منشورات
اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

حرية الاتصال
حرية التعبير

تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنترنت

وليم هـ. داتن • آنا دوباتكا • مايكل هيلز • غينيتت لو • فيكتوريا ناش

حرية الاتصال حرية التعبير

تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنترنت

وليم هـ. داتن • آنا دوباتكا • مايكل هيلز • غينيتت لو • فيكتوريا ناش

معهد أوكسفورد للإنترنت – جامعة أوكسفورد – 1 شارع جيل أكسفورد – المملكة المتحدة

تقرير معد لقسم حرية التعبير، الديمقراطية والسلام في منظمة اليونسكو.
إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة اليونسكو أو قسم حرية التعبير والديمقراطية والسلام فيها.

نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7 ساحة فونتنوا 75352 باريس الدائرة السابعة – فرنسا
قطاع الاتصال والمعلومات
قسم حرية التعبير، الديمقراطية والسلام
www.unesco.org/webworld

يونسكو للطباعة
www.unesco.org/publishing

ISBN _978_92_3_604188_9

تمت ترجمة وطباعة هذا الكتاب باللغة العربية بفضل مساهمة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)

مطبوعة لليونسكو،
طبعت من قبل اليونسكو،
طبعت في فرنسا

تمهيد

كما ينص الميثاق التأسيسي لليونسكو، فإن المنظمة تعنى في ترويج التبادل الحر للأفكار بالكلمة والصورة. وجزء من هذه المهمة هو تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة من خلال أنشطة التوعية والرصد، واعتبارها عنصرا اساسيا في بناء نظم ديمقراطية قوية، والمساهمة في الحكم الرشيد، وتعزيز المشاركة المدنية وسيادة القانون، ودعم التنمية البشرية والأمن. تعزز المنظمة استقلال وتعددية وسائل الإعلام من خلال توفير خدمات استشارية حول التشريعات الخاصة بالاعلام ونشر الوعي بين الحكومات وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني والجمعيات المهنية ذات الصلة. كما وتقر منظمة اليونسكو ان حرية التعبير لا تقتصر على وسائل الإعلام التقليدية فقط بل وعلى الإنترنت أيضاً. حيث يمنح الإنترنت فرصا جديدة للمشاركة والتعبير ويوفر إمكانيات هائلة للتطوير من خلال توفير الحجم الهائل والغير مسبوق من مصادر المعلومات والمعرفة.

إن هذا الكتاب يتناول بحثا شاملا حول تغييرالبيئة القانونية والتنظيمية المشكّلة للإنترنت عبر الأعوام. قدمت اليونسكو الدعم لهذا البحث في إطار عملية المتابعة لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومن ضمن نشاطاتها في مؤتمر حوكمة الإنترنت. وكان الهدف الرئيسي هو توفير أداة مرجعية يمكن أن تثري وتحفز النقاش الدائر حالياً حول الاتجاهات العالمية التي شكلت حرية التعبير على شبكة الإنترنت. كما ويستطلع التقرير مختلف الآليات القانونية وسياسة العمل الضرورية للتدفق الحر للمعلومات وارشاد صناع السياسات وغيرهم من المستخدمين إلى انشاء بيئات مساعدة لحرية التعبير.

كما يبين هذا التقرير، إن حرية التعبير ليست فقط نتيجة ثانوية لتغيير تقني، بل يجب حمايتها بتدابير قانونية وتنظيمية تقدر على الموازنة بين مجموعة متنوعة من القيم والمصالح المتعارضة في بيئة عالمية معقدة من الخيارات. الدوافع التي يقدمها هذا التقرير حول إعطاء الأولوية للبحوث في هذا المجال تحث على مزيد من التمحيص في القضايا المتعددة الجوانب التي تحكم شروط حرية التعبير على الإنترنت. إن نتائج هذا البحث تشير إلى ضرورة تتبع أفضل لمجموعة أوسع من الاتجاهات العالمية والقانونية والتنظيمية. ويحدوني الأمل في أن يكون هذا الكتاب مرجعا مفيدا وغنيا بالمعلومات لجميع العاملين في هذا المجال، سواء كانوا أفرادا من باحثين وطلاب، أو واضعي السياسات.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر عن أي رأي من جانب اليونسكو ولا تلزم المنظمة. الكتّاب هم المسؤولون كلياً عن اختيار الحقائق وطريقة عرض المواد في جميع أنحاء المطبوعة.

يانس كاركلينز
مساعد المدير العام
للاتصال والمعلومات
اليونسكو

شكر وتقدير

قدم الدعم لهذا التقرير من قبل شعبة اليونسكو لحرية التعبير، الديموقراطية والسلام والمشروع الخامس في معهد أوكسفورد للإنترنت (Oxford Internet Institute OII) عن طريق منح من جون كلاين، مجلس الإدارة الالكترونية في مشاريع التكنولوجيا والتسويق (TMV® Technology and Marketing Ventures). كما ساعد العديد من الآخرين في تحضير النص. ونحن ممتنون بشكل خاص لمجموعة من المستشارين تم جمعهم لتنبيهنا لإتجاهات قانونية وتنظيمية رئيسية ولمراجعة المسودة الأولية للتقرير.

أعضاء لجنة المستشارين هم:

إيان براون، عالم كمبيوتر وكبير الباحثين في معهد أوكسفورد للإنترنت OII وهو من ذوي الخبرة في أمان وخصوصية الكمبيوتر.

ديفيد ايردوس، باحث قانوني في كلية باليول في أوكسفورد، وباحث في كاتزنباك في مركز الدراسات الاجتماعية القانونية في كلية الحقوق في جامعة أوكسفورد.

كريستوفر ميلارد، كبير الباحثين في معهد أوكسفورد للإنترنت (OII)، استاذ قانون الخصوصية والمعلومات، كلية الحقوق،الملكة ماري جامعة لندن.

ريتشارد ساسكين، أستاذ زائر في دراسات الإنترنت في معهد أوكسفورد للإنترنت، له خبرة في دور تكنولوجيا المعلومات ودور الإنترنت في المهن القانونية.

ترايسي وستن، مدير مركز دراسات الحكومة في لوس انجلوس وأستاذ مساعد في كلية أننبرغ ضمن جامعة كلية جنوب كاليفورنيا.

جوناثان زيترين، أستاذ في مركز بيركمان في جامعة هارفرد والمدير المؤسس لمبادرة الشبكة المفتوحة OpenNet .

بالاضافة إلى ما سبق، نود أيضاً أن نشكر بيانكا رايزدورف لمساعدتها في تحضير الجداول والأرقام، محمود عنايات لملاحظاته عن ايران، لويس جاثري وآرثر توماس للتعليقات على التقييمات، أليسا كوبر لمنظورها على حيادية الشبكات، آرثر بولارد لمساعدته في الأرقام. كما ونخص بالشكر شعبة اليونسكو لحرية التعبير، الديموقراطية والسلام بالأخص موغنز شميدت ويانهونج هو للملاحظات والارشاد.

تم تقديم إصدار سابق من هذا التقرير في ورشة عمل في منتدى حوكمة الإنترنت لعام 2010 في فيلنيوس. نشكر منظمة اليونسكو لتنظيم هذه الورشة والذين حضروا وقدموا تعليقات بنّاءة التي ساعدتنا بدورها في تحسين هذه المخطوطة.

وليم داتن
آنا دوباتكا
مايكل هيلز
غينيتت لو
فيكتوريا ناش

ملخص تنفيذي

إنّ التقاء الإنترنت مع الاتصالات الخلوية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أدّى إلى الوصول لمصادر المعلومات والاتصال. في عام 2012، وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى حوالي 2 بليون شخص أي ما يبلغ حوالي ربع عدد سكان الأرض. ومع ذلك و خلال نفس الفترة، أثار المدافعون عن الحقوق الرقمية مخاوف متزايدة حول أن مثل الاتجاهات القانونية والتنظيمية قد تعرقل حرية التعبير على الإنترنت. ومن الأشياء التي أثارت هذه المخاوف الحالات الموثقة عن إعتقالات المدونين، تصفية أو فلترة المحتوى وقطع اتصال المشتركين. كما دعمت هذه المخاوف أبحاث قدمت أدلة عملية واقعية على تعدي على حرية التعبير مثل زيادة المراقبة على المحتوى.

يقدم هذا التقرير منظوراً جديدا حول الديناميات الاجتماعية والسياسية التي هي وراء هذه التهديدات في التعبير. فهو يطوّر مفهوم حول 'البيئة الداعمة لحرية التعبير' لمناقشة السياق العام للسياسات والممارسات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند مناقشة هذه المسألة. يستند هذا الاطار على مجموعة من الأبحاث والتجارب والدراسات لاتجاهات تقنية وقانونية وتنظيمية. والتي تشمل بدورها التطورات في ستة ميادين مترابطة والتي تركز على:

1. مبادرات تقنية متعلقة بوجود الاتصال أو انقطاعه مثل تصفية المحتوى.
2. الحقوق الرقمية بما فيها تلك المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحرية التعبير والرقابة وبطريقة غير مباشرة بحرية المعلومات، الخصوصية وحماية البيانات.
3. السياسات والقوانين الصناعية، بما في ذلك حقوق النشر والملكية الفكرية والإستراتيجيات الصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
4. المستخدمين، مثل التدابير التي تركز على الاحتيال وحماية الطفل واللياقة والتشهير والحد من خطابات الكراهية (Hate speech).
5. سياسة وممارسات الشبكة والتي تشمل المعايير مثل معايير عن الهوية وتنظيم موفّري خدمة الإنترنت.
6. الأمن، بدءا من السيطرة على الرسائل الغير مرغوب فيها والفيروسات وإلى حماية الأمن الوطني.

وفي ضوء وضع المستجدات في هذه المجالات ضمن مجموعة واسعة من الخيارات أصبح من الواضح كيف يمكن أن تتأثر حرية التعبير من قبل مختلف الجهات الفاعلة عند سعيها لأهدافها الخاصة بدون تعمّد. وتعزز هذه النتائج أهمية المخاوف على حرية التعبير والاتصال مع الإقرار بالاتجاهات التعويضية والمستقبل السياسي والتكنولوجي والممارسة. حرية التعبير ليست نتيجة حتمية للابتكار التكنولوجي. بل يمكن أن تنقص أو تزيد بسبب تصميم سياسات وتكنولوجيات وممارسات والتي قد تكون في بعض الاحيان بعيدة كل البعد عن حرية التعبير. هذه الخلاصة تبين الحاجة إلى تركيز البحوث المنهجية على البيئة الأوسع المشكلة لحرية التعبير في العصر الرقمي.

فهرس المحتويات

المقدمة

الاتجاهات القانونية والتنظيمية التي تشكل حرية التعبير

إن التجديد المستمر للإنترنت وانتشاره العالمي جعله وسيلة أساسية للتعبير في القرن الواحد والعشرين متحدياً بذلك دور وسائل الإعلام التقليدية مثل الراديو، التلفاز والجرائد. في عام 2010، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم حوالي2 بليون شخص أي أكثر من ربع عدد سكان العالم.[1] وهذا له ايحاءات اجتماعية كبيرة، تفيد أن الإنترنت يملك القابلية لتغيير طرق الوصول للمعلومات والاتصالات والخدمات والتكنولوجيا على المستوى العالمي. (داتن 2004–1999). وهناك بعض القضايا الدائمة بدءاً من حرية الصحافة إلى توازن عالم المعلومات تهمّ جميع القطاعات ومن وسائل الإعلام إلى العلوم ترتبط بالإنترنت كشبكة شبكات (network of networks) – تفاعلية بين الأفراد والأخبار، المعلومات والقصص، والبحوث والثقافات والترفيه المنتشرة في العالم (باير وآخرون 2009).

إن زيادة مركزية الإنترنت لها آثار تعويضية. فمن ناحية، إن الانتشار العالمي للإنترنت إلى جانب الابتكارات المستمرة التي تسهل للمستخدمين صنع أو استخدام نص أو فيديو، تزيد من أهمية الإنترنت في تواصل الأفراد، الجماعات والمؤسسات المتصلة بشبكات الإنترنت والتي تتمتع بمهارات فعالة لاستخدامها. (داتن 2005 – كاسلز 2009).

ومن ناحية أخرى، نتج عن هذا التغيير في قوة الاتصال جهود كبيرة للسيطرة والحد من استخدام الإنترنت للمعلومات والاتصالات لأسباب سياسية، أخلاقية، ثقافية، أمنية وغيرها. وأدى أيضاً إلى مبادرات قانونية وتنظيمية لتخفيف الأخطار المرتبطة بهذا الوسط الجديد ابتداءاً من أخطار على الأطفال، السرية، حقوق الملكية الفكرية وصولاً إلى الأمن القومي. ومثل هذه المبادرات يمكن أن تعزّز أو تنقص حرية التعبير بطريق غير مباشر وأحياناً غير مقصود. في بعض الحالات تكون القيود على التعبير مقصودة ولكن غير متعمدة، مثال على ذلك استخدام بعض الأدوات التنظيمية التي تناسب الجرائد، الإذاعة أو الصحافة أحياناً بطريقة غير مناسبة للسيطرة على الإنترنت.[2]

ونتيجة لذلك، أثار المدافعون عن حرية التعبير مخاوف متزايدة حول تقييد التوجهات القانونية والتنظيمية لحرية التعبير في الوقت الذي أصبح الإنترنت فيه معروف بشكل كبير على أنه وسط أساسي لتعزيز الاتصالات العالمية. وتعزز هذه المخاوف استطلاعات فيها دليل على التعدّي على حرية التعبير، مثل فلترة محتويات الإنترنت. وفي نفس الوقت، وبالرغم من فلترة ورقابة الإنترنت، فإن شبكة الإنترنت ما تزال تقدم المزيد من المعلومات لعدد متزايد من الناس حول العالم، خصوصاً أن الاتصال الخلوي يصل إلى عدد كبير من الناس بدون الوصول إلى مصادر اتصال تقليدية. ومع ذلك، فإن الابتكار التكنولوجي لن يحسن بالضرورة حرية التعبير. فهو ليس نتاج تكنولوجي أو نتيجة رئيسية لاستخدام الإنترنت. ويبين هذا التقرير أن حرية التعبير ستقل إلا اذا تمت مناقشتها بوضوح وبشكل منهجي من قبل السياسات والممارسات.

يقدم هذا التقرير عرض أولي للدافع وراء هذه المخاوف، وكيفية مناقشتها من خلال أبحاث منهجية وأطر مناقشة السياسات والممارسات. مع أنه ليس بالحل النهائي للقضايا الواسعة التي يتناولها، ولكن محاولة لوضع نظرة عامة وتحليل الاتجاهات القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تعيد تشكيل حرية التعبير في العصر الرقمي للمجتمعات الشبكية [3] وبذلك ستوفر الإطار الذي يضع التطورات ضمن بيئة واسعة من الجهات الفاعلة والأهداف والاستراتيجيات لتشكيل دور شبكة الإنترنت في الاتصالات المحلية والعالمية استناداً على مراجعة نقدية للبحث القائم، الوثائق القانونية والتنظيمية، التغطية الإخبارية ورأي الخبراء. وتعزز النتائج أهمية هذه المخاوف مع الإقرار بالاتجاهات التعويضية والمستقبل المجهول لحرية التعبير. استناداً على هذه النتائج، يشير التقرير إلى الحاجة لمراقبة منظمّة لمجموعة واسعة من التطورات القانونية والتنظيمية التي تشكل بطريقة مباشرة وغير مباشرة مستقبل حرية التعبير على الإنترنت في سياقات محلية وعالمية.

هذه الخلاصة تشير أيضاً إلى الحاجة لمزيد من البحوث لرصد التطورات بطرق موثوقة وقادرة على النقاش حول السياسات والممارسات. وفي نهاية المطاف، فإن مساهمة الإنترنت للمؤسسات والعمليات السياسية والديموقراطية ستعتمد على هكذا رصد ومراقبة.

حرية التعبير في مجتمع الشبكات (network society)

أيّد ممثلي مؤسسات عالمية وحكومات وطنية حول العالم بأن حرية التعبير هي من حقوق الإنسان الأساسية. حرية التعبير ليست فقط قيمة أمريكية في حين غالباً ما ترتبط مع حرية الصحافة والتعديل الأول في الولايات المتحدة. ولقد تمت الموافقة عليها كحق إنساني أساسي لعدة عقود من قبل عدد من المنظمات الدولية بعد أن أقرت منذ عام 1948 في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (United Nations Universal Declaration of Human Rights).[4]

في عام 2009، تحدث باراك أوباما في أول زيارة له إلى آسيا كرئيس للولايات المتحدة إلى طلاب كلية شانجهاي في الصين وأشار بأن حرية التعبير والدّين هما حق من حقوق الإنسان العالمية قائلاً:

'... نحن نعتقد بأن حرية التعبير والعبادة، وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية المشاركة السياسية هي حقوق عالمية. يجب أن تتوفر لكل الناس بما فيهم الأقليات الدينية والعرقية سواء كانوا في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الصين أو في أي أمّة.'[5]

وبدورها عززت هذا الموقف وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في عام 2010، فلقد ربطت حرية التعبير في القرن الواحد والعشرين مع حق الناس في الإتصال. وأثارت التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، وخطاب 'الحريات الأربعة' ('Four Freedoms' Speech) لفرانكلين روزافلت في عام 1941 لتناقش حرية التعبير على الإنترنت وتوسّع نطاق هذا على ما أسمته حرية الإتصال المعروف بأنه 'يجب على الحكومات أن لا تمنع الناس من الإتصال بالإنترنت، أو بمواقع الإنترنت أو إلى بعضها البعض.'وقد تحدثت أيضاً عن الحاجة إلى 'حرية التجمع في الفضاء الالكتروني' (cyber space).

في كثير من الدول، يجري تضخيم الحق في حرية التعبير من خلال الحق في حرية المعلومات عن طريق إعطاء المواطنين حق قانوني في الطلب والحصول على معلومات حكومية وفرض رسوم على الدول لنشر السجلات المفتوحة. إن الصلة الوثيقة بين هذه الحقوق واضحة، أي بمعنى أن قيمة حرية التعبير ستضعف بشكل كبير إذا لم تتم ممارستها فيما يخص المعلومات السياسية الرئيسية المتعلقة بكيفية حكم المواطنين وإنفاق الضرائب. وأوضحت أهمية هذه الصلة فيفيان ريدنج، المفوضة لمجتمع المعلومات والإعلام في المفوضية الأوروبية (Commissioner for Information Society and Media in the European Commission)، في عام 2007 بقولها: 'حرية التعبير هي واحدة من أهم الحقوق الأساسية لديموقراطياتنا الأوروبية ...' ولكن 'حرية التعبير لا تزال في كثير من الأحيان لا معنى لها بدون حرية المعلومات'. هذه التطورات الأخيرة تدعم التزام المؤسسات الدولية مثل اليونسكو التي تنادي بأن حرية التعبير وحرية الصحافة هما حق أنساني أساسي.[6]

هناك شقّان للمنطق وراء الدفاع عن هذه القيم. واحد هو أن التدفق الحر للأفكار أمر بالغ الأهمية للعمليات والمؤسسات الديموقراطية مثل قدرة المواطنين على التصويت بطريقة واعية ومحاسبة حكوماتها والمؤسسات العامة. ويستند الثاني على الأولوية المعطاة لاستقلالية الفرد بالنسبة لتجمعات أكبر، وهو مبدأ يختلف حسب الثقافات، وهذا الأمر يؤكد الجدل الكثير حول الوزن النسبي للأفراد مقابل المجتمعات والجماعات الأخرى. فعلى سبيل المثال التركيز على الاستقلالية الفردية ممكن أن يدعم دور الفرد في اختيار ما يحتاج للفلترة (للتصفية). في المقابل التركيز على الجماعة يمكن أن يدعم دور الحكومة في التصفية من أجل حماية القيم المشتركة.

من الواضح أن حرية التعبير ليست مطلقة في أي بيئة ثقافية وينطبق هذا وبنفس الدرجة سواءاً كان التعبير على شبكة الإنترنت أو خارجها. يعرض إطار 0.1 تصنيف بيت الحرية (Freedom House) لقيود الحرية على الإنترنت. إن الأولوية النسبية الممنوحة لحرية التعبير في مختلف الأوطان والثقافات مقارنةً بأهداف وغايات أخرى كثيرة مثل الأمن القومي أو الخصوصية الشخصية هي واحدة من أهم القضايا المرتبطة بالحوكمة العالمية للإنترنت والمعلومات ذات الصلة وتكنولوجيا الإتصالات (ICTs).

إطار 0.1 ثلاث جوانب من الحرية على شبكة الإنترنت*

يحدد بيت الحرية (Freedom House) ثلاث طرق يمكن أن تحد من الحرية على الإنترنت ويمكن تقسيمها إلى فئتين على الرغم أنها متداخلة ومترابطة.

1. **عقبات الاتصال على الإنترنت بما في ذلك القيود التي تفرضها السياسة الحكومية أو الظروف الاقتصادية مثل عدم وجود البنية التحتية.**
2. **القيود على المحتوى وذلك من خلال الرقابة الذاتية أو الحكومية، أي عندما تشتمل الرقابة الذاتية على تلك المفروضة من قبل صناعة الإنترنت.**
3. **القيود على حقوق المستخدمين مثل الفصل (الغير قانوني).**

* مقتبس من بيت الحرية (2009) (Freedom House)

مفاهيم القرن الواحد والعشرين لحرية التعبير تنطوي على الأقل على فئتين عامتين للحقوق مرتبطة بعصر المعلومات للإتصال الشبكي (كلانغ آند موراي 2005 : 1). الأول يركز على الوصول إلى وسائل التعبير. يترجم هذا في عصر الشبكات الرقمية إلى الوصول إلى الإنترنت – واحد من الجوانب الحرجة للإتصال– وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة، لأنهم أصبحوا الواجهة الأساسية بين الأفراد والعالم (داتن 1999، بابر وآخرون 2009). لهذا السبب، أصبح الانتشار العالمي للإنترنت مسألة حاسمة للأشخاص الذين يدعمون حرية التعبير في جميع أنحاء العالم.[7]

والثاني يركز على حقوق الأفراد والجماعات في استخدام وسائل الإعلام المختلفة من الجمعيات إلى وسائل الإتصال الجماهيري من أجل دعم العمليات السياسية والمؤسسات مثل الانتخابات وفي جميع مجالات الحياة. وغالباً ما يرتبط هذا مع حرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات مع الآخرين. ولكن يجري على نحو متزايد توسيع حرية التعبير لمتطلبات حقوق استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحصول على المعلومات والتنظيم السياسي لا سيما أن مستخدمي الإنترنت الفرديين يتخذون العديد من الأدوار التي لعبت سابقاً من قبل الصحافة.

يمكن للإنترنت كونها شبكة الشبكات العالمية (network of networks) أن تمكّن الناس من تبليغ وتثقيف أنفسهم والتعبير عن آرائهم والمشاركة في المجتمع المدني والعمليات الديموقراطية إلى حد لم يكن ممكناً من قبل. تشكل الأشكال الجديدة من المعلومات والمشاركة كالصحف على الإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية تحدياً لوسائل الإعلام التقليدية عن طريق طرح أشكال جديدة للإتصالات مثل تمكين المستخدمين من تبادل وتوليد أو حتى إنشاء وإنتاج معلومات (جدول 1). وبهذا أضافت شبكة الإنترنت أشكالاً أخرى من الاتصال كتلك التي تقوم بين جماعة وأخرى أو من جماعة إلى فرد، بالإضافة إلى الأشكال التقليدية كالاتصال من فرد إلى جماعة. ومن المتوقع أن مثل هذه المبادرات على شبكة الإنترنت سوف تعزز تنوّع المعلومات المتاحة وتسهّل الحصول على 'المحتوى المولد من قبل المستخدم' (user generated content) لتمكين المواطنين وضمان قدر أكبر من الشفافية والانفتاح.

جدول رقم 1: أشكال الاتصال عن طريق شبكة الإنترنت*

الاتصال عن طريق الشبكة	الرسوم التوضيحية
الشبكة 1.0 مشاركة المعلومات	روابط النصوص التشعبية على الشبكة، تفعيل المشاركة العالمية للوثائق والنصوص والفيديو إلخ.
الشبكة 2.0 المحتوى المولّد من قبل المستخدم	المدونات، المدونات الصغيرة (مثل التويتر)، تعليقات المستخدم، تقييمات، والاقتراع إلخ.
الشبكة 3.0 المشاركة في الصنع، المشاركة في إنتاج المعلومات	المساهمات القائمة على المعرفة (مثل ويكيبيديا)، برامج التعاون (مثل مستندات جوجل)

* مقتبس من داتن (2009)

إطار 0.1 الأصوات العالمية (Global Voices): تكملة وتوسيع وسائل الإعلام التقليدية

الأصوات العالمية هي شبكة تضم أكثر من 200 مدوّن حول العالم يعملون على ترجمة ونقل التقارير من المدونات والإعلام المجتمعي. وهم يركزون على فسح المجال للأشخاص والآراء غير الممثلة في وسائل الإعلام الدولية لتصل إلى جمهور واسع. لدى فريق الأصوات العالمية موقع مؤيد وشبكة مصممة لمساعدة الناس للتعبير عن آرائهم عبر الإنترنت في دول تقيّد أصواتهم من قبل الرقابة الحكومية.

الموقع: http://globalvoicesonline.org

ومع ذلك، فإن إمكانية الإنترنت لتعزيز حرية التعبير غير مرحّب فيها عالمياً. فعلى سبيل المثال يقلق البعض حول دور الإنترنت في إضعاف دور وسائل ومؤسسات الإعلام التقليدية من خلال تقليص معايير البث وإضعاف وسائل الإعلام والانتاج المحلية والوطنية أو إضعاف الأعمال التي تدعم الإعلام مثل الإعلانات أو البيع أو تبادل مواد محفوظة الحقوق. وفي حالات أخرى هناك مخاوف حول نشر معلومات أو محتوى معيّن على الإنترنت وذلك بسبب الأمن القومي أو لأسباب سياسية أو أخلاقية، كما في قضية ويكيليكس (انظر إطار 0.3) حيث تم توزيع وثائق حول الحرب في أفغانستان والتي كان ممكن أن تعرّض حياة المخبرين المذكورين في الوثائق المتسربة (ووترز 2010).

إطار0.3 ويكيليكس (Wikileaks) والحرب في أفغانستان والعراق

يحرص موقع ويكيليكس على توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات من خلال حماية 'المخبرين والصحافيين والناشطين الذين لديهم مواد حساسة يريدون نقلها للجمهور.'* يبدأ الموقع باقتباس منجلة تايمعن الموقع بأنه 'يمكن للموقع أن يصبح أداة صحافية لها نفس أهمية قانون حرية المعلومات.' أسس جوليان أسانج الموقع، ومقره في ريكيافيك، أيسلندا، على فكرة أن 'التسريب المبدئي' (principled leaking) لوثائق رئيسية يمكن أن يدعم زيادة المُسائلة العامة استناداً إلى أفكار دانيال ألسبرغ ووثائق البنتاغون. دعم الموقع بدايةً أفراد متطوعين، ولكن إصدار بعض الوثائق أدى إلى الحصول على تمويل من خلال التبرعات (كاتشادوريان 2010).

في 25 يوليو 2010، أصبح هذا الموقع محور للنقاش بعد نشره قصة 'يوميات حرب أفغان،2010 – 2004' في يوم 25 يوليو، والتي تضمنت أكثر من 91000 تقرير على صفحة ويب مخصصة. وقد أزال ويكيليكس حوالي 15000 تقرير من الأرشيف كجزء من 'عملية تقليل الضرر الذي طالب به مصدرنا'**، ولكن هذا لم يمنع الإفصاح عن معلومات تعتبر حساسة من قبل الحكومات والصحافة ودعاة الحريات المدنية مثل هويات بعض المخبرين. وكانت هناك محاولات سابقة لمراقبة الموقع، كما حدث في استراليا حين وضعت الحكومة موقع ويكيليس ضمن لائحة المواقع المراقبة (سنجل 2009). وأعقب هذا في أكتوبر 2010 الإفراج عن وثائق تتعلق بالحرب في العراق ***، مما أعاد اشعال الجدل حول مخاطر إفشاء المفلات السرية ومدى سلامتها.

* من صفحة ويكيليكس على http://wikileaks.org/wiki/WikiLeaks:About

** http://wikileaks.org/wiki/Afghan_War_Diary,_2004-2010

*** http://wikileaks.org/

إن فلترة الإنترنت (إطار0.4) واستعمال الوسائل الأخرى لتقييد الوصول الكامل إلى الإنترنت أدّى إلى جهود عديدة لتتبع ورصد مدى انتشاره، مثل العمل الذي قامت به مؤسسة 'بيت الحرية 'Freedom House (2009) والبحث الأكاديمي لمبادرة الشبكة المفتوحة (OpenNet Initiative).

إطار 0.4 فلترة الإنترنت

يستطيع كل من الحكومات، ومزودو خدمات الإنترنت، وموفرو الوصول إلى الإنترنت، والشركات، وأولياء الأمور والأفراد أن ينزلوا برامج لتقيّد محتوى مواقع شبكة الإنترنت للمستخدمين. يمكن تنزيل مثل هذه البرامج على كمبيوتر الفرد الشخصي، ولكن أيضاً يمكن تركيبها على خادم (server) البيت أوالشركة أومزودي خدمات الإنترنت. في بعض الحالات يتم تثبيته على مستوى وطني. يمكن أن يصفّي هذا البرنامج كلمات معينة، عناوين بريد إلكترونية، مواقع إنترنت وعناوين أخرى. ويستخدم على سبيل المثال إذا أراد الشخص المسؤول عن تركيبه أن يمنع المستخدمين في محيطه من رؤية محتوى معين أو موقع معين ويسمّى أحياناً برنامج 'التحكم بالمحتوى' (content control) أو برنامج تصفية الإنترنت. وعند استخدامه من قبل الحكومات، يتم تسميته معظم الأحيان ب 'الرقابة'، خصوصاً إذا تعلق الأمر بخطاب سياسي. ولكن في حالة مزودي خدمة الإنترنت يتم اعتبار البرنامج خدمة أساسية للمستخدمين حيث أنه يستخدم لمحاربة البريد الالكتروني المزعج. أما في المنازل، يمكن أن يستخدمه الأهل بهدف حماية الطفل. هذه الأمثلة تؤكد على الحاجة إلى تقييم السياق الاجتماعي والسياسي الذي تجري تصفيته.

إطار 0.5 'مبادرة الشبكة المفتوحة ' (The OpenNet Initiative)

إن 'مبادرة الشبكة المفتوحة' تسعى إلى ايجاد وتقديم تقرير حول ممارسات تصفية الإنترنت في بعض الدول التي تصفّي محتوى الإنترنت لأهداف اجتماعي (أخلاقية)، سياسية أو أمنية. ولقد استعمل فريق البحث للمبادرة آليات إبداعية للحصول على أدلّة تجريبية حول المحتوى الذي يتم تصفيته في دول مختلفة مثل مقارنة البحث عن نفس صفحات الإنترنت باستخدام أجهزة كمبيوتر في دول مختلفة. بالإضافة إلى الدراسة عن تصفية الإنترنت، يسعى المشروع إلى فهم نتائجها وعواقبها الغير مقصودة. يقوم الفريق بعمل تقييمات للمقارنة بين البلدان ويكتب لمحات إقليمية ونبذة عن البلد حول الرقابة والتصفية من اجل إعلام صانعي السياسة العامة ودعاة المجتمع المدني. 'مبادرة الشبكة المفتوحة' هي شراكة تعاونية بين مؤسسات أكاديمية والتي تتضمن مختبر سيتيزن في مركز مونك للدراسات الدولية، جامعة تورونتو، ومركز بيركمان للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفرد ومجموعة بحوث الشبكة المتقدمة في برنامج الأمن في جامعة كامبريدج The Advanced Network Research Group at the Cambridge Security Programme.

انظر ديبرت وآخرون (2008، 2010) وموقع http://opennet.net/

باستطاعت العديد من الجهات الفاعلة المختلفة تقييد حرية التعبير على الإنترنت. يقرر الأفراد ما يقرأون، أو ما يحذفون أو ما يفلترون عن طريق تركيب برنامج للتصفية على كمبيوترهم الشخصي. يوجد للأهل ولإدارات شركات تكنولوجيا المعلومات وللجهات الفاعلة الأخرى دور في تحديد المحتوى المتوفر للمستخدمين في مختلف السياقات الاجتماعية. بشكل عام، غالباً ما تتعلق الدراسات عن الرقابة والتصفية وحرية التعبير حول الرقابة الحكومية. يمكن للحكومات بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال اتفاقيات رسمية وغير رسمية مع مزودي خدمات الإنترنت) أن تقيّد حرية التعبير من خلال تنظيم الوصول إلى الإنترنت أو إلى محتوى معيّن على الإنترنت. إن العديد من دعاة المجتمع المدني لحرية التعبير يشعرون بالقلق حول زيادة عدد القيود التي تفرضها الدولة على الوصول إلى الإنترنت والمعلومات مما يهدد حرية التعبير على الإنترنت.

في حين تعتبر التصفية والرقابة التي تقودها الدولة أوضح تهديد لحرية التعبير على شبكة الإنترنت، إلّا أن أكبر عدد من التحديات ينبع من القرارات اليومية لجهات فاعلة مختلفة والتي تتبع مجموعة متنوعة من أهداف السياسات وكثير منها لا يبدو له علاقة بحرية التعبير. من خلال السعي لتحقيق هذه الأهداف المتنوعة يمكن لأعمالهم (بقصد أو بدون قصد) أن توسّع أو تقيّد تمتع المواطنين بحرية التعبير. في بعض الحالات، يمكن السعي إلى تحقيق أهداف معينة أن يعزز حرية التعبير. على سبيل المثال، لقد كان للدفعة نحو تحقيق التقدم الاقتصادي في البلدان النامية حافزاً رئيسياً على الانتشار العالمي للإنترنت، فلقد أصبحت بنية تحتة مركزية للمعاملات الاقتصادية والتجارية المحلية والعالمية. وفي حالات أخرى، يمكن أن يؤدي السعي لتحقيق أهداف مختلفة، بطريق مباشر أو غير مباشر، إلى تقييد حرية التعبير، مثلما تَحدّ تشريعات الملكية الفكرية من التبادل الحر للبحث العلمي. هذه الأمثلة تثير أسئلة معقدة ودون حل حول الاتجاهات القانونية والتنظيمية في المجالات ذا الصلة التي يمكن أن يكون لها آثار أكثر أو أقل على حرية التعبير على الإنترنت. هذه البيئة المعقدة والمتطورة للقانون والسياسة هي محور هذا التقرير.

تجدر الإشارة منذ البداية أن هذا التقرير لا يسعى إلى تقييم الأهمية النسبية للاتجاهات المختلفة القانونية والتنظيمية لحرية التعبير على الإنترنت. العديد من التدابير القانونية والتنظيمية المبينة في هذا التقرير لا يمكن تقييمها بوضوح خصوصاً عند أخذ قيم الدول الحديثة المختلفة بعين الاعتبار. وعلى هذا النحو، فإن المساهمة الرئيسية لهذا التقرير هو لفت الانتباه إلى مجموعة واسعة من العوامل التي قد تحد من حرية التعبير على الإنترنت بينما تترك الأحكام ذات الأهمية والمخاطر المحتملة للقارئ.

مخطط التقرير

يقدم هذا التقرير تجميعاً للعديد من الاتجاهات الرئيسية في القانون والتنظيم التي يمكن أن تعيد صياغة حرية التعبير في جميع أنحاء العالم. فهو يبدأ من خلال تقديم لمحة موجزة عن الدراسات والبحوث السابقة عن حرية التعبير والتي تحدد القيود الرئيسية للعمل في هذا المجال. هذه اللمحة تقودنا إلى تقديم إطار عمل لكثير من مجالات السياسات والممارسات التي تحتاج إلى النظر فيها، والتي نطلق عليها 'البيئة الداعمة لحرية التعبير' المتطورة. هذا الإطار يوفر هيكل لمناقشة مجموعة أوسع من الخيارات السياسية عن تلك التي تؤخذ عادة بعين الاعتبار عند النقاش عن حرية التعبير، ويحدد أهمية عدة مجالات سياسية رئيسية والموضحة في الأجزاء التالية في التقرير بدءاً من الوصول إلى شبكة الإنترنت وصولاً إلى مخاوف تتعلق بالأمن القومي.

القسم الأول من التقرير يتولى تحليلاً نقدياً لما كُتب حول حرية التعبير بحجة أنه لم يتم تناولها بشكل كاف من منظور العلوم الاجتماعية ويعزى ذلك جزئياً إلى الميزات السياسية الحساسة لهذا الموضوع. القسم الثاني يضع إطار العمل ل 'البيئة الداعمة لحرية التعبير'. ثم ينتقل التقرير في القسم الثالث إلى مناقشة العناصر الأساسية لهذه البيئة بدءاً من لمحة عامة على واحد من أكثر التطورات الإيجابية وهو انتشار الوصول إلى شبكة الإنترنت عالمياً. هذه المناقشة تنظر في بعض الأسس القانونية والتنظيمية للانتشار الواسع للإنترنت والتي مكّنتها من تقوية الأفراد والجماعات في جميع أنحاء العالم.

القسم الرابع يقدم لمحة عامة عن التطورات التقنية المقابلة التي صممت لتصفية الإنترنت. وهنا نقول أن التكنولوجيا الجديدة تمكّن ممارسة حرية التعبير في جميع أنحاء العالم، ولكن أيضاً تزوّد الحكومات بأشكال جديدة من الرقابة وطرق جديدة لقطع إتصال الناس عن موارد المعلومات والاتصالات.

بناءاً على هذا الادعاء، يوفّر القسم الخامس تحليل تجميعي للأدلّة المتعلّقة بالممارسة في جميع أنحاء العالم. وهذا يدل على أن مجموعة كبيرة من الدول، بما فيها العديد من الدول التي ينظر إليها عادةً بأنها ديموقراطية حرّة، تحد من حرية التعبير لعدة أسباب تتراوح من الأمن القومي إلى المخاوف الأخلاقية.

ويتبع هذا التحليل مناقشة لخمس مجالات سياسية عامة التي تشكل حرية التعبير على الإنترنت. القسم السادس يتناول الجهود القانونية والتنظيمية لحماية الحقوق الأخرى مثل معايير الأخلاق في المجتمع والمساواة وحرية المعلومات والخصوصية وحماية البيانات. ويتبع هذا في القسم السابع مناقشة خطوات لتحفيز وحماية التنمية الاقتصادية والأهداف الصناعية بما في ذلك حماية الملكية الفكرية والاستراتيجيات التنموية والصناعية التي تقودها التكنولوجيا. القسم الثامن يتناول تنظيم المستخدمين في الدرجة الأولى عن طريق قوانين تنطبق سواء في حالة الاتصال أو الانقطاع عن الإنترنت لحماية الأطفال والأفراد من الأذى في حين يصف القسم التاسع التطورات في إدارة وتنظيم الإنترنت مع التركيز على النماذج المتنافسة لتنظيم

شبكة الإنترنت. وأخيراً في القسم العاشر سنتناول جانب الأمن والذي هو الدافع الرئيسي وراء جهود بعض الحكومات لتصفية الإنترنت.

ويختتم التقرير بمناقشة أهمية البيئة الداعمة لحرية التعبير كإطار لدراسة وتداول السياسات والحاجةإلى مزيد من الأبحاث لتحسين وتوسيع نطاق هذا التحليل الأولي. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات للبحوث والسياسات والممارسات.

1. حرية الإنترنت: وجهة نظر التقرير

المؤلفات

يقدم هذا التقرير خلاصة البحوث القائمة والمؤلفات حول حرية التعبير في العصر الرقمي. ولا يستند على جمع البيانات الجديدة، ولكن يهدف إلى جمع البيانات والبحوث معاً بطرق جديدة وتحديد المجالات التي تحتاج المزيد من البحث. لذلك نقدم لمحة موجزة فقط عن المؤلفات التي تم ذكرها في هذا التقرير. ومع ذلك فإنه من المهم تقديم معنى واسع لما كُتب في هذا المجال وتوضيح السبب الذي أدى إلى اقتراح إعادة النظر والتوسع في البحوث التجريبية فيه، وتوضيح لماذا ننصح بإعادة تركيز البحوث على بيئة أكبر لحرية التعبير على الإنترنت.

وتتضمن المؤلفات في هذا المجال على العمل الرائع الذي هو نظرياً وتجريبياً مبتكر وهام. فعلى سبيل المثال، كان لتقرير لجنة ماكبرايد في عام 1980 (إطار 1.1) الأثر الكبير على الجدل حول الاتصالات العالمية وله صلة بالنقاشات عن الإنترنت والاتصالات النقّالة. وبما أنه من المتوقع من الأنترنت أن يعيد تكوين تدفق المعلومات العالمية،فإنه من الضروري إعادة النظر في العديد من جوانب لجنة ماكبرايد في السنوات القادمة.

إطار 1.1 هيئة وتقرير ماكبرايد

ترأس شون ماكبرايد، وهو الحائز على جائزة نوبل للسلام من إيرلندا، على الهيئة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات(the International Commission for the Study of Communication Problems ICCP). تأسست هذه اللجنة عام 1977 من قبل منظمة اليونسكو، وأصدرت في عام 1980 منشور بإسم Many Voices One World'أصوات كثيرة، عالم واحد' (Many Voices One World) Many Voices One World ICCP 1980، والذي أصبح بعد ذلك معروفاً بإسم تقرير ماكبرايد. أصبح هذا التقرير مرجعاً رئيسياً للدعوة إلى 'نظام' عالمي جديد للإعلام والإتصال''New World Information and Communication Order'(NWICO). أبدت اللجنة قلقها إزاء عدم تكافئ التدفق الدولي للأخبار والمعلومات في العالم والتي كان محمية من قبل الدعوة لحرية الصحافة. تحدّى التقرير الاعتقاد السائد حول التدفق الحر للمعلومات من أجل المطالبة بنظام إعلامي عالمي جديد حتى يخفض أو يقضي على 'حالات الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والتبعية' على المنتجين في الدول الأكثر تطوراً. (المرجع نفسه صفحة 43). على الرغم من الالتزام التي أعربت عنه اللجنة إلى مبدأ حرية التعبير، تمّ اعتبار 'العالم الجديد للإعلام والإتصال' حجّة ضد تشغيل السوق الحر في الاتصالات العالمية وتهديد لصحافة حرّة من الرقابة والسيطرة الحكومية.

ولقد طوّرت المزيد من البحوث المعاصرة، مثل تلك التي ركّزت على تصفية شبكة الإنترنت وبالأخص بحث 'مبادرة الشبكة المفتوحة OpenNet Initiative'، أساليب إبداعية لجمع البيانات التجريبية على مدى وطبيعة تصفية المحتوى في عدد متزايد من الدول (الإطار 0.5 أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المنظمات غير الحكومية، فعلى سبيل المثال استثمرت مؤسسة بيت الحرية (Freedom House) في عام 2009

ومراسلون بلا حدود (Reporters without Borders) في عام 2010 بشكل كبير في رصد الجهود الحكومية لتقييد حرية الإنترنت. توفر دراسات كهذه أساس تجريبي لمزيد من المناقشات والبحوث.

القيود المفروضة على الدعوة والبحث:

ومع ذلك تبقى هذه الدراسات والتقارير حالات استثنائية في مؤلفات تحوي قيوداً هامة اذا ما تمّ اعتبارها بشكل كامل. إن أهمية المسائل المرتبطة بحرية التعبير بشكل عام، مع بعض الاستثناءات مثل تلك المحددة أعلاه، لم يقابلها برامج منهجية لبحوث نزيهه ومستقلة. بل على العكس فلقد كانت عموماً:

- قليلة في ضوء المخاطر المبكرة والمستمرة لحرية التعبير.
- تتألف أساسا من الدعوة في مجال السياسات المعيارية بدلا من الوصف والتوليف المرتكز على التجربة.
- مرتكزة غالباً على قضايا منفردة مثل حرية التعبير، حماية الطفل أو حقوق النشر، بدلاً من التركيز على المفاضلة بين القيم والمصالح التي كثيراً ما تتعارض.
- مقتصرة على مؤشرات فردية للاتجاهات في بلدان مختارة، مثل أهمية التصفية أو الفلترة في البلدان الأكثر نشاطاً بدلاً من مؤشرات متعددة في عينات منهجية في البلدان.
- كانت أمريكا الشمالية وأوروبا تتمحور في وجهات النظر، وكانت حرية التعبير تعتبر أولوية أمريكية خاصة، نظراً لأن حرية الصحافة مرتبطة بالتعديل الأول لدستور الولايات المتحدة.
- غير مهتمة بمعالجة المسائل التي أثارها انتشار بعض المحتويات على شبكة الإنترنت والتي كان يمكن أن تقاضى قانونياً في حقبة سابقة، مثل نشر المواد المحمية بقوانين حقوق النشر مما يضعف النقاش المنهجي للحلول المناسبة؛
- ركّزت بشكل ضيق على السياسات المصممة خصيصاً لحماية أو تقييد حرية التعبير في حين أن البيئة القانونية والتنظيمية ذات الصلة أوسع من ذلك بكثير.

هناك العديد من العوامل التي تحد من الفائدة المحتملة للبحث في هذا المجال وتجعله من الصعب القيام به. واحد من هذه العوامل هو تفاؤل تكنولوجي قطعي حول استحالة التحكم بالتعبير على شبكة الإنترنت، فهو ببساطة من الصعب جداً قياس من يمكنه الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت أو ما هي المعلومات التي يصل إليها لأن هذه العملية ممكن أن تتم بعدة طرق. العامل الآخر هو الظهور الجديد نسبياً لشبكات الاتصال والخدمات العالمية حقاً خصوصاً الانتشار العالمي للإنترنت والاتصالات المتنقلة. تركزت معظم النقاشات على مدى العقود الماضية على السياسات الوطنية التي تؤثرعلى وسائل الإعلام العامة التي كانت عادة محلية أو وطنية في تركيزها وانتشارها وحكمها. فعند المقارنة، إن الإنترنت هو ظاهرة أحدث بكثير ولا تزال حتى عام 2009 تصل فقط إلى ربع عدد سكان العالم وواضح أنها غير ملزمة بنفس حدود الولاية القضائية. [8]

عامل آخر هو عمق الجدل الدائر حول وسائل الإعلام العالمية وتدفق المعلومات والتي تجسدت في الأقسام التي أنشأتها لجنة ماك برايد وتقريرها (انظر إطار 1.1). إنّ الأهمية العالمية لوكالات الأنباء الدولية والصحافة ووسائل الإعلام العامة، إلى جانب ظهور وسائل الإعلام الجديدة قد خلقت انقسام بين دعاة حرية التعبير مثل ممثلي الصحافة في الدول الأكثر تطوراً وبين دعاة الجهود المبذولة من أجل تحقيق التوازن في تدفق المعلومات على الصعيد العالمي مثل معالجة عدم المساواة بين الشمال المتقدم والجنوب

النامي. عبّر النقّاد عن قلقهم بشأن الافتراضات الأساسية حول سيادة حرية الصحافة، فعلى سبيل المثال تساءلوا ما إذا أضعفت هذه المبادئ تطور وسائط إعلامية متنوعة، مثل زيادة هيمنة شركات وسائل الإعلام العالمية أو هيمنة رسائل وسائل الإعلام الغربية – خلق حقبة ثقافية جديدة من وسائل الإعلام الإمبريالية الثقافية ('cultural 'media imperialism) (هيرمان و ماكتشسني 2001).

في بعض الأحيان، اشتبك النقاش بين دعاة حرية تدفق المعلومات والاتصالات مع دعاة 'العالم الجديد للإعلام والاتصال (NWICO)' بطريقة جعلت البحث الأكاديمي صعب التنظيم. سعت كل جماعة إلى العمل لدعم موقفها الذي تحول في بعض الأحيان إلى جدل مشحون فكريا ولا يستند إلى منطق أكاديمي.

ومع ذلك، أقر تقرير ماك برايد أهمية حرية التعبير المتوازنة بشكل صحيح مع القوانين ومع تقاليد الأمة الثقافية والسياسية والإدارية قائلاً:

> 'من المتعارف عليه أن الحرية يجب أن تتوافق مع الالتزام بتطبيق القانون ويجب عدم استغلالها للتعدي على حرية الآخرين، كما أن ممارسة الحرية يجب أن تتم بمسؤولية، وفي مجال وسائل الاتصال فإن هذا يعني الحرص على الحقيقة في المقام الأول والاستخدام المشروع للقوة التي تحملها. وعلاوة على ذلك نحن بحاجة أن نسأل على أي أساس جرت المطالبة بالحرية. إن حرية المواطن والفئات الاجتماعية في الحصول على الاتصالات، سواءاً كمتلقين أو مساهمين، لا يمكن مقارنتها بحرية أحد المستثمرين في جني الربح من وسائل الإعلام. واحد يحمي حق أساسي من حقوق الإنسان، والآخر يسمح بتسويق حاجة اجتماعية. ومع ذلك وبعد إجراء كل هذه التحفظات، فإن مبدأ حرية التعبير لا يعترف بأي استثناءات وهذا ينطبق على الناس في جميع أنحاء العالم وذلك بواقع كرامتهم الإنسانية'. (ICCP 1980: 18)

من المفيد إعادة النظر في شكوك تقرير ماك برايد في القرن الواحد والعشرين، مشيراً أن : '.... مع تقدم التكنولوجيا، يجب أن يكون الاعتبار الأساسي لكل مرحلة هو أن يخدم هذا التطور في تفهّم أفضل بين الشعوب وتعزيز إرساء الديموقراطية بين البلدان، وألّا يستخدم المصالح الخاصة للقوى المنشأة' (ICCP 1980: 80). وفي الواقع، ينبغي أن ينظر لحرية التعبير على أنها حق أساسي، ويجب أن تُرى ضمن سياق أوسع من القيم والمصالح المتنافسة. إن المساواة والتنوع في التعبير هي مجموعة فرعية من مجموعة واسعة من القيم والمصالح وهي مهمة لفهم القيم الأساسية التي تدعم حرية التعبير وأيضاً لفهم

الذين يعرّضونها لخطر أكبر بينما نتجه إلى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.st ولهذا السبب، فإنه من الضروري أن ننظر إلى البيئة المتطورة والأوسع التي تعيد تشكيل حرية التعبير في مجتمع الشبكات، ولكن دون تشتيت الانتباه عن حماية هذه القيمة الأساسية.

2. النظام البيئي لحرية التعبير

حرية التعبير: أسس في حقوق الإنسان

يستند مبدأ حرية التعبير على قوانين معترف بها دولياً ومعايير لحقوق الإنسان (إطار 2.1)، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights UDHR). إن صكوك حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى تعالج قضايا حرية التعبير والخصوصية كما في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.[9] بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ إتفاقيات وطنية أو إقليمية لتحويل هذه المبادئ إلى قانون وطني وضمان الحريات والحقوق للمقيمين والمواطنين.

إن أكثر أساس ملائم لحرية التعبير وحرية الكلام في جميع أنحاء أوروبا يأتي من الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان (European Convention on Human Right – ECHR)، وميثاق الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان الأساسية (European Union's Charter of Fundamental Human Rights). إن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان تضمن للجميع الحرية في الرأي وفي الحصول على المعلومات والأفكار ونقلها، وتتضمن أيضاً عدداً من المؤهلات، مشيرةً إلى أن هذه الحقوق:

> 'قد تكون خاضعة لشكليات أوظروف أو قيود أو عقوبات ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديموقراطي لمصلحة الأمن القومي و السلامة الإقليمية أو السلامة العامة، لمنع الفوضى والجريمة، لحماية الصحة العامة والأخلاق، لحماية سمعة أو حقوق الآخرين، لمنع الكشف عن المعلومات الواردة بثقة، للحفاظ على السلطة ونزاهة القضاء.'[10]

إطار 2.1 الإرشادات الدولية لحرية التعبير

المعايير المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.**
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)**
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR).**

اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان الإقليمية:

- **الاتفاقية الأوروبية التي تنفذها المحكمة الأرووبية لحقوق الإنسان.**
- **ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.[11]**
- **الاتفاقية الأمريكية التي تنفذها المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان (Inter-American Court of Human Rights) ولجنة البلدان الأمريكية (Commission Inter-American)**
- **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في إطار الاتحاد الإفريقي، والتي تنفذها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.**

إن حرية التعبير في الولايات المتحدة والمنصوص عليها في التعديل الأول للدستور الأمريكي كجزء من وثيقة الحقوق وتدعمها شروط مطلقة أكثر من أي دول ومناطق أخرى. وتشتمل الحقوق على حرية التجمّع وحرية الصحافة وحرية الدين وحرية الكلام مثل:

'لن يصدر الكونجرس أي قانون يتعلق بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو بحق الناس للتجمع سلمياً أو بتقديم التماس إلى الحكومة لرفع المظالم'.[12]

يختلف الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن الحماية التي توفرها معاهدات أخرى لأنها لا تتضمّن بشكل واضح على الحق في تبنّي الآراء، بل تتضمن ببساطة الحق في الحصول على المعلومات والتعبير عن آرائهم ونشرها في حدود القانون[13]. بالإضافة إلى ذلك، فإن حرية التعبير في إطار الميثاق تخضع لقيود عامة، الامر الذي يتطلب الفرد إلى ممارسة الحريات المحمية 'مع المراعاة الواجبة لحقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة المشتركة'.[14]

هناك ضمانات رسمية دستورية أو قانونية توفر الحماية لحرية التعبير في معظم آسيا. ومن الأمثلة على ذلك المادة 35 من دستور جمهورية الصين الشعبية، والمادة 19 من الدستور الهندي، والمادة 19 من الدستور الباكستاني.وتوجد ضمانات مماثلة في دستور معظم البلدان الآسيوية الأخرى مع استثناءات ملحوظة مثل إتحاد ميانمار (بورما) وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية (DPRK).

الحق في حرية الاتصال

اعترف القليل من البلدان رسمياً بأهمية الحق في حرية الاتصال. في يناير من عام 2009 قضى المجلس الدستوري الفرنسي أن حرية الوصول إلى 'خدمات الاتصالات العامة عبر الإنترنت' هو حق أساسي من حقوق الانسان[15]، كما ألغى قانون الضربات الثلاث الفرنسي (three strikes law) (بريمنر 2009). صمم هذا القانون لقطع خدمة الإنترنت عن المستخدمين الذين استمروا بتنزيل مواد حقوق الطبع والنشر بصورة غير قانونية بعد حصولهم على إنذارين. في نفس العام، أعلنت الحكومة الإسبانية أنه سيكون لمواطنيها الحق القانوني لشراء حزمة إنترنت بسعة 1MP ابتداءاً من عام 2011 (موريس 2009). ثم في يوليو من عام 2010 تم الاعتراف بفنلندا بأنها أول دولة في العالم تجعل الإنترنت حق أساسي من حقوق الانسان (وزارة النقل والمواصلات الفنلندية 2010).

وبعد هذه الأمثلة، قضت محكمة كوستاريكا الدستورية في سبتمبر من عام 2010 أن الإنترنت هو أيضاً حق أساسي لمواطنيها وكلّفت الحكومة بتوفير اتصال عالمي بشبكة الإنترنت للجميع (أرجيرو 2010)[16] كانت أستونيا[17] واليونان[18] ضمن البلدان الأولى التي اشترطت على أن الدولة لديها التزامات قانونية لتوفير الوصول إلى المعلومات والخدمات الالكترونية للمواطنين. (أنيستوبولو ومكينا 2001 : وودارد 2003).هذه الدول جعلت الوصول إلى الإنترنت هو حق أساسي بسيط منذ بداية الألفية الثانية.

إن النقاش حول الحق في الوصول إلى شبكة الإنترنت ينمو بشكل متزايد بين الحكومات على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم. أقرّت محافظة سان لويس الأرجنتينية قانوناً في عام 2010 يضمن لجميع مواطنيها الحق في الوصول إلى الإنترنت مجاناً[19]، بينما تتم مناقشة الفكرة من قبل قسم تقنية المعلومات في حكومة إقليم كردستان (ساتون وكلارك 2010).

الحق في حرية المعلومات

بالإضافة إلى حماية حرية التعبير، فإن كثير من الدول توفر أيضاً الضمانات القانونية على الحق في حرية المعلومات. مثل هذه الحقوق تكفل للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات حول الكيفية التي تعمل بها الحكومة، وفي كثير من الحالات تفرض الدولة على الحكومة أن تكون شفّافة في عملها عن طريق توفير 'سجلات مفتوحة' لبيانات متاحة للجمهور. بقدر ما تعتبر حرية التعبير كواحدة من الحقوق المدنية الأساسية التي تدعم العمليات الديموقراطية، فإن حرية المعلومات مطلوبة من أجل ضمان تصويت المواطنين بطريقة مستنيرة، وأنهم يمكن أن يحاسبوا حكوماتهم من خلال التدقيق العام.

بيئة الألاعيب (The Ecology of Games):نظرة على السياق الأوسع

إن الموضوع الرئيسي لهذا التقرير هو أنه من المفيد توسيع السياق الذي يصوّر 'حرية التعبير'. إن السعي وراء قيم أخرى لا يشكّل فقط حرية التعبير، ولكن يمكن أيضاً للسعي وراء حرية التعبير أن يخدم مجموعة متنوعة من القيم والمصالح الأخرى، بدءاً من إضفاء الطابع الديموقراطي على الاتصالات وحتى تعزيز المصالح الخاصة كما يتضح من خلال الخلافات المحيطة بدعوة 'العالم الجديد للإعلام والاتصال (NWICO)'. ويستند إطار قيمة هذه الغاية على مفهوم 'بيئة الألاعيب (EoG)'.

وظهرت فكرة بيئة الألاعيب EOG في دراسات المجتمع المحلي في العلوم السياسية خلال فترة الخمسينيات (1958). تم استعمال المفهوم للتركيز على نقاط ضعف رئيسية عند النخبة المهيمنة او المسيطرة وتعددية وجهات النظر حول سلطة المجتمع، بحجة أن فئات فاعلة قليلة سعت إلى السيطرة على المجتمعات في حد ذاتها. لكن هذه الجهات الفاعلة سعت لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف المحددة، بدءاً من نشر الأمن في أحياءهم وتحسين نوعية المدارس إلى زيادة فرص انتخابهم لمراكز عليا .per se وهكذا ظهرت مجموعة من الممثلين كلٌ يسعى لتحقيق غايات معينة وينتهج الخيارات للوصول إلى أهداف لتنمية المجتمع. ومن هذا المنظور، فإن تنمية المجتمع هي عملية غير مخطط لها إلى حد كبير تقودها تفاعلات غير متوقعة من عدة لاعبين أو أصحاب المصلحة ذوي الاهتمامات المتضاربة. ويقود تاريخ مثل هذه الألاعيب المنفصلة والمرتبطة بالوقت ذاته إلى تطور المجتمعات المحلية.

وليس المقصود من استخدام مفهوم 'الألاعيب أو الألعاب' إلى التقليل من أهميتها، حيث أن لأي لعبة مجموعة من الأهداف والجوائز والقواعد واللاعبين. وبالمثل، فإن لممثلي السياسات العامة والتنظيم أيضا أهداف، كما يتنافسون أو يتعاونون مع غيرهم لتحقيق أهدافهم في إطار مجموعة من القواعد. ويعتبر نجاحهم 'فوزا' ويكافأ بجوائز. ومع ذلك، فإن الألعاب السياسة والمرتبطة بالتنظيم تختلف عن الألعاب الحقيقية في أن نتائجها تشكل الجوانب الحرجة من الحياة اليومية والعمل، مثل حرية التعبير.

إطار عمل جديد: البيئة الملائمة لحرية التعبير

تم تنقيح وتطوير البيئة الملائمة لمنظور الألعاب في تطبيقات بحسب دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات[20] إحدى مساهمات هذا التقرير هي تقديم منظور جديد على دراسة حرية التعبير وذلك باعتبار هذه الحريات بأنها نتيجة بيئة من الخيارات لا تقتصر فقط على حرية التعبير ولكن عن مجموعة أخرى من الأهداف. جدول رقم 2 يوضح أنه يمكن لمجموعة واسعة من الأهداف المنفصلة

والمترابطة بنفس الوقت والملاحقة من قبل جهات فاعلة مثل (الحكومات والمنظمات غير الحكومية والصناعة) والتي توظف مجموعة من الاستراتيجيات، أن تؤثر على حالة حرية التعبير على الإنترنت.

وفي بعض الحالات، تسعى جهات فاعلة مثل جهات المجتمع المدني بوضوح لتحقيق قدر أكبر من حرية التعبير، ولكن يركز آخرون على رقابة التعبير وذلك من خلال استخدام تصفية شبكة الإنترنت، ورقابة الأخبار ووسائل الإعلام أو عن طريق بذل جهود لإسكات الصحافيين والمدونين. وبعض اللاعبين يركزون بصورة غير مباشرة على أهداف مختلفة تماماً مثل حماية الأطفال من المحتوى الضار للإنترنت وحماية سمعتهم الخاصة أو حتى تعزيز حيوية الاقتصاد.كلما أصبحت شبكة الإنترنت مركز للاتصالات، كلما كانت محط لاستراتيجيات العديد من الجهات الفاعلة في تحقيق أهدافها المختلفة، وهذا ما يفسر المجموعة الواسعة من مجالات السياسة المدرجة في الجدول أدناه.

جدول 2: البيئة الداعمة لحرية التعبير على الإنترنت

الفئات	أهداف تحدد الخيارات في الألعاب
الحقوق الرقمية	الاتصال بالإنترنت – حرية الاتصال
	حرية التعبير:
	الرقابة
	المساواة، مثل المعرفة بوسائل الإعلام والمهارات
	حرية المعلومات
	الخصوصية وحماية المعلومات
السياسة والتنظيم الصناعي	حقوق الملكية الفكرية (IPR): حقوق النشر
	حقوق الملكية الفكرية : براءات الاختراع
	المنافسة
	الاستراتيجيات الصناعية التي توجهها التكنولوجيا
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
التي تركز على المستخدم	حماية الطفل
	الحشمة والأخلاق: المواد الإباحية
	القذف: التشهير
	خطاب الكراهية
	الاحتيال
بالمرتكزة على الإنترنت	حوكمة وتنظيم الإنترنت
	أسماء وأرقام المجالات
	وضع المعايير : الهوية
	حيادية شبكة الإنترنت
	ترخيص وتنظيم مزودي خدمات الإنترنت
أمن	السرية والخصوصية
	الأمن ضد البرمجيات الخبيثة مثل الفيروسات والرسائل غير المرغوب فيها
	مكافحة التطرف و التشدد
	الأمن القومي ومكافحة الإرهاب

إن الأجزاء التالية من هذا التقرير ستطور بعض الأهداف الرئيسية والجهات الفاعلة والاستراتيجيات الكامنة التي تقوم عليها الأهداف في الجدول 2. وليس المقصود أن يكون هذا استطلاعاً شاملاً أو مفصّلاً، ولكن ينبغي أن يكون كافياً لإظهار كيف أن القوانين والأنظمة في كثير من هذه المجالات هي بالفعل تشارك في البيئة الملائمة الأكبر التي تشكل حرية التعبير على الإنترنت. وكما قيل منذ عقود من قبل لجنة ماك برايد (ICCP 1980: 93)، بأن التكنولوجيات الجديدة:

> 'توفّر إمكانية كبيرة لتنويع الرسائل ومواصلة التحول الديموقراطي للإتصالات. ومع ذلك، فإن تحقيق أو رفض هذه الإمكانيات يعتمد بطبيعة الحال على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يجب أن تؤخذ.'

هذا الإطار الفكري يسعى إلى تحديد الخيارات السياسية العديدة التي تبذل حول القوانين والأنظمة في طرق من شأنها أن تحقق أو تقيد إمكانية التعبير على الإنترنت.

3. الاتصال بالإنترنت: إعادة تشكيل الوصول

الأحكام والقوانين التي تدعم انتشار الإنترنت

عززت المبادرات القانونية والتنظيمية الوصول العالمي المتزايد لشبكة الإنترنت وللمعلومات والاتصالات والخدمات التي تقدمها. إن الانتشار العالمي لشبكة الإنترنت لم يكن النتيجة الحتمية للتكنولوجيا، ولكنه نتيجة لسلسلة من الابتكارات التكنولوجية التي شكلتها السياسات والممارسات.

فعلى سبيل المثال، تم تطوير شبكة الإنترنت في وقت مبكر مثل ARPANet Advanced Research Projects Agency Network (شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة) بدعم تمويلي من وزارة الدفاع الأمريكية. ومع ذلك فلقد تم تطويرها داخل جامعات ومؤسسات بحثية بالدرجة الأولى لتكون أداة للعلماء لمشاركة موارد الكمبيوتر وليس كأداة للدفاع الوطني.[21] ولذلك ولدت في ثقافة تواصل حر ومفتوح وموثوق نسبياً. وهذا لا يعني أنه لم تحدث انتهاكات لهذه الحرية. لقد كانت هناك مشاكل في البداية داخل الجامعات، مثل بريد الكراهية الذي يمكن أن يرسله طالب غاضب، ولكن مثل هذه المشاكل كان سهلاً نسبياً التعامل معها من قبل المؤسسات التي تمكنت من تحديد الطالب أو الموظف المخالف في الوقت المناسب واتخذت الإجراءات اللازمة مثل توقيف امتيازاتهم على شبكة الإنترنت لفترة من الزمن. إن تطبيق مثل هذه الممارسات على الإنترنت في هذه الأيام سيكون أقل جدوى وأكثر إثارة للجدل لأن شبكة الإنترنت أصبحت مركز لجميع وسائل الاتصال والحصول على المعلومات.

ثانياً، وقبل التطور التجاري للإنترنت، أدركت الحكومات بأن أنظمة الاتصالات التي تعتمد على الكمبيوتر مثل التلتكست في نهاية السبعينيات، والكمبيوترات متعددة الوسائط كانت تختلف بشكل ملحوظ عن الوسائل المختلفة التقليدية للإعلام وللاتصالات السلكية واللاسلكية والبث والطباعة. لا تنطبق القواعد التنظيمية التي وضعت لوسائل الإعلام التقليدية على وسائل الإعلام الجديدة. وعلاوة على ذلك، ولأنه كان ينظر إلى وسائل الإعلام الجديد بأنها مفتاح مستقبل الاتصالات، أرادت الدول أن تشجع الابتكارات في هذا المجال كمحرك للصناعة الجديدة والتنمية الاقتصادية. إن الميزات الفريدة لوسائل الإعلام الجديدة وأهداف السياسة الصناعية المرتبطة بها أدّت إلى تفادي الكثير من الحكومات للتنظيم وأيضاً عدم التحكم بالمحتوى في وسائل الإعلام الجديدة وفيما بعد على شبكة الإنترنت. وفي الواقع، فإن الجهود لتشجيع تطوير وسائل الإعلام الجديدة امتدت إلى عدم فرض ضرائب على المشتريات عبر الإنترنت وعلى الاستثمارات العامة في المشاريع الرائدة.[22] ويستثنى من ذلك الارتفاع الموازي لسياسة حماية الخصوصية والبيانات، كما هو الحال في تعليمات المفوضية الأوروبية لحماية البيانات عام 1995. بينما جرت متابعة هذا التفاهم الواسع النطاق لقدرته على التضارب مع جوانب تطبيقات الإنترنت الجديدة مثل وسائل الإعلام الاجتماعية وحماية البيانات على أنها مجموعة منفصلة من الأهداف والغايات في بيئة الألاعيب EOG Ecology of games.

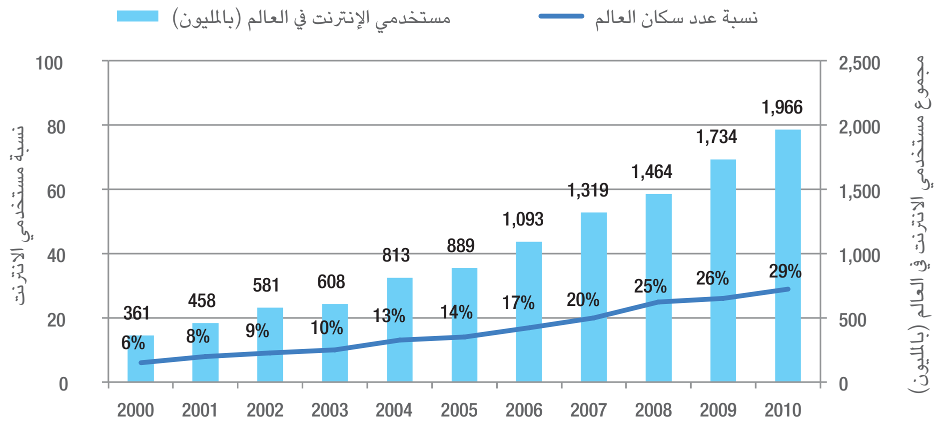
كانت هناك العديد من المحاولات اللاحقة لتنظيم اتصال البيانات لحماية شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل الحظر القانوني على الاتصال الصوتي في شبكات أجهزة الكمبيوتر. إن انتشار خدمات 'الصوت عبر بروتوكول الإنترنت VoIP (Voice over Internet Protocol' مثل النسخة التجريبية من سكايب والتي أطلقت عام 2003 كان ممكناً لأنها غير محظورة قانونياً في كثير من الدول[23] . وفي كثير من البلدان، مثل التي يحتكر فيها مزودي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، تم حظر خدمات الVoIP مثل سكايب. وهذا أمر شائع في العديد من الدول الإفريقية وغيرها من الدول النامية التي تعتمد على عائدات شركات الهاتف وذلك من أجل التنمية الاقتصادية بشكل عام. وفي الواقع لقد تم اقتناع الكثير من الدول السريعة النمو بقيمة تحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية بطرق تدعم شبكة الإنترنت مثل الصين التي استخدمت شبكة الإنترنت كوسيلة لدعم التنمية الاقتصادية في مناطق رئيسية (كيو 2009).

وبطرق من هذا القبيل حفّزت السياسات الحكومية تطوير ونشر الإنترنت عبر تاريخها كوسيلة لتعزيز الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا وخدمات الاتصالات والمعلومات. فهذا عنصر من السياسة الصناعية من حيث أنه لا يدعم فقط تنمية صناعات المعلومات الجديدة والأعمال، ولكن أيضاً يمكّن الابتكار في جميع القطاعات الأخرى في المجتمع بدءاً من الشركات الصناعية الكبيرة والمشاريع الزراعية إلى البيئة المنزلية التي تجد وسائل أكثر فعالية لاستخدام المعلومات والاتصال في الحياة اليومية والعمل. وبذلك يتم دعم التنمية الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وليس فقط على من خلال إنتاجهم (باير 1996). ولكن يحتمل أن يؤثر زيادة أو نقصان التنظيم في إضعاف حيوية الإنترنت ونشرها على المستوى العالمي.

الوصول إلى تكنولوجيا الإنترنت

واحدة من أهم التطورات الإيجابية التي تشكل دور شبكة الإنترنت في فتح قناة جديدة للتعبير هي الوتيرة المستمرة في الابتكار والنشر العالمي للإنترنت. بحلول عام 2009 تمكن حوالي ربع عدد سكان العالم (26 %) من الوصول إلى شبكة الإنترنت أي بزيادة حوالي 6 % عن عام 2000 (شكل 1). وهذا يقابل أكثر من 1.9 بليون مستخدم بحلول عام 2010 (شكل 1).

الشكل 1 الانتشار العالمي للإنترنت: عدد المستخدمين ونسبتهم من حيث عدد سكان العالم[24]



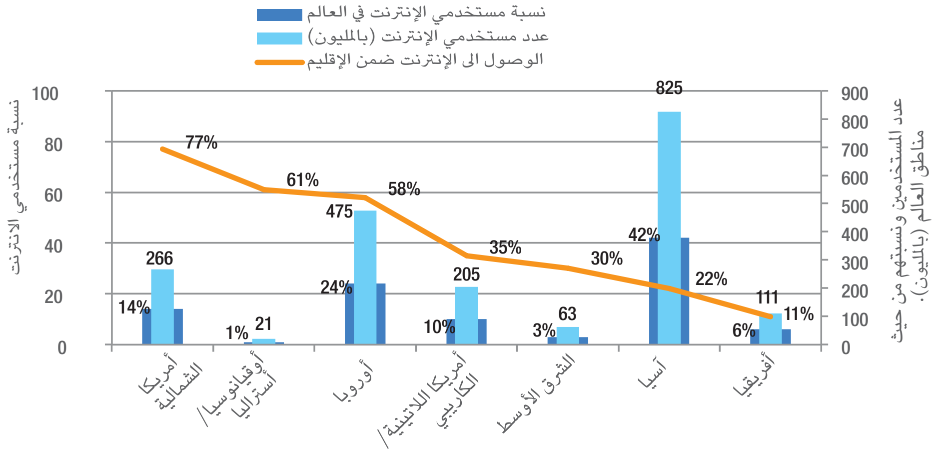
المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية – www.internetworldstats.com/stats.htm أكتوبر 2010

وقد بلغ انتشار الإنترنت تقريباً كل منطقة من مناطق العالم باستثناء إفريقيا، التي ظلت منخفضة نسبياً في مستويات الدخول إلى الإنترنت بحوالي 11% مما يعطيها حوالي 6 % من مستخدمي الإنترنت في العالم (شكل 2). بشكل عام، لا يزال انتشار الإنترنت مختلف حسب المنطقة على محورين رئيسيين على الأقل ويمكن تسميتهما 'الاختراق Penetration' و 'إعطاء الأهمية throw weight'.

الشكل 2 يذكر الأماكن الرئيسية حسب نسبة السكان التي تستخدم الإنترنت – مستويات الاختراق (levels of penetration) في عام 2009.كما هو مبين في شكل 2، فإن إفريقيا لها أقل مستوى اختراق للإنترنت وهو حوالي11 %، تليها آسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوروبا وأوقيانوسيا وأستراليا، وأخيراً أمريكا الشمالية التي لها أعلى نسبة على الإنترنت وهي حوالي أكثر من ثلاثة أرباع (77 %) عدد السكان.

هنالك فجوة كبيرة بين أوروبا التي تقريباً نصف عدد سكانها على الإنترنت وبين أمريكا الشمالية، وكذلك بين أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا (التي تضم أستراليا) والتي تعادل تقريباً 60 %. ومع ذلك، حتى في إفريقيا التي لديها أدنى مستوى من الاختراق، سيؤدي استعمال الكابلات البحرية المصنوعة من الألياف البصرية (submarine fibre optic links) ولانتشار الاتصالات المتنقلة أثر في زيادة الوصول إلى شبكة الإنترنت في السنوات القادمة. بحلول عام 2010 وصلت أيضاً الاتصالات المتنقلة إلى ما يقارب 80 % من عدد سكان العالم، وهي تتقارب بسرعة مع اتصالات الإنترنت بطرق ستساعد على تقليل وليس على محو الانقسام بين مناطق العالم.

الشكل 2 الانتشار الإقليمي للإنترنت: عدد المستخدمين ونسبتهم من حيث مناطق العالم.

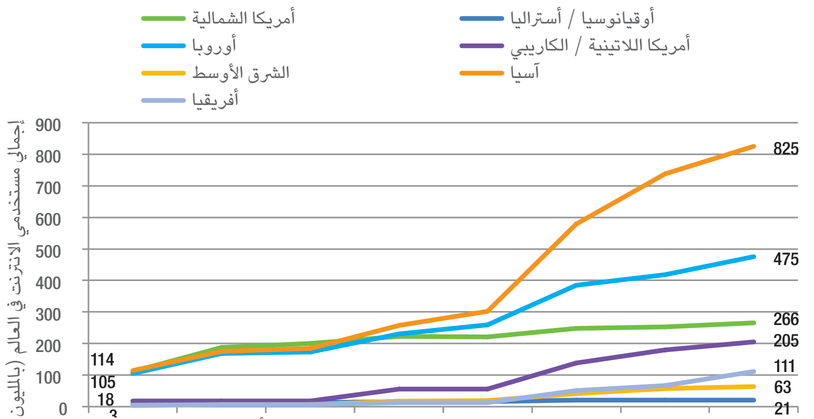


المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية – www.internetworldstats.com/stats.htm. معدلات النفاذ مستندة على نسبة مستخدمي الإنترنت لعدد سكان العالم وهي 6,845,609,960 و 1,966,514,816 لـ30 يناير 2010

ويبين الشكل 2 أيضاً انخفاض معدلات الوصول إلى الإنترنت في آسيا فهي حوالي 22 %، ولكن مستخدمي الإنترنت فيها يشكلون أكبر نسبة من إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت وهو ما يمثل 42 % من عدد مستخدمي الإنترنت عالمياً.وبحلول عام 2010، كان عدد مستخدمي الإنترنت في الصين المتصلين أو المنفصلين عن شبكة الإنترنت أكثر من عدد سكان الولايات المتحدة. من الواضح أن آسيا ستكون لها ثقل على شبكة الإنترنت أكثر من أي منطقة في العالم.

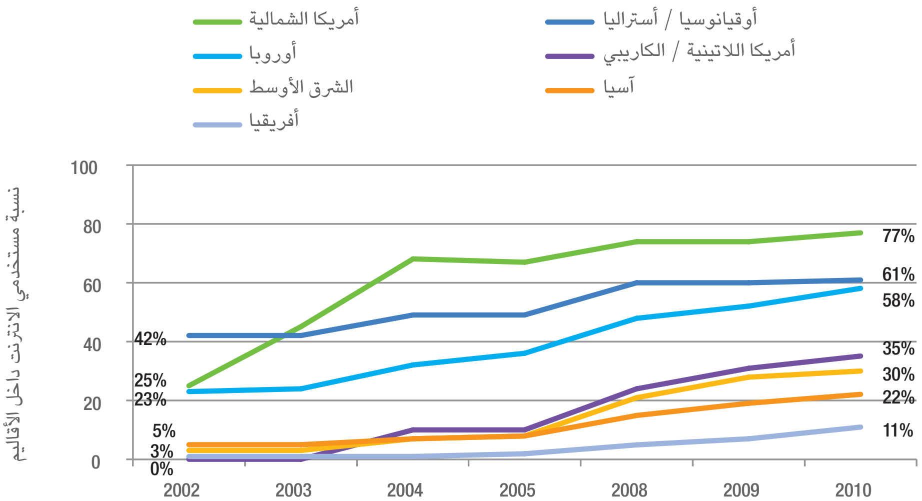
الأشكال من 3 إلى 5 تشير بوضوح إلى ارتفاع الدول الآسيوية في عدد مستخدمي الإنترنت. فعلى سبيل المثال يوضح الشكل الثالث أن انتشار الإنترنت في أمريكا الشمالية زاد قليلاً منذ عام 2002. وأوروبا أيضاً بلغت ارتفاعاً منذ عام 2008، ولكن عدد مستخدمي الإنترنت في آسيا يستمر في الارتفاع وبسرعة كبيرة. إن مساواة انتشار الإنترنت في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا (أستراليا) واضح أكثر عند النظر إلى نسبة مستخدمي الإنترنت على مر الزمن (الشكل 4).

الشكل 3 إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت داخل الأقاليم



المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية – www.internetworldstats.com/stats.htm أكتوبر 2010

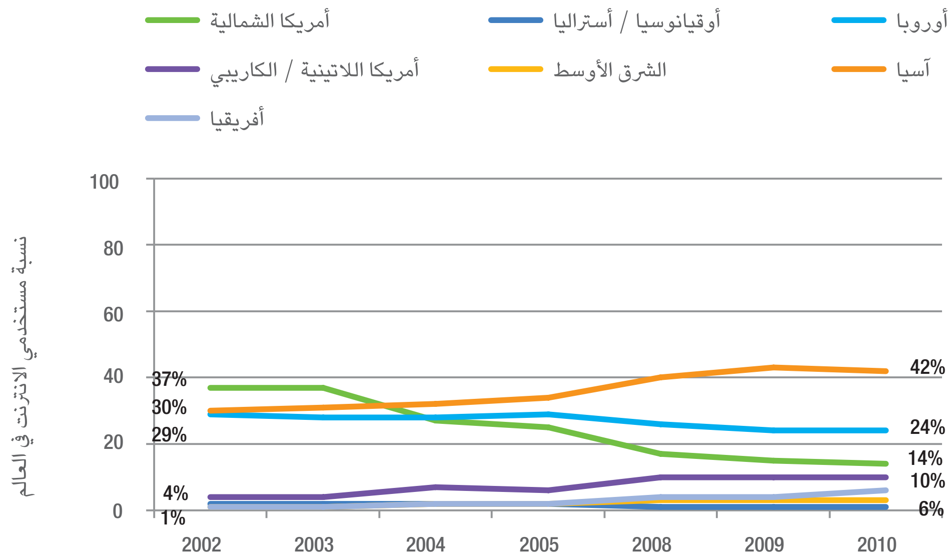
الشكل 4: نسبة مستخدمي الإنترنت داخل الأقاليم



المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية – www.internetworldstats.com/stats.htm أكتوبر 2010

أن تأثير هذه التغييرات الإقليمية في اعتماد الإنترنت يمكن تلخيصه من خلال الشكل 5، حيث كان العدد الأكبر من مستخدمي الإنترنت موجود في أمريكا الشمالية ثم انخفض إلى عدد أقل من أوروبا وآسيا. وأوروبا أيضاً الآن تشهد انخفاضاً نسبة إلى آسيا. هذه الأرقام توضح بشكل كبير التحول العالمي في مركز جاذبية الإنترنت. فآسيا أخذت تحل محل أمريكا الشمالية وأوروبا بكونها لها حضور أكبر على شبكة الإنترنت مشكّلة نسبة كبيرة متزايدة من عدد مستخدمي الإنترنت في العالم، والآثار المترتبة على هذا التطور لحرية التعبير على الإنترنت لا تزال غير واضحة.

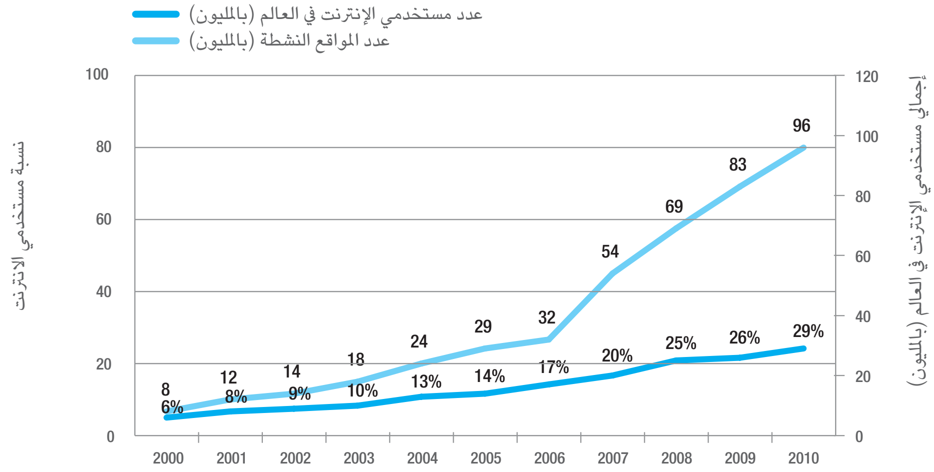
الشكل 5 نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم



المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية – www.internetworldstats.com/stats.htm أكتوبر 2010

وأخيراً، في حين أن النمو في انتشار الإنترنت على نطاق عالمي يظهر تدريجياً ما إذا تمت مقارنته مع انتشار الهواتف النقالة، ولكن محتواه يتوسّع بوتيرة سريعة (شكل 6). إن عدد المواقع النشطة على الإنترنت ارتفع بشكل كبير بعد عام 2006 وهو ينمو بثبات ويبني حلقة متكاملة فيها محتوى أكبر للإنترنت وبالتالي استعمال أكثر، والاستعمال الأكثر يولّد محتوى أكبر.

الشكل 6 نسبة استخدام الإنترنت في جميع أنحاء العالم بحسب عدد المواقع النشطة



المصدر: إحصاءات الإنترنت العالمية – www.internetworldstats.com/stats.htm. **أكتوبر** 2010 (Netcraft) **نيت كرافت:** www.news.netcraft.com **أكتوبر** 2010

المساواة: الوصول إلى المهارات والتقنيات

إنّ المهارات والبنية التحتية اللازمة لإنتاج ونشر المحتوى لوسائل إعلام كثيرة مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون كانت في السابق شديدة المركزية. إن إمكانات شبكة الإنترنت والتقدم التكنولوجي مثل الفيديو وتطبيقات الشبكة والاجهزة النقالة أدت إلى انتاج محتوى لا مركزي. ومع ذلك، فإن الوصول إلى شبكة الإنترنت لا يعني بالضرورة أنه بهدف إنتاج محتوى جديد. بل فإن معظم المستخدمين هم في المقام الأول مستهلكين لخدمات الإنترنت بدلاً من منتجي محتوى جديد. إن إمكانات شبكة الإنترنت في إعادة تكوين الوصول لها مثل أي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى غير محققة دائماً.

هذا هو أحد الأسباب التي تجعل العديد من الدول تسعى بقوة وراء المبادرات الرامية إلى تعزيز الكفاءة والمعرفة لمستخدمي الإنترنت. هذا لن يمكّن فقط المزيد من الناس من الاستفادة من المعلومات الواسعة على الإنترنت، ولكن سيسمح لهم أيضاً بالمساهمة بمحتوى أصلي ومحلي إلى الشبكة العالمية. من المحتمل أن لجنة ماك برايد عرفت الإمكانيات الطويلة الأجل للتكنولوجيا الجديدة في إعادة تكوين تدفق المعلومات العالمي، ولكن هذه الامكانيات لم تكن متاحة من الناحية الفنية كما هي اليوم، ولا يزال ضمان مستوى المهارة المناسب يشكّل تحدياً كبيراً.

إن شبكة الإنترنت لديها إمكانات أكبر لتحويل جغرافيا الانتاج والاستهلاك مما يسمح بزيادة الإنتاج اللامركزي وتدفق محتوى متنوع في أنحاء العالم على عكس وسائل الإعلام في السينما والتلفزيون. ويمكن أيضاً أن تجعل إنتاج المحتوى أكثر مركزية بتركيز المهارات الإعلامية في مراكز رئيسية مثل لوس أنجلوس ولندن. إن البحث حول جغرافية انتاج المحتوى لا يزال في مراحله الأولى ولكنه أولوية واضحة للبحث على شبكة الإنترنت[25]25. إن الأسئلة الرئيسية هي ما إذا كانت الإنترنت تمكّن إنتاج محتوى أكثر تنوعاً ولامركزياً، وعما إذا كان سيستفيد المستخدمون من هذه الإمكانات. وعلى نحو متزايد عندما يصبح الوصول إلى الإنترنت أكثر انتشاراً، سوف نعود إلى مناقشة الموضوعات التي تناولتها وسائل الإعلام حول تدفق المعلومات في العالم مثل تلك التي أبرزتها لجنة ماك برايد.

4. تقنيات الانقطاع عن شبكة الإنترنت

إن مشروع البحث التجريبي الأكثر شمولاً والذي يدرس تصفية الحكومة للإنترنت وحجبها للمواقع يشير إلى أن هذه الممارسات زادت منذ عام 2002، عندما بدأ هذا المشروع (ديبرت وآخرون 2010، 2008). ويدعم هذه الاتجاهات بحوث ذات الصلة من المنظمات التي تركز على حرية التعبير، بما في ذلك بيت الحرية (Freedom House) 2009 و مراسلون بلا حدود 2010 (Reporters without Borders).

التصفية (الفلترة)

بالتزامن مع التقدم التكنولوجي التي يترتب عليه زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات المتنقلة، كانت هناك ابتكارات في أساليب تكنولوجية لمراقبة تدفق المعلومات عبر هذه الشبكات. وقد كان الدافع وراء هذا هي الحاجة للمحافظة على نوعية الخدمات والأمن وتحسينها، من خلال كشفها عن البريد المزعج (spam) والفيروسات، وأيضا من خلال بذل الجهود لمنع المحتوى غير المرغوب فيها والحكم عليها من وجهة نظر الأفراد أوالآباء أوالمنظمات غير الحكومية أوالشركات أو الحكومات. وتمكّن هذه النهج التكنولوجية من تنظيم محتوى الإنترنت والتي يمكن تنفيذها على عدة مستويات (إطار 4.1). عندما تتدفق المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت، قد تستخدم عدة بروتوكولات وخدمات متعلقة بالإنترنت وقد تمر خلال نقاط مختلفة في شبكة الإنترنت وكذلك جهاز المستخدم الأخير. ونتيجة لذلك، يمكن تطبيق أساليب التصفية (الفلترة) في نقاط مختلفة في جميع أنحاء الشبكة. ويرتكز معظم الاهتمام على التصفية التي ترعاها أو تفرضها الحكومة أو الدولة، ولكن حتى عندما تكون بتكليف من الدولة، يمكن تنفيذها على مستويات مختلفة ومن قبل جهات مختلفة مثل الأفراد والمؤسسات ومزودي خدمة الإنترنت. عموماً، أولئك القلقون إزاء الحريات المدنية لمستخدمي الإنترنت يريدون أن تتم قرارات التصفية على أدنى مستوى ممكن أقرب ما تكون إلى المستخدم نفسه.

إطار 4.1 مواقع تقنيات التصفية (الفلترة)

النقاط الأكثر شيوعاً والتي يمكن تطبيق الفلترة فيها تشمل:

- مزودو خدمات الإنترنت (ISP): يتم عادة تكليف أو تشجيع أو تحفيز مزودي خدمات الإنترنت لتصفية المحتوى الغير قانوني و الغير أخلاقي أو منع مواقع معينة من الظهور في نتائج البحث على الإنترنت وذلك من قِبل هيئة تنظيمية أو وكالة منحتها الحكومة الصلاحية على أنشطتها.
- مداخل إلى العمود الفقري للإنترنت: يمكن تنفيذ المخططات الموجهة من قبل الدولة ذات برامج تصفية المحتوى الوطنية وتقنيات الحجب على مستوى العمود الفقري للإنترنت، وغالبا مع أنظمة الترشيح التي أنشأت في الروابط إلى العمود الفقري للإنترنت، مثل البوابات الدولية من أجل القضاء على الوصول إلى المحتوى في جميع أنحاء بلد بأكمله.
- المؤسسات: يمكن للشركات والمدارس والمكتبات والأسر تصفية الإنترنت على أسس معايير خاصة بهم أو حسب سلطات الدولة.
- أجهزة الكمبيوتر الفردية: يمكن تنزيل برامج التصفية (الفلترة) على أجهزة الكمبيوتر الفردية مثل الأجهزة الشخصية لتقييد القدرة على الوصول إلى بعض المواقع أو استخدام تطبيقات معينة.
- تطبيق القانون: يمكن اتخاذ اجراءات ضد المستخدمين الذين يقومون بمشاركة غير قانونية لملفات موسيقية، والقرصنة الخبيثة والاحتيال ...الخ.

مقتبس من زيتراين (2006) و كالانان وآخرون (2009).

إطار 4.2 حزم التفتيش العميق (Deep Packet Inspection DPI)

حزم التفتيش العميق هو استخدام أنظمة الكمبيوتر التي يمكن أن تفحص الحزم المرسلة عبر الشبكات باستخدام بروتوكول الإنترنت بطرق تمكن طرف ثالث (ليس المرسل أو المتلقي) من تحديد جوانب معينة من الاتصال. عملية التفتيش تتم من قبل وسيط (middle man) وليس نقطة نهاية الاتصال وذلك باستخدام المحتوى الفعلي للرسالة. على سبيل المثال، يستطيع مزودو خدمات الإنترنت تطبيق هذه التقنية كاعتراض قانوني للرسائل على الشبكات العامة لتحديد ما إذا كان العملاء يستخدمون الشبكة لأغراض غير قانونية أو لأغراض تنتهك اتفاقيات المستخدم الخاصة بهم. إن الحكومات في أمريكا الشمالية وآسيا وإفريقيا يستخدمون حزم التفتيش العميق DPI لأغراض مختلفة مثل المراقبة (نيلسون 2006) والرقابة (واغنر 2009). يمكن أن يخدم ال DPI بمثابة حل 'واحد للجميع' لمراقبة أو تنظيم حركة وعناصر الاتصال: على سبيل المثال اعتراض وتسجيل الحركة على الإنترنت، تطبيق حقوق الطبع والنشر، إعطاء الأولوية لمعدل نقل البيانات المحدود وتتبع سلوك المستخدمين. وبالتالي يمكن أن يخدم ال DPI مصالح العديد من أصحاب الشأن:

- الوكالات الحكومية ومقدمي المحتوى الذين يرغبون في رصد وتصفية تدفق المعلومات (سيطرة سياسية).
- موظفي تشغيل الشبكة الذين يتعاملون مع البرمجيات الخبيثة والتطبيقات التي تتطلب معدل نقل بيانات عالي أو عرض نطاق هائل (الكفاءة التكنولوجية).
- مزودي خدمات الإنترنت المتكاملة والتي ترغب في إنشاء أو حماية ايرادات إضافية، مثل من خلال منع الإنترنت من تفكيك ايرادات هواتفهم أو إيرادات الفيديو عند الطلب (مصالح اقتصادية).

زُر موقع: رالف بندرات: حزم التفتيش العميق كتكنولوجيا التحكم المتكاملة – الواقع والاحتمالات
http://dpi.priv.gc.ca/index.php/essays/dpi-as-an-integrated-technology-of-control-%E2%80%93-potential-and-reality/

معظم أشكال التصفية أو الفلترة تتطلب بعض التفتيش على محتوى الرسالة، والتي يمكن على سبيل المثال أخذها من هوية المصدر ومعلومات العنوان، أو المحتوى الفعلي للرسالة مثل الكلمات أو الجمل أو الصور التي في الرسالة أو على الموقع. وهذا يتطلب بشكل متزايد ما يسمى ب'الفحص العميق للحزم' (إطار 4.2).

هناك أيضاً عدد من أساليب التصفية الأخرى، مثل حجب عنوان بروتوكول الإنترنت (IP)، أو نظام أسماء النطاقات (Domain Name System DNS) أو معرّف الموارد الموحّد (Uniform Resource Identifier URI) أو كلمات البحث (Keywords) إطار 4.3. يتضمن كل منها وسائل تقنية مختلفة نوعاً ما. طريقة التصفية حسب الكلمة تتطلب تقنيات أكثر تقدماً إذا أريد لها أن تكون مستهدفة بشكل جيد، وقد زاد عدد البلدان التي تستخدمها.

إطار 4.3 أساليب الحظر:

- **حظر بروتوكول الإنترنت (IP blocking) عن طريق فحص عناوين IP معينة .**
- **حجب أو التلاعب بمعلومات نظام أسماء النطاقات (Domain Name System DNS) والتي تنطوي على تزوير الاستجابة التي يتم إرجاعها من قبل الخادم الخاص بها.**
- **حظر معرف الموارد الموحّد URI والذي يحجب موارد محددة من موقع محدد.**
- **حجب كلمة البحث والذي يرفض الوصول إلى مواقع الإنترنت على أساس الكلمات الموجودة في الصفحات أو في معرف الموارد الموحّد URI، أو يحجب البحث التي يتضمن كلمات ممنوعة. إن التقدم يمكّن بشكل متزايد تحليل ديناميكي وحقيقي للمحتوى، ولكنها لم يتم بعد استخدامها بشكل واسع النطاق.**

طرق التصفية أو الفلترة غالباً ما تستخدم نوع من أنواع القائمة السوداء (أو قائمة السماح) التي يتم تشكيلها لتسمح بمرور المعلومات بشكل عادي ما لم تتضمن محتوى معين أو أسماء أو كلمات معينة موجودة على القائمة. كما يتم أيضاً تعديل طرق التصفية عندما يتم تمرير المعلومات من تحقيقات تطبيق القانون أو شكاوى المستهلكين. إذا تمّ الحجب ضمن شبكة معينة مثل داخل شركة، فإن مسؤول الشبكة هو غالباً ما يكون الشخص الذي يُعرّف التصفية (الفلترة) يدوياً. وفي المقابل، غالباً ما تستخدم العديد من طرق التصفية أجهزة مسح للبرمجيات الخبيثة ذات معايير محددة مسبقاً لتصفية المحتوى تلقائياً.

إن العديد من تقنيات التصفية المعاصرة هي أدوات غير دقيقة وغالباً ما تبالغ في زيادة العرقلة أو نقصانها. فعلى سبيل المثال، يكاد أن يكون من المستحيل حجب المحتوى المقصود فقط دون حجب مواد أخرى بغير قصد.

تدابير مضادة للتصفية

يمكن للعديد من المستخدمين الملمّين بالأمور التقنية أن يجدوا طرق بديلة للوصول إلى المحتوى المحظور. ومع ذلك، فإن الحجب بالنسبة لمعظم الناس هو وسيلة فعّالة لمنع الوصول. ومع أن تصفية أو حجب المحتوى لا يمحو المحتوى الأصلي، فإن بعض المستخدمين لا يزالون يستطيعون الوصول إلى المحتوى باستخدام روابط أخرى لم يتم حجب الوصول إليها، لاعبين بهذه الطريقة لعبة القط والفأر بين الجهات الفاعلة التي تسعى إلى كسب أو منع الوصول إلى محتوى معين. ولأنه تم حجب المواقع ولم تتم إزالتها،

فإن ذلك يعني في حالة حماية الطفل على سبيل المثال، أن المحتوى لم يتم إتلافه ولكن تم جعله غير مرئي لمعظم المستخدمين الغير ملمين بالأمور التقنية.

إعتقال الصحافيين والمدونين (Bloggers)

لا يقتصر التحكم على التصفية أو الرقابة. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في مجموعة متنوعة من التهديدات لحرية التعبير على شبكة الإنترنت، مثل زيادة في اعتقال المدونين ومستخدمي الإنترنت. إن لجنة حماية الصحافيين وجدت أنه في عام 2008، كان هناك وللمرة الأولى سجناء من المخالفين والمدونين أكثر من السجناء الصحافيين التقليديين[26]. إن اعتقال أو حجز منتجي المحتوى مثل الصحافيين أو المدونين أو المستخدمين الذين يصلون أو يستهلكون مواد غير قانونية أو مستهدفة هو واحد من أكثر الأشكال التقليدية للتحكم بالمحتوى. وبسبب القيام بهذا، غالباً ما تستخدم أساليب المراقبة والرصد لتحديد المستخدمين أو المنتجين. (انظر إطار 4.6 ،4.5 ،4.4).

إطار 4.4 عملية اعتقال مستندة على التويتر في الولايات المتحدة

خلال قمة مجموعة الـ20 في بيتسبرغ، بنسلفانيا في أكتوبر من عام 2009، كان هناك ما يقارب 200 اعتقال خلال المظاهرات التي شارك فيها تقريباً 5000 محتجّ. أحدها حدث في فندق بيتسبرغ من قبل شرطة ولاية بنسلفانيا حيث اعتقل رجل اسمه اليوت ماديسون عمره 41 عاماً يعمل كأخصّائي اجتماعي في نيويورك لكونه جزء من مجموعة نشرت رسائل على التويتر (Twitter) صُمّمت لتساعد المحتجين في قمّة مجموعة الـ20 في 'تجنب القاء القبض بعد صدور أمر قانوني بالتفريق'. عُثر عليه مع أجهزة كمبيوتر و أجهزة مسح (Police scanners) أثناء استخدامه التويتر. وفقاً لحسابات متاحة، نفّذ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في وقت لاحق أمر تفتيش لمنزله في مرتفعات جاكسون في كوينز نيويورك لـ'دليل على انتهاكات فيدرالية لقانون مكافحة الشغب'.

المصدر: موينيهان (2009) وفالتك (2009).

إطار 4.5 التويتر في احتجاجات الانتخابات الايرانية 2009

في خضّم الاحتجاجات التي تحيط بنتائج الانتخابات الايرانية المطعون فيها في عام 2009، كان هناك إدّعاء بأن الإنترنت وبالأخص التويتر قد لعب دور مهم في تنظيم ودعم الاحتجاجات في شوارع طهران. وعموماً، هنالك شك في أن التويتر ومقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت قد لعبت دوراً هاما في توفير وسيلة لتواصل الأفراد في إيران مع بعضها البعض ولكن في معظم الأحيان من خلال العالم خارج إيران. وكان الدور الرئيسي للتويتر كأداة للشتات الايراني (المغتربين الايرانيين) لترحيل أخبار الاحتجاج إلى وسائل الإعلام الدولية، والتي بدورها أصبحت عاملاً مهماً في تشكيل وإبلاغ التطورات على أرض الواقع[27]

وبعد كل ما ذُكر سابقاً، أصبح الذين يشاركون من الشتات الإيراني على التويتر باللغة الإنجليزية الجسور بين الأحداث في إيران وبين دورة الأخبار الإنجليزية على مدار 24 ساعة والتي كانت تتابع ما يجدّ على التويتر خلال هذه الفترة. وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات عيّنت ال CNN 'مراسل للتويتر'. آندرو سوليفان صاغ مصطلح 'ثورة التويتر' ولعب دور رئيسياً في ترويج حملة 'التويتنج لإيران'. وفي وقت لاحق غذّت وزارة الخارجية الاهتمام حول التويتر عن طريق طرحها تأجيل الصيانة الروتينية بسبب وجود ثورة تويتر في إيران.

على الرغم من أنه لم يكن للتويتر دوراً حاسماً في تشكيل تدفق المعلومات إلى إيران أو في استخدامه كأداة من قبل المعارضة لتنظيم أنفسهم خلال الاضطرابات، عرضت الحلقة التويتر للكثير من الأفراد داخل إيران، ونتيجة لذلك أصبح هناك عدد أكثر من مستخدمي التويتر في إيران عن فترة ما قبل الاحتجاجات. وحتى مع ذلك، لعبت أشرطة فيديو 'الصحفي المواطن' دوراً مهماً. كلما تم تقييد أنشطة وسائل الإعلام الأجنبي، كلما ملأت أشرطة الفيديو المواطن هذا الفراغ. اعتمد تلفزيون ال BBC الفارسي على أشرطة الفيديو هذه لتغطيتها لإيران. لعبت محطات التلفزيون الفضائية مثل ال BBC الفارسي وصوت أمريكا دوراً مهماً في إعلام وتنظيم الناس بفعالية. وكان البريد الالكتروني فعالاً أيضاً بسبب انخفاض عرض النطاق الترددي Bandwidth له وبسبب الميزات التي تجعل محتواه سهل للمشاركة. وكانت شبكات الإنسان هي الأبرز (هناك أشرطة فيديو على اليوتيوب لأشخاص يهتفون في مترو طهران لترويج تجمعات الاحتجاجات المقبلة). كان هناك في إيران موائمة لوسائل الإعلام القديمة والجديدة، بتشكيل دائرة من مستخدمين متمكنين من الناحية الفنية ينشرون الأخبار على الإنترنت ويحمّلون أشرطة فيديو، ووسائل الإعلام الخارجية تلتقط هذه المواد وترسلها مرة أخرى إلى إيران لتصل لجمهور أكبر حيث زاد المستخدمين من نشرها في شبكاتهم الخاصة.

كانت تدابير المكافحة المستخدمة لكسر هذه الحلقة فعالة جداً. في أيام الاحتجاجات الهامة، كانت السلطات الإيرانية تعرقل الإنترنت بشكل فعال مسببة فقدان الحزمة في الشبكة من 60 إلى 70% وإغلاق جميع المنافذ الرئيسية التي تستخدم كأداة تحايل، مما يجعله من المستحيل على المستخدمين العاديين فعل أي شيء على الإنترنت. في الأيام العادية والغير حرجة، تبين أن إيران تعمل عملية فحص عميق للحزم. أما على جبهة الفضائيات، فقد شوّشت السلطات على إشارات محطات التلفزيون الفضائية الفارسية السياسية وأجبرتهم على الإيقاف أو الانتقال إلى منصات فضائية أقل شعبية. وبسبب التشويش الكبير على محطة الBBC الفارسية، قرر قمر الهوت بيرد وقمر النايل سات التوقف عن بث قناة ال BBC الفارسية لأن التشويش كان يؤثر على قنوات أخرى.

إطار 4.6 حرية التعبير في فيتنام[28]

اعتقلت الحكومة الفيتنامية العشرات من نشطاء المعارضة والمدونين والكتّاب على الإنترنت غالباً بسبب كتابة التعليق مثل التعليق على العلاقات الصينية الفيتنامية[29] . إن نادي القلم الدولي (International PEN)، ومنظمة العفو الدولي، والمنتدى الآسيوي لحقوق الانسان والتنمية، ومراسلون بلا حدود، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب كلهم ذكروا القيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير في فيتنام، كما أسمت لجنة حماية الصحفيين (The committee to Protect Journalism CPJ) فيتنام باعتبارها واحدة من أخطر 10 دول مدوّنة[30]

ورد على موقع الإنترنت الرئيسي لوزارة الإعلام والاتصالات في فيتنام أن وظائف الوزارة الرئيسية تشتمل على ما يلي: 'إدارة جميع أنواع الصحافة ..... بما فيها الالكترونية والمعلومات على الإنترنت'[31]. ولأنه تم تقييد وسائل الإعلام الرسمية في إطار الحزب الشيوعي، لجأ كثير من الناس إلى الإنترنت لمناقشة القضايا الخلافية بحرية أكبر (فام 2009)، مما أدى إلى حملات مستخدمين المادة 88 'الدعاية ضد الدولة' والمادة 258 'إساءة استخدام الحريات الديموقراطية للتعدي على مصالح الدولة' بموجب قانون العقوبات الفيتنامية

في أكتوبر من عام 2009، حُكم على ثمانية مدونين (Bloggers) بعقوبة السجن والتي تراوحت بين سنتين إلى ست سنوات. وكانوا متهمين بنشر دعاية معادية للحكومة بموجب المادة 88 من قانون العقوبات الفيتنامية[32]

بدائل للتصفية (الفلترة)

لقد استخدمت الوكالات الحكومية عدداً من التقنيات لمنع الوصول أو فرض رقابة على أنواع معينة من المحتويات والتي تختلف عن تصفية أو فلترة المحتوى. وتشمل هذه:

- هجمات الحرمان من الخدمة، والتي ينتج عنها نفس النتائج النهائية لتقنيات الحجب الفنية الأخرى – منع الوصول إلى بعض المواقع – على الرغم أنها مؤقتة فقط، وغالباً ما يستخدم هذا عن طريق الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسعى إلى تعطيل الخدمات.
- تقييد الوصول إلى مجالات أو إلى شبكة الإنترنت، عن طريق تركيب حواجز عالية (مثل تكاليف ومتطلبات شخصية) لتسجيل نطاق أو حتى للوصول إلى الإنترنت.
- إزالة نتائج عمليات البحث، التي من خلالها يستطيع مقدمو محرك البحث تصفية محتوى شبكة الإنترنت ومنع مواقع وصفحات غير مرغوب فيها من الظهور في نتائج البحث. إن محركات البحث قادرة على إعاقة الوصول عن طريق استخدام القوائم السوداء (black lists) وتحليل المحتوى والكلمات الرئيسية في صفحات شبكة الإنترنت (keywords) . هذا الأسلوب يجعل التحايل على منع الوصول أكثر صعوبة لأن محركات البحث ليست دائماً شفافة حول تصفية نتائج البحث.
- نزع بعض المواقع عن طريق إزالة المواقع الغير قانونية من الخادم (Server) هي واحدة من أكثر الطرق فعالية لتنظيم المحتوى. للقيام بذلك، يحتاج المنظمون إلى إتصال مباشر بمضيفي المحتوى أو إلى صلاحية قانونية عليهم أو القدرة على إجبار مزودي خدمة الإنترنت بإزالة مواقع معينة. في العديد من البلدان حيث يوجد للسلطات سيطرة على نظام أسماء النطاقات، يمكن للمسؤولين أن يلغوا تسجيل موقع يحتوي على محتوى محظور (ديبرت وآخرون 2008).

هناك بطبيعة الحال وسائل أخرى للتأثير على المحتوى الذي يستهلكه أو ينتجه المستخدمين لا تنطوي على تصفية التكنولوجيا. يمكن أن يتأثر المحتوى بإدخال قواعد أو قوانين أو عن طريق غرس المعايير الاجتماعية بين منتجي المحتوى. ويمكن تطبيق هذا عن طريق التهديد باتخاذ إجراءات قانونية، ولكن أيضاُ من خلال الضغط الاجتماعي للإلتزام.

أحد الأساليب المبتكرة لمعالجة مخاوف محتوى الإنترنت هي الدخول إلى محادثات الإنترنت. هذا الأسلوب هو الأكثر انسجاماً مع روح حرية التعبير، ولكن فقط إذا ما كانت شفافة. فعلى سبيل المثال، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية محاولة للرد على ما تعتبره هي معلومات خاطئة وحسابات غير دقيقة عن سياسة وإجراءات الولايات المتحدة في مدونات ومواقع باللغة العربية عن طريق جعل أشخاص يعلّقون على هذه المدونات ويعرّفون أنفسهم بأنهم ممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية. في كثير من النواحي، يكون هذا شكل حديث للدبلوماسية العامة، متماشياً مع التقنيات الجديدة لشبكة الإنترنت 2.0، ومع حرية الوصول إلى مصادر معلومات متنوعة أكثر.

ومع ذلك، لجأت بعض الأنظمة إلى توجيه أو التأثيرعلى المناقشات على الإنترنت بدون شفافية، وذلك من خلال استخدام معلّقين مأجورين موالين للحكومة سراً أو عن طريق التمويل الكامل لمواقع ومدونات (كارليكار وكوك 2009). يضع بيت الحرية 2009 (Freedom House) هذه الجريمة على الحكومة الصينية بسبب تشغيلها لمعلقي '50 Cent Party' (حزب الخمسين سنت)، وروسيا لاستخدامها موفري نصوص تابعين للكرملين، وتونس لاستخدامها نهج مماثلة لتخريب المحادثات عبر الإنترنت.

قد تسعى الحكومات أيضاً لمواجهة حركات سياسية معينة أو لتوجيه الرأي على شبكة الإنترنت من خلال إنتاج منشورات أو 'دعاية' على الإنترنت مثل المواقع الموالية للحكومة. وهذا بالطبع يشبه الجهود التي كانت تبذلها الحكومات على مدى طويل من أجل توفير المعلومات عبر وسائل الإعلام مثل برنامج صوت أمريكا (Voice of America (VOA في الولايات المتحدة الذي انتقل من البث الإذاعي والتلفزيوني ليصبح مصدراً لوسائط الإعلام المتعددة للأخبار والمعلومات عن الولايات المتحدة. يمكن القول أن التوفير الحكومي للمعلومات يتماشى تماماً مع مبادئ حرية التعبير، طالما أنها شفافة ولا تطغى على مصادر بديلة للمعلومات.

كما يوضح هذا القسم، فإن السيطرة على المعلومات على شبكة الإنترنت أمر ممكن بالتأكيد، وأن التطورات التكنولوجية لا تضمن بالتالي حرية أكبر في الكلام. هناك العديد من الأدوات المتاحة ولا يزال هناك المزيد في مرحلة التطوير. إن شرعية هذه السيطرة أو غير ذلك لا يمكن أن تحدد من دون تفريغ الخيارات السياسية والثقافية حول من يجب أن يسيطر وعلى أي محتوى وبأي طرق ولأية أهداف وبأي مستوى من الشفافية. وهذا يقودنا إلى النظر في الأطر القانونية والدوافع التي هي وراء أهداف مختلفة مثل الرقابة على الخطاب السياسي، حماية حقوق المؤلف والقضاء على إساءة معاملة الأطفال. يبدأ المقطع الثاني هذا النقاش من خلال التركيز على القانون والسياسة التي تدعم حرية التعبير.

5. الممارسات والاتجاهات الوطنية حول العالم

يمكن تتبع الاتجاهات الدولية في مستويين مختلفين على الأقل. أحدها يتعلق بالممارسات الفعلية للرقابة مثل تصفية أو فلترة الإنترنت، والآخر يتعلق بالتصوّر العام. هل يعتقد الأفراد أنهم أكثر أو أقل حرية في التعبير عن آرائهم؟ سيعالج هذا القسم كلٌّ على حدة.

رقابة وتصفية الإنترنت

في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، اتخذ عدداً متزايداً من الحكومات خطوات لمنع أو تنظيم الدخول إلى شبكة الإنترنت ومحتواها. ويمكن ملاحظة هذه الزيادة بشكل أوضح في أعمال بيت الحرية (2009) Freedom House، بناءاً على مؤشره العالمي لحرية الإنترنت (إطار 5.1) ومبادرة الشبكة المفتوحة (the OpenNet Initiative) (إطار 0.5). قدمت مبادرة الشبكة المفتوحة OpenNet Initiative تقريراً في عام 2002 حول عدد قليل من الحكومات التي يعرف عنها أنها تحجب المحتوى على الإنترنت.في حين أنها قدّرت ما لا يقل عن 40 دولة تستخدم أساليب للقيام بذلك (ديبرت وآخرون 2008). وهكذا، يجري التنظيم الوطني للإنترنت على نطاق واسع على الرغم من الغموض حول السياسة المناسبة وعدم اليقين بشأن تنفيذها، والمخاطر التي تتعرض لها حرية التعبير (ديبرت وآخرون 2008، بيت الحرية 2009).

إطار 5.1 نبذة عن الحرية العالمية PGF (Global Freedom)

بيت الحرية (Freedom House) هي منظمة غير حكومية مستقلة، والتي تركز على كشف الجهود التي تقيد انتقال الأخبار والاتصالات ذات الصلة بالسياسة، مع الاعتراف بأن بعض القيود على المحتوى الضار قد تكون مشروعة. وتقوم بإعداد ملف للتعريف بالحرية العالمية تؤشر فيه على القيود من الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء. المكونات الرئيسية لهذا المؤشر هي الوصول إلى التكنولوجيا وكذلك التدفق الحر للمعلومات والمحتوى. يحصل كل بلد على علامة من صفر (الأكثر حريةً) وحتى 100 (الأقل حرية)، هذا يعدّ بمثابة أساس لتسمية وضع حرية الإنترنت بالحر (0–30 نقطة)، حر جزئياً (60 – 31 نقطة) أو غير حر (100 – 61). هذا الأسلوب يتناول العوامل المختلفة التي قد تؤثر على مستويات حرية الإنترنت، بما فيها الديناميكية داخل كل بلد، سواء من حيث أساليب التقييد المتغيرة أو التغييرات على مر الزمن. ويوفّر تقرير المنظمة عام 2009 حول حرية الإنترنت لمحة عامة عن الاستراتيجيات والاتجاهات، مثل 'الاستعانة بمصادر رقابة خارجية' في الشركات الخاصة واستخدام المراقبة من قبل الجهات الحكومية. ويغطّي المؤشر كلا البلدين الأكثر قمعاً مثل الصين وإيران والدول الديموقراطية الأكثر تحرراً مثل الهند والمملكة المتحدة، ويجد درجة من الرقابة والتحكم بالإنترنت في كل الدول الخمس عشر المدروسة.

انظر: بيت الحرية (2009) Freedom House وعلى الإنترنت زر موقع:
http://www.freedomhouse.org/uploads/specialreports/NetFreedom2009/FOTN%20Overview%20Essay.pdf

إن الدراسات من قِبل مبادرة الشبكة المفتوحة (OpenNet Initiative) تقدم بعضاً من أوسع الاستطلاعات لتصفية الإنترنت (ديبرت وآخرون 2010 ،2008)، إلى جانب لمحات عامة مفصّلة عن كل بلد. ويقدم أيضاً موقع الحقوق الرقمية الأوروبية على الإنترنت[33] لمحة عامة عن قابلية الدول للتصفية وعن قضايا البلاد.

ويعتقد في كثير من الأحيان أنه تم إنشاء أنظمة التحكم بالمحتوى فقط في الدول الغير ديموقراطية أو عن طريق الأنظمة الاستبدادية التي ترغب في السيطرة على الخطاب السياسي أو النقد. في الواقع، أصبحت تدابير رقابة المحتوى أكثر انتشاراً في جميع أنحاء العالم وكثيراً ما تتم لعدة أسباب، والتي غالباً ما تكون مع نوايا جيدة جداً. إن تحليلنا الخاص لنتائج الاستطلاعات الموجودة يوضح أن العديد من الدول يمكن أن تمارس قدراً من السيطرة، ولكن فقط الأقلية تظهر انتشار مستويات من الرقابة. (جدول 3)[34] إن استراليا وكندا والصين وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليابان وقيرغيزستان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوزبكستان ليست سوى عدد قليل من البلدان التي نفذت نظم وطنية للفلترة أو قدمت قوانين للموافقة على ممارسة التصفية أو الفلترة.

في المجتمعات الديموقراطية، تكون قضايا انتهاك حقوق الطبع والنشر وخطب الكراهية والتشهير وحماية الخصوصية وحماية الطفل في بعض الأحيان أساساً لتصفية الإنترنت أو التحكم في المحتوى. ويمكن القول بوضوح أن فلترة الإنترنت لمثل هذه الأغراض لا تمثل تهديداً كبيراً لحرية التعبير كما في الحجب المتعمد للخطاب السياسي أو للمعلومات والاتصالات لأقليات اجتماعية معينة. وقد يختلف الآخرون الذين يرون حرية التعبير على أنها حق مطلق ذا أهمية أساسية. لا يسعى هذا التقرير إلى إصدار الأحكام ولكن بدلاً من ذلك يسعى إلى كشف مدى تأثير الاتجاهات القانونية والتنظيمية على حرية التعبير على الإنترنت. على هذا النحو، ينبغي الإشارة إلى أن التحليل الوارد أدناه (في الجدول 3) يقيس فقط حجم التصفية بدلاً من أهمية المواد المحظورة.

جدول 3. تحليل نتائج الاستطلاعات الدولية للتصفية

اسم البلد	دليل 'أوبن نت' حول مستويات التصفية								فريدوم هاوس	التقدير الاجمالي
	سياسي		اجتماعي		أمن		إجمالي			
	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009		
أرمينيا	-	و	-	م	-	م	-	و	-	متوسط
أستراليا	-	ل د	-	و	-	ل د	-	و	-	متوسط
أذربيجان	م	م	ل د	م	ل د	ل د	م	م	-	منخفض
البحرين	و	-	م	-	ل د	-	و	-	-	متوسط
روسيا البيضاء	ل د	م	ل د	م	ل د	م	ل د	م	-	منخفض
البرازيل	-	-	-	-	-	-	-	-	منخفض	منخفض
الصين	ع	ع	و	و	ع	ع	ع	ع	عالي	عالي
كوبا	-	-	-	-	-	-	-	-	عالي	عالي
مصر	-	ل د	-	ل د	-	ل د	-	ل د	متوسط	متوسط
إستونيا	-	-	-	-	-	-	-	-	منخفض	منخفض
إثيوبيا	و	-	م	-	م	-	و	-	-	متوسط
فرنسا	-	ل د	-	ل د	-	ل د	-	ل د	-	ل د
جورجيا	-	م	-	ل د	-	م	-	م	متوسط	متوسط
ألمانيا	-	ل د	-	ل د	-	ل د	-	ل د	-	ل د
الهند	ل د	-	ل د	-	ل د	-	م	-	متوسط	متوسط

إيران	ع	ع	ع	ع	و	و	ع	ع	عالي	عالي
إيطاليا	–	ل د	–	م	–	ل د	–	م	–	منخفض
الأردن	م	–	ل د	–	ل د	–	م	–	–	منخفض
كازاخستان	ل د	م	ل د	م	ل د	ل د	ل د	م	–	منخفض
كينيا	–	–	–	–	–	–	–	–	متوسط	متوسط
قيرغيزستان	–	م	–	م	–	ل د	–	م	–	منخفض
ليبيا	و	–	ل د	–	ل د	–	و	–	–	متوسط
ماليزيا	–	–	–	–	–	–	–	–	متوسط	متوسط
مولدافيا	–	م	–	ل د	–	ل د	–	م	–	منخفض
المغرب	ل د	–	ل د	–	م	–	م	–	–	منخفض
ميانمار	ع	ع	و	و	و	و	ع	ع	–	عالي
عُمان	ل د	–	ع	–	ل د	–	ع	–	–	عالي
باكستان	م	ل د	و	و	ع	و	ع	و	–	متوسط*
روسيا	–	م	–	م	–	ل د	–	ل د	متوسط	متوسط
السعودية	و	–	ع	–	م	–	ع	–	–	عالي
سنغافورة	ل د	–	م	–	ل د	–	م	–	–	منخفض
افريقيا الجنوبية	–	–	–	–	–	–	–	–	منخفض	منخفض
كوريا الجنوبية	ل د	ل د	م	و	ع	ع	ع	ع	–	عالي
السودان	ل د	–	ع	–	ل د	–	ع	–	–	عالي
سوريا	ع	–	م	–	م	–	ع	–	–	عالي
طاجيكستان	م	م	ل د	ل د	ل د	ل د	م	م	–	منخفض
تايلند	م	–	و	–	ل د	–	و	–	–	متوسط
تونس	ع	–	ع	–	م	–	ع	–	عالي	عالي
تركيا	–	م	–	م	–	ل د	–	م	متوسط	متوسط
تركمانستان	–	ع	–	م	–	م	–	ع	–	عالي
الإمارات	م	–	ع	–	م	–	ع	–	–	عالي
أوكرانيا	–	ل د	–	ل د	–	ل د	–	ل د	–	ل د
المملكة المتحدة	–	ل د	–	ل د	–	ل د	–	ل د	منخفض	منخفض
الولايات المتحدة	–	ل د	–	ل د	–	ل د	–	ل د	–	ل د
أوزباكستان	و	ع	م	م	ل د	م	و	ع	–	عالي*
فيتنام	ع	–	م	–	ل د	–	ع	–	–	عالي
اليمن	م	–	ع	–	م	–	ع	–	–	عالي

المفتاح: تجمعت تقييمات الدراسات المختلفة في تقييم واحد أعمّ.

أوبن نت:

م، و، ع : منخفض، وسط، عالي

ل . د : لا يوجد دليل واضح ويشتبه بوجود تصفية

منخفض: يوجد دليل على تصفية مختارة

متوسط: تصفية كبيرة

مرتفع: توجد أدلة على تصفية منتشرة (فارس وفيلنوف 2008: جدول 1.5)

الإجمالي : أعلى مستوى للتصفية ضمن الفئات

تقييمات فريدوم هاوس:

منخفض : 26 – 10، صُنّفت 'حرّة'

متوسط : 55 – 27، صُنّفت 'حرّة جزئياً'

عالي : أكثر من 55، صُنّفت 'غير حرّة' (فريدوم هاوس 2009: صفحة 20)

إشارة '-' تشير إلى أن البلد لم تغطيه الدراسة المعنية / في السنة المعنية

إشارة '*' تعني أن التقييم في البلد المعني اختلف من عام 2007 إلى عام 2009

من بين الدول التي دُرست، تبين أن الصين وكوبا وميانمار (بورما) وعُمان وكوريا الجنوبية والسودان وسوريا وتونس وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وفيتنام واليمن هم الذين لديهم أوسع ممارسات لتصفية الإنترنت. وتقسم هذه الدول إلى ثلاث مناطق: شرق آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا الوسطى. ومع ذلك، هنالك قدر كبير من التنوع في ممارسات التصفية ضمن هذه المناطق. في منطقة آسيا والمحيط الهادي، كُتب الكثير عن Great firewall of China 'برنامج حماية الإنترنت في

الصين'، وهناك اتفاق واسع النطاق بأن الصين لديها واحد من أكثر أنظمة التصفية تطوراً وانتشاراً لمراقبة الإنترنت.[35] تتّبع فيتنام ممارسات كثيرة مماثلة. وخلال الاضطرابات أغلقت ميانمار (بورما) الإنترنت في خريف عام 2007. إن الإنترنت في كوريا الجنوبية عموماً مجاناً، إلّا في مجال الأمن القومي حيث هناك ضوابط مشددة. أمّا في الباكستان وسريلانكا فهناك تقييد للمواقع الحساسة سياسياً.

رغم أنه لم يتم الإبلاغ عن أي قيود كبيرة في الدراسات المستخدمة في التحليل، فإن تصفية الإنترنت في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا تستهدف في معظمها على صور الاعتداء الجنسي على الأطفال أو خطاب الكراهية والدعاية (زيتراين وبالفري 2008). كوبا تعتبر استثناء ملحوظ في المنطقة لأنها تفرض قيود شديدة على الوصول للإنترنت. في وسط وشرق أوروبا هناك تنوّع إقليمي عالي بسبب انفتاح بعض الدول بينما تتخذ دول أخرى خطوات لمنع الوصول للإنترنت (روسيا البيضاء وكازاخستان مقارنة مع تركمانستان). إن حجب المواقع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو واسع النطاق إلى حد ما، خصوصاً في سوريا وإيران. وفي القارة الإفريقية، عدم الوصول إلى الإنترنت هو أكبر عقبة أمام التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، بينما بدأ الإنترنت الآن يلعب دوراً رئيسياً بسبب القيود المالية والبنية الأساسية، بدأت غامبيا واثيوبيا بمنع مواقع وتقييد الوصول للإنترنت.

الرأي العام: معتقدات ومواقف حول حرية الإنترنت

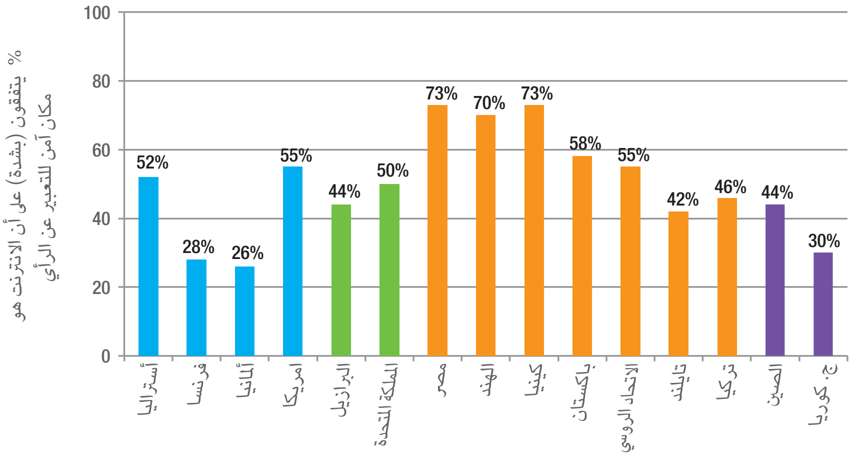
هناك حاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تتبّع الاتجاهات في رقابة وتصفية الإنترنت، ولكن أيضاً لتقييم أوسع لنتائج هذه البيئة المتطورة. كيف يمكننا قياس خبرات المواطن بفعالية أكبر فيما يتعلق بحرية التعبير مع مرور الوقت وعبر السلطات الوطنية والإقليمية؟ هل يمكننا قياس حرية التعبير بطرق ذات معنى أكبر؟ هل سيكون من الممكن مقارنة هذه المؤشرات حتى يستطيع العالم أن يرصد التحولات العالمية في حرية التعبير؟ على سبيل المثال، حفّز هذا المشروع التعاوني تطوير مشروع سياسة الإنترنت العالمية (WIP2) الذي يرمي إلى رصد التغييرات في السياسات التي تشكل شبكة الإنترنت في العالم. وهكذا يهدف المشروع إلى الاستفادة من حكمة مجتمع الإنترنت الأوسع لدراسات الحالة الحرجة والمبادرات القانونية المستجدة والاتجاهات التنظيمية التي تحتاج أن تكون محط تركيز للجهات المعنية بحرية التعبير عموماً وعلى شبكة الإنترنت على وجه الخصوص.

أجرت شبكة ال BBC بشكل منفصل مسح إنترنت عالمي يتناول المسائل ذات الصلة بهذه المخاوف (الشكل 7 و 8). ومن المثير للاهتمام أن المسح العالمي بيّن أن المواقف والمعتقدات حول حرية التعبير لم يكن لها رابطة مباشرة مع ممارسات فعلية. أولئك الذين يستخدمون شبكة الإنترنت، حتى في الدول التي يُعرف بأنها تمارس الرصد والرقابة، يشعرون بأنهم قادرون على التعبير عن أنفسهم، ولكن بعض المستخدمين في الدول ذات التقاليد الديموقراطية يشعرون بقيود على التعبير عن أنفسهم (شكل 7). ومع ذلك، وعبر مجموعة الثقافات العالمية التي تم الاستفادة منها في هذا المسح كان هناك تأييد واسع للحرية وحتى للاتصال بشبكة الإنترنت (شكل 8).

شكل 7 يبين نسبة الناس الذين يتفقون بقوة أو إلى حد ما بأن الإنترنت هو مكان آمن للتعبير عن آرائهم. وتم طرح هذا السؤال فقط على الأشخاص الذين أعلنوا أنهم استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الستة الماضية. لدى مصر والهند وكينيا أعلى النسب المئوية للأشخاص الذين يتفقون بشدة أو إلى حد ما بأن الإنترنت هو مكان آمن

للتعبير عن آرائهم. أما أولئك الذين لديهم أقل نسبة مئوية هم الأشخاص في ألمانيا وفرنسا، يليهم المواطنين في البلدان التي تصفّي الإنترنت بشدة مثل الصين وكوريا الجنوبية.

الشكل 7 الإنترنت هو مكان آمن للتعبير عن آرائي[36]

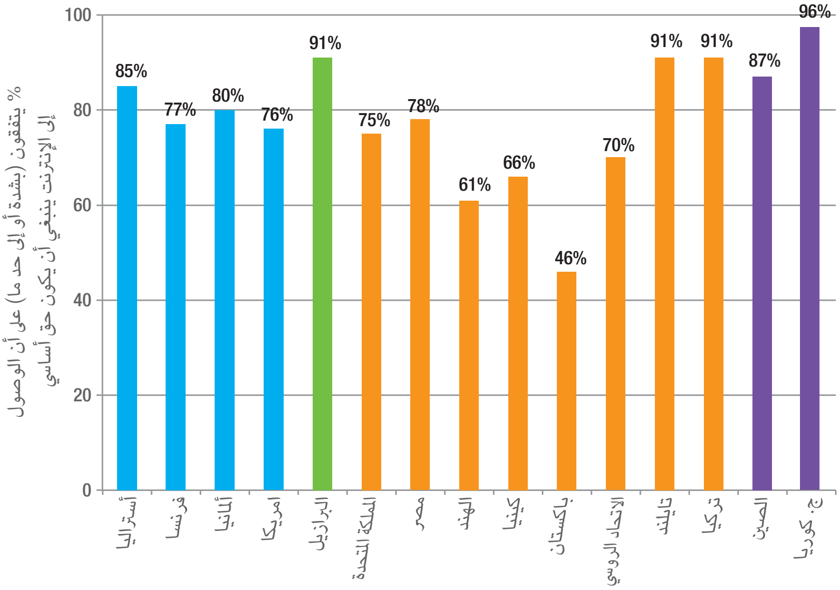


المصدر: (15 :2010أ) BBC. نسبة مستخدمي الإنترنت المجيبين ب'أؤيد بشدة' أو 'أؤيد' هذه الفكرة: 'الإنترنت هو مكان آمن للتعبير عن آرائي'.

قد يكون بعض هذه الأرقام غريباً للوهلة الأولى، ولكن من المهم أن نلاحظ بأن هناك العديد من الخصائص التي تحد من إمكانية المقارنة. أولاً لم يتم قياس العينات لتعكس إجمالي عدد السكان من مستخدمي الإنترنت. ثانياً، مثّلت العينات في بعض الحالات السكان على الصعيد الوطني وفي حالات أخرى مثلت فقط سكان المدن (البرازيل , الصين، مصر وتركيا). وتختلف المنهجية أيضاً عبر البلدان بين المقابلات وجهاً لوجه والمقابلات الهاتفية، على الرغم من أن المنهجية المختارة داخل البلد نفسه ظلت ثابتة. كما أظهرت العينة اختلافات قليلة. في معظم الحالات كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من عمر 18 فما أكثر. ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات، ولا سيما في تركيا حيث كان إطار العمر 15 عام فأكبر وفي ألمانيا 16 عام فأكبر. الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في كوريا الجنوبية كانوا 19 عام أو أكبر. ومن المرجح أن يكون سبب تناقض العينات مرتبط بافتراضات وطنية مختلفة حول مدى ملائمة المقابلات مع الشباب. قد لا تغيّر هذه التناقضات بمفردها من الأمر كثيراً، ولكن معاً يمكن أن تنتج اختلافات من شأنها أن تشكّل اختلافات طفيفة.

على الرغم من هذه المحاذير، قد يلمّح المسح الذي أجرته شبكة ال BBC إلى بعض الديناميكيات الهامة الموجودة في بلدان معينة مثل فرنسا وألمانيا، حيث اتفق عدد قليل من المستخدمين أن الإنترنت كان مكان آمن للتعبير عن الآراء. التشريعات الحديثة مثل قانون الضربات الثلاث الفرنسي (HADOPI law)، وقانون الاحتفاظ بالبيانات الألماني وكذلك قانون تصفية الإنترنت قد تساعد على تفسير السبب وراء سوء الظن بشبكة الإنترنت. في المقابل، إن الخبرة الأحدث مع انتشار الإنترنت من شأنها أن تفسّر السبب وراء وجود وجهة نظر أكثر تفاؤلاً في بلدان مثل مصر وكينيا.

شكل 8 يجب أن يكون الوصول إلى الإنترنت حق أساسي لجميع الناس.



المصدر:(17 :2010أ) BBC . نسبة مستخدمي الإنترنت المجيبين ب'أؤيد بشدة' أو 'أؤيد' هذه الفكرة: 'يجب أن يكون الوصول إلى الإنترنت حق أساسي لجميع الناس'.

عند النظر إلى الشكل 8، تنطبق نفس المشاكل مع العينات. ومع ذلك يشير الرسم البياني إلى أن الأغلبية الساحقة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم (المستخدمين وغير المستخدمين) في كل الدول ما عدا الباكستان اتفقوا على أن الوصول إلى شبكة الإنترنت يجب أن يكون حق أساسي لجميع الناس. أما في الباكستان، فقط 46 % من الذين شملهم الاستطلاع اتفقوا مع هذا البيان. ومع ذلك، كان لهذا البلد واحد من أعلى معدلات الاستجابة في فئة 'لا أعرف / لا ينطبق' (23 %).

سأل مسح شبكة ال BBC أيضاً المستخدمين سؤالاً حول ما هو الجانب الأكثر قيمة للإنترنت حسب وجهة نظرهم. اعتبر 'العثور على المعلومات من جميع الأنواع' أهم الميزات (46 %) أعلى من 'التفاعل مع الناس' (32 %) و'مصدر للترفيه'(12%). ولذلك، قد تكون هناك علاقة بين الأشخاص الذين يعتقدون أن الوصول إلى الإنترنت ينبغي أن يكون حق أساسي للجميع وأن أكثر جوانبه قيمة هي العثور على المعلومات.

ما لا يظهره هذا الرسم البياني هو أي البلدان كان لأفراد عيّنتها أعلى نسبة مئوية حيث اختلفوا بشدة حول أهمية أن يكون الإنترنت حق أساسي لجميع الناس. كان لليابان أعلى نسبة مئوية 13% تليها الباكستان وكينيا 11 %. لكن ما قد يثير الدهشة هو أن يكون بين ال26 بلد الذين شملهم الاستطلاع، الولايات المتحدة (11%) وكندا (10%) وهم كذلك من بين البلدان الخمسة الأولى التي اختلف فيها الناس بشدة بأن الوصول إلى الإنترنت حق أساسي لجميع الناس. هذه النتائج توضح العلاقات المعقدة بين سياسات الحكومة ومعتقدات ومواقف العامة وهي منطقة تستحق المزيد من البحث.

6. الحماية القانونية والتنظيمية للحقوق الرقمية

كما هو مبين في القسم السابق، تستخدم العديد من الدول الحجب والتصفية لتحقيق مجموعة واسعة من أهداف السياسة العامة. تستخدم معظم البلدان مزيج من وسائل الإعلام الموجودة، والاتصالات والأمن القومي وقوانين وأنظمة الإنترنت لتبرير فرضها للقيود على نشر أو الحصول على المعلومات على الإنترنت. في هذا السياق من المهم أن نتذكر أن التنظيم يستهدف في كثير من الأحيان نوع معين من الإجراء وليس وسيلة اتصال محددة لمعالجة الأعمال غير المشروعة بغض النظر إذا ما ارتُكبت إثناء الاتصال بشبكة الإنترنت أو بعدمه مثل التشهير أو الاحتيال. يوضح هذا القسم كيف تساعد الجهود القانونية والتنظيمية المبذولة لحماية مجموعة واسعة من الحقوق الرقمية في تشكيل حرية التعبير على الإنترنت.

إن السيطرة على الإنترنت هي جانب أساسي في سياسة الإنترنت، ومعظم البلدان تعتبر أن مستوى معين من الرقابة يُعدّ وسيلة مشروعة لحماية مصلحة البلاد، كما هو الحال في حماية الأطفال على الإنترنت. ومع ذلك، فإن درجة وطبيعة الأهداف المشروعة للرقابة على الإنترنت قد تختلف اختلافاً كبيراً، بحسب الفاعل والطابع الثقافي والسياسي للدولة التي يحدث فيها.

إن الشفافية وتنفيذ سياسة الحكومة هي المشكلة الرئيسية هنا. في كثير من الأحيان لا توضّح بيانات السياسة والقانون إلى أي مدى يتم حظر الوصول إلى الإنترنت. الحاجة إلى دراسات تجريبية حول تصفية الإنترنت هي دليل على النقص العام للشفافية بشكل عام. في المقابل، غالباً ما تكون الرقابة على المواد التي تبث والتي تطبع في معظم الدول محددة علنياً ومناقشة بشكل أكثر.

ومما يعرقل الشفافية أيضاً حقيقة أن ليس كل الحكومات تتحمل مسؤولية رصد المحتوى على الإنترنت من خلال مراقبة مباشرة للمستخدمين. لقد وظف عدد متزايد من الدول بما فيها الصين والمملكة المتحدة أصحاب المصالح الخاصة مثل مزودي خدمات الإنترنت ومحركات البحث على العمل كوكلاء (كرايمر 2006). في بعض الحالات، يتم تشجيع مزودي خدمات الإنترنت بقوة على اعتماد أنظمة تصفية وفلترة (براون 2007). وفي حالات أخرى يختار مزودي الإنترنت استعمال خدمات التصفية بمحض إرادتهم حتى ولو تفرضه عليهم سلطة حكومية أو تنظيمية. والتزامهم هذا أمراً طبيعياً لأن عملهم يتطلب رخصة للعمل، ومثل هذا التنظيم الذاتي يجعل المساءلة والشفافية صعبة التحقيق.

جدول 4 الحقوق الرقمية: أصحاب المصلحة والاستراتيجيات

الغايات	أصحاب المصلحة الرئيسيون	الاستراتيجيات - الأهداف
الاتصال بالإنترنت – حرية الاتصال	الأعمال التجارية والصناعات عبر الإنترنت، الحكومات، دعاة المجتمع المدني، المنتجين والمستهلكين للمعلومات وخدمات الاتصالات	تطوير البنية التحتية والخدمات، التثقيف عن الإعلام وتنمية المهارات، توفير مرافق اتصال عامة، الحد من تكاليف الاتصال بالإنترنت.
حرية التعبير:	المدافعين عن المجتمع المدني وحقوق الانسان، الصحافة والمؤسسات الإعلامية	تحدي الممارسات والقوانين واللوائح التي تؤثر على حرية التعبير
الرقابة	الحكومات والسلطات التنظيمية، مزودي خدمات الإنترنت، مجموعات السياسة والمصالح، المدافعون عن حقوق الانسان	ممارسة تصفية الإنترنت، إزالة مواقع، اعتقال المدونين، وفرض قيود قانونية أخرى.
المساواة	دعاة نظام عالم جديد للاتصالات والمعلومات، منظمات الصحافة والإعلام، الدول المتقدمة والدول النامية	جهود لإعادة توازن التغطية الإخبارية، إصلاح أوجه التفاوت، تحقيق اللامركزية في انتاج الأخبار والمعلومات، التقليل من هيمنة وسائل الإعلام العالمية وعدم المساواة في الإنتاج والاستهلاك
حرية المعلومات (FOI)	المجتمع المدني، السياسيين، المنظمات غير الحكومية، مجموعات المواطنين	تطوير قوانين وسياسات تشجع على الوصول إلى المعلومات الحكومية والعامة (مثل تشجيع استخدام شبكة الإنترنت لجعل المعلومات أكثر سهولة)
الخصوصية وحماية المعلومات	المحاكم، مفوضين حماية المعلومات، تطبيق القانون، الوكالات الحكومية، المستخدمين والمواطنين	تمكين تبادل البيانات، بذل الجهود لحماية المعلومات الشخصية من الكشف غير المصرح به، وتجنب مراقبة لا مبرر لها

إن فرض المسؤولية غير المباشرة على الشركات الخاصة أو تهديدهم بمسائل قانونية أخرى قد ولّد مخاوف من أن التنظيم الذاتي للصناعة المدفوع من قبل سياسة الحكومة سوف يؤدي إلى الإفراط في الرقابة على الإنترنت وبالتالي سيقلل أو يحد من الوصول إلى المواد المحفوظة الحقوق. وعلى أي حال، فإن التركيز الحكومي الضيق على القانون أو التنظيم المباشر لا يعطي صورة شاملة عن مدى القيود المفروضة على حرية التعبير على شبكة الإنترنت.

يوضح الجدول رقم 4 أعلاه مجموعة متنوعة من الأهداف والغايات التي تكمن وراء سياسات التحكم في المحتوى الصريحة أو الضمنية ضمن بيئة داعمة للحقوق الرقمية المتطورة.

الرقابة: تصفية الإنترنت

ولقد زاد استخدام برامج التصفية فقد أصبح استجابة شائعة لمحتوى الإنترنت المثير للجدل مثل العنف والإباحية وخطاب الكراهية. ولكن في بعض الحالات، تستخدم التصفية والفلترة لمحتوى أقل إثارة للمشاكل إذا نُظر إليه على أنه تهديد للمعايير المحددة (روزنبرغ 2001) . تختلف الدول في تركيزها على مراقبة المواد على الإنترنت، وفي الوسائل التي تستخدمها في حجب بعض المحتوى وفي إشراكها للمواطنين في هذه الخيارات (بامباور 2008أ).

المسائلة العامة تعتمد على الشفافية – معرفة ما يجري تصفيته وعلى يد من ولأي هدف وإلى أي مدى. الشفافية هي إحدى الآليات التي قد تمكّن الجمهور من أن يصبحوا عنصر فعّال في عملية صنع القرار حول استعمال أنظمة التصفية على الإنترنت (بامباور 2008ب، ماكنتاير وسكوت 2008). وفي نفس الوقت، من الصعب جداً تحقيق الشفافية الكاملة كما هو الحال في صور الاعتداء على الأطفال لأن طبيعة المحتوى الذي يتم التحكم به هي من النوع الذي لا يمكن الوصول اليه من الناحية القانونية أو نشر عنوان صفحته.

واتضح التوتر الكامن في توفير قدر أكبر من الشفافية والمنافع التي تتوافق مع الجدل العام من خلال قضية حديثة في المملكة المتحدة. وقد قامت مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF The Internet Watch Foundation)، وهي مؤسسة مستقلة للتنظيم الذاتي مكلفة بتقليل توافر المحتوى الذي يحتمل أن يكون جنائياً على الإنترنت، بوضع مقالة ويكيبيديا على قائمتها السوداء لاحتوائها على صورة 'فيها شك لانتهاك' قانون حماية الطفل في المملكة المتحدة (إطار 6.1).

إطار 6.1 وضع صورة من موقع ويكيبيديا على القائمة السوداء: نتيجة غير مقصودة لبرنامج كلينفيد لتصفية الإنترنت (Cleanfeed)

في الخامس من شهر ديسمبر عام 2008، قامت مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF) Internet Watch Foundation) باعتبار صورة لطفل دون سن الثامنة عشر على غلاف ألبوم أغانيفيرجن كيلر Virgin Killerالفرقة الScorpions عام 1976 والتي تظهر في مقالة عن هذا الألبوم على صفحة ويكيبيديا، على أنها صورة محتمل أن تكون غير قانونية وغير لائقة. ونتيجة لذلك، قامت المؤسسة بإضافة مقالة الويكيبيديا وصفحة وصف الصورة إلى القائمة السوداء على شبكة الإنترنت.وعندما جرى التشكيك في شرعية هذا القرار في حد ذاته، أدّى ذلك إلى إثارة جدل أكثر بسبب العواقب الغير مقصودة التي نشأت من التفاعل المتضارب بين نظامي تصفية الإنترنت: تكنولوجيا كليينفيلد وقائمة التخريب السوداء لويكيبيديا.

كلينفييد Cleanfeed هو نظام متطور لحجب بعض المحتوى صممه ال BT (مزود للإنترنت في بريطانيا) لمنع وصول المستخدمين إلى أية صفحات تم تحديدها على القائمة السوداء التابعة لمؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF). تم تفعيله على حسابات عملاءBT وذلك بناءاً على طلب عملائها مزودي خدمات الإنترنت الأصغر. عندما يحاول مستعرض لشبكة الإنترنت أن يطّلع على موارد مصدر معين على الشبكة، يقوم نظام الكلينفييد بالتحقق من الخادم المضيف في مجموعة العناوين المدرجة على القائمة السوداء. إذا لم يتم العثور على تطابق، يتم إكمال الطلب دون تدخل. ولكن إذا تم العثور على تطابق، يتم تحويل المعلومات إلى عدد قليل من خوادم البروكسي (proxies) للتأكد من الصفحة المطلوبة بحسب القائمة السوداء لل (IWF). إذا تم العثور على تطابق، تظهر للمستخدم جملة 'خطأ 404، لم يتم ايجاد الصفحة'، ولا تظهر أية معلومات تشير إلى أنه تم حجب هذه الصفحة.ونتيجة لإدراج صفحة الويكيبيديا هذه ضمن القائمة السوداء للIWF، تم تحويل كل المعلومات العادية الخاصة بالويكيبيديا والقادمة من مزودي خدمات الإنترنت الذين يستخدمون أنظمة الكلينفييد إلى عدد صغير من خوادم البروكسي.

تسمح الويكيبيديا للمستخدمين من تحرير معظم المقالات على موقعها بدون تحديد الاسم، ويتم تحديد المستخدمين من خلال عناوينهم المستخدم على شبكة الإنترنت (IP Address) . وفي حالات التخريب أو تكرار مخالفة القانون يتم حجب هذه العناوين. ولأن نظام الكلينفييد في BT لم يرسل عنوان المستخدم الفعلي على شبكة الإنترنت عندما وجّه حركة المعلومات من خلال خادم البروكسي (proxy server), أصبح من المستحيل على ويكيبيديا تمييز المستخدمين. وبناءاً على ذلك، تم حجب عناوين المستخدمين على شبكة الإنترنت (IP) من موقع ويكيبيديا وبالتالي لم يتمكن غالبية المستخدمين البريطانيين من تحرير صفحات الويكيبيديا.

في9 ديسمبر، ألغت الIWF قرارها بشأن وضع صفحة الويكيبيديا على قائمتها السوداء، مشيرةً إلى أنه بعد دراسة 'المسائل المرتبطة في هذه الحالة بالتحديد، وفي ضوء طول الفترة الزمنية التي بقيت فيها الصورة متوفرة على نطاق واسع، تم اتخاذ القرار بإزالتها من قائمتنا'.[37]

إن أهداف ومسؤوليات التصفية والفلترة تختلف من بلد إلى آخر. ففي استراليا على سبيل المثال، تم إنشاء قائمة سوداء من قبل هيئة الاتصالات ووسائل الإعلام الاسترالية (ACMA). ومن المتوقع في المستقبل أن يصبح امتثال مزودي خدمات الإنترنت للقائمة إلزامي. على الرغم من أن شمول هذه القائمة يخضع حالياً للتشاور[38]. وتم إنشاء قائمة سوداء في المملكة المتحدة من قبل مؤسسة مراقبة الإنترنت IWF وهي متاحة لجميع مزودي خدمات الإنترنت. إن أكبر مزودي خدمات الإنترنت والBT في البلاد يستخدمون هذه القائمة بالتزامن مع خوادم الكلينفييد Cleanfeed ليمنعوا بالسر جميع عناوين ال URL من القائمة (إطار 6.1). إن المركز القومي للتكنولوجيا العليا للجريمة في الشرطة الوطنية الدنماركية ومؤسسة إنقاذ الطفل الدنماركية أيضاً أنشئوا قائمة سوداء، بينما يستند في البداية الحظر في فنلندا على قائمة من مجالات الإنترنت والمقدمة

من قبل الشرطة الفنلندية[39]يوضح (إطار 6.2) الوضع في تركيا. وقد اعتمدت اللجنة الأوروبية اتجاهاً يشمل تطبيق حظر إلزامي لمكافحة 'الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال وكذلك المواد الأطفال الإباحية'[40]

إطار 6.2 حجب موقع يوتيوب You Tube وماي سبيس My Space في تركيا

في شهر نوفمبر عام 2007، سنّت تركيا القانون رقم 5651، أو تنظيم النشر على شبكة الإنترنت وقمع الجرائم التي ترتكب من خلال طرق النشر هذه. منذ ذلك الوقت، تم حظر الآلاف من المواقع في تركيا. العدد الدقيق غير واضح ولكن قيل أنه يتراوح بين 1300 رسمياً[41]إلى ما فوق 6000 موقع بشكل غير رسمي[42]منذ شهر يناير 2008، قررت هيئة رئاسة الاتصالات السلكية واللاسلكية The Telecommunications Communication Presidency (TIB) بعدم نشر أية إحصاءات دقيقة تتعلق بحجب مواقع الإنترنت اعتماداً على القانون رقم 5651. مما أدى إلى انخفاض الشفافية بهذا الخصوص. بعض حالات الحجب كانت بناءاً على أمر من المحكمة ولكن معظمها كانت لأوامر إدارية صادرة عن TIB. تم حظر العديد من المواقع لأنها اعتُبرت فاحشة أو لاحتوائها على ما يُزعم أن فيه إساءة معاملة الأطفال واستغلال جنسي وقمار ودعارة. وتم حجب مواقع إنترنت أخرى في تركيا لحماية الملكية الفكرية. وتم منع الوصول إلى مواقع اليو تيوب (You Tube) وماي سبيس (MySpace) وبايرت باي (Pirate Bay) عدة مرات منذ أن تمت الموافقة على القانون التركي رقم 5651، رغم أنه تمت إزالة الحجب عن موقع اليو تيوب في 30 أكتوبر عام 2010 وأعيد بعد ذلك بشهر.

حرية الحصول على المعلومات

تم الاعتراف بمبدأ 'حرية المعلومات' من قبل الأمم المتحدة في عام 1946 بموجب القرار رقم (1) 59، والذي ينص على:

> 'حرية المعلومات هي حق أساسي من حقوق الانسان ... والمحك لجميع الحريات التي تتكرس لها الأمم المتحدة.[43]

ومنذ ذلك الحين اعترفت الأنظمة الاقليمية الرئيسية الثلاث لحقوق الانسان (منظمة الدول الأمريكية، المجلس الأوروبي والاتحاد الافريقي) بالاضافة إلى الهيئات الدولية مثل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بأهمية حق الوصول إلى المعلومات ولكن مع قيود مثل الحصول على أي معلومات حكومية (إطار 2.1 و 6.3). على سبيل المثال، لن يكون من المتوقع من الحكومات أن تكشف عن الكثير من المعلومات التي كشف عنها موقع ويكيليكس عن الحروب في العراق وأفغانستان إذا اعتبرت أنها خطر على الأفراد والأمن القومي (إطار 0.3). ومع ذلك، تشمل مبادئ حق حرية التعبير على سبيل المثال على الكشف المطلق، الالتزام بالنشر، تشجيع الحكومة المفتوحة، أساليب لتسهيل الوصول، متوازنة من قبل اعتبارات مثل الأمن القومي والخصوصية (مندل 2008).

هناك أكثر من 70 بلد في جميع أنحاء العالم طبقوا قوانين لحماية حق المواطنين في الوصول إلى أنواع مختلفة من المعلومات (برجمان وآخرون 2008). وقد ساعد الإنترنت العديد من هذه البلدان بأن توفر لمواطنيها الحصول على المعلومات المتعلقة بالهيئات العامة، مثل اللجان البرلمانية والدعاوى القضائية والقرارات الدستورية والأنظمة والقوانين ذات الصلة. إن المؤشرات مثل دليل الوصول إلى المعلومات القضائية على الإنترنت التي أعدها مركز الدراسات العدلية للأمريكيتين Justice Studies Centre of the Americas (CEJA-JSCA) يقدم تقريراً عن نوع وكمية المعلومات القضائية المتاحة على شبكة الإنترنت من

قبل جميع البلدان في أمريكا الشمالية والجنوبية. وهذا يؤدي إلى مزيد من الشفافية والمسؤولية نيابة عن الحكومات. عندما يكون هناك نقص في المعلومات العامة على شبكة الإنترنت، تنشأ تساؤلات عن الرقابة والتصفية. من الناحية النظرية، تقتصر حرية المعلومات وحرية التعبير فقط على قوانين البلد لا سيما تلك المتعلقة بالخصوصية. ولكن من الناحية العملية، تتأثر أيضاً ببيئة قضايا تقنية وقانونية وتنظيمية أوسع بكثير مرتبطة بظروف الدول الثقافية والسياسية والاقتصادية (هاميلتون 2004).

إطار 6.3 الاعتراف الدولي بالحق في المعلومات

يوجد الاعتراف بالحق في المعلومات في المواد المتعلقة بحرية التعبير في المعاهدات الدولية مثل الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان The American Convention on Human Rights (المادة 13) والاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان The European Convention on Human Rights (المادة 10). وفي الآونة الأخيرة تم الاعتراف بشكل صريح بأهمية الحق في المعلومات في معاهدات دولية أخرى مثل المادة (9) من الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب The African Charter on Human and Peoples' Rights وتم دعمها بمزيد من التفاصيل حول كيفية حماية هذا الحق في البيانات الرسمية التي أدلت بها اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب (في إعلان مبادئ حرية التعبير في افريقيا 2002) وكذلك لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان في إعلان البلدان الأمريكية لمبادئ حرية التعبير (2000).

المصادر: .ECHR (1950)، ACHR (1969)، ACHPR (1981)، IACHR (2000)، ACHPR (2002)، IACHR (2009)

الخصوصية وحماية المعلومات

إن الرغبة في دعم التبادل المناسب للبيانات هي التي تحرك جزئياً الخصوصية وحماية البيانات. إن مؤيدي مشاركة البيانات على حق في القول بأن وضوح تعريفات البيانات الشخصية والطرق المناسبة لمشاركة هذه البيانات يمكن أن تساعد في دعم أنظمة تبادل البيانات. وبالمثل، فإن الشكوك يمكنها أن تعرقل المشاركة.

ويتزايد قلق المدافعين عن الخصوصية حول حقوق المستخدمين في الخصوصية وحرية التعبير على الإنترنت، فبعضهم يعتقد أن رصد ومراقبة الحكومة يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق (براون وكورف 2009). وفي الوقت نفسه، كان المواطنون وأصحاب المصلحة الخاصة مثل شركات محركات البحث محط تركيز عدد متزايد من القضايا حول حماية الخصوصية والبيانات (Tene 2007). على سبيل المثال، أصبح الأشخاص الذين لديهم كاميرات لشبكة الإنترنت (كاميرات الويب) وكاميرات فيديو أداة رئيسية لمشاهدة أفراد آخرين. عوضاً عن التعسف الحكومي في استعمال السلطة على المواطن وخصوصا في احترام الحريات المدنية نسبة إلى شخصية 'الأخ الأكبر Big Brother' في رواية أورويل يرى العديدون تهديداً في اتباع منهج موازي لشخصية أورويل وهو 'الأخت الصغرى Little Sister' الذي يمثله مراقبة المواطن للمواطن.

من الصعب وضع إطار متماسك لحقوق الخصوصية العالمية مع تزايد تدفق بيانات الإنترنت في جميع أنحاء العالم، ومرورها عبر ولايات قضائية متعددة ولكل منها أنظمة خاصة لخصوصية البيانات. إن المتطلبات المتعارضة و اختلاف تعريفات السياسة والدوافع تجعل توضيح وحماية حقوق الخصوصية أكثر صعوبة (وافا 2009).

في بعض النواحي، تكون الخصوصية تحدي فني يتطلب ضمانات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية لكي تحمي البيانات الشخصية على شبكة الإنترنت. ولكن هناك مشاكل أخرى في تحديد البيانات الشخصية على الإنترنت. على سبيل المثال، إن تحديد محتوى الإنترنت الذي يعتبر شرعياً عام (مثل مدونة متاحة

للجمهور) والمحتوى الذي يعتبر شرعيا خاص يختلف عبر الأفراد ومع مرور الوقت. وقد أدى تطوير فئات دقيقة أكثر للوصول للإنترنت إلى ارباك ذلك. فلم يعد المحتوى ببساطة إما عام أو خاص، حيث بعض المعلومات مفتوحة لعائلة الشخص وأصدقائه أو أي شخص آخر على الإنترنت – إن إعدادات الخصوصية على مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك (Facebook) تسمح بزيادة مستويات السيطرة ولكن ذلك يتسبب بزيادة التعقيد. فمن الممكن أن يكون للأفراد عدد متزايد من الآليات لمساعدتهم على تحديد توافر بياناتهم الشخصية على الإنترنت بدقة أكبر، ولكن هذا لن يحل جميع المشاكل، طالما البعض لا يفهمون ولا يستخدمون هذه الأحكام.

من الصعب تحديد الحدود بين الخصوصية وحماية البيانات من جهة وحرية التعبير من جهة أخرى. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التحدي في حماية حرية التعبير على الإنترنت (أردوس 2009). وقد بذلت جهود في الاتحاد الأوروبي لحماية حرية التعبير في حدود التوجيه لحماية البيانات (Data Protection Directive) وميثاق الحقوق الأساسية (Charter of Fundamental Rights).

ظهر مثال على النزاع المحتمل الذي يمكن أن ينشأ بسبب مسائل حرية التعبير والخصوصية في حالة تتعلق بمدراء جوجل التنفيذيين في إيطاليا (إطار 6.4). في هذه الحالة، اتُهم مدراء جوجل التنفيذيين بانتهاك خصوصية طفل ظهر في شريط فيديو على موقع يو تيوب. إن اعتبار مزودي خدمات الإنترنت مسؤولين عن كل محتوى يقدمه المستخدمين ويمكن أن ينتهك خصوصية الفرد قد يكون له تأثير كبير على مقدّم المحتوى المولد من قبل المستخدم كبيرا أو صغيرا. وقد ولّدت هذه الحالة الكثير من النقاش حول حرية الإنترنت والانفتاح، وخاصة في وسائل الإعلام الناطقة باللغة الانجليزية والايطالية. ووفقاً لمات زوخرمان (Matt Sucherman) في 2010 نائب رئيس شركة جوجل ونائب المستشار العام لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، هاجم قرار المحكمة الايطالية 'مبادئ الحرية التي بُني عليها الإنترنت'. وأكّد العديد أن شبكة الإنترنت بالكامل أصبحت الآن في خطر اذا تم تهديد الملاذ الآمن (Safe Harbor)' لمزودي خدمة الإنترنت في بعض الولايات القضائية (أوبراين 2010).

إطار 6.4 قضية شريط الفيديو مع شركة جوجل في إيطاليا

في عام 2006، تم نشر فيديو يُظهر شاب مصاب بالتوحد يتعرّض للمعاملة القاسية من قبل زملاءه في الصف في تورينو على موقع فيديو جوجل في ايطاليا. وبعد أشهر قليلة من وجوده على الإنترنت، تم تبليغ جوجل رسمياً وقامت بإزالته. ومع ذلك وبعد الكثير من اهتمام وسائل الإعلام في ايطاليا، حُكم على جوجل بتهمة التشهير وانتهاك الخصوصية. وأُسقطت تهم التشهير بسرعة. وفي فبراير 2010، تمت إدانة ثلاث من مدراء جوجل التنفيذيين المتهمين بتهمة انتهاك الخصوصية بموجب المادة13 من قانون الخصوصية الإيطالي. العديد من الخبراء واثقون من أنه سيتم إلغاء الحكم في إيطاليا، إن لم يكن في محكمة الاتحاد الأوروبي والتي يجب أن يمتثل إليها القانون الإيطالي. لكن روبرتسون يدعي بأن الارتباك سيظل قائماً في محاكم الاتحاد الأوروبي، لأن قضية جوجل الايطالية تكشف أيضاً عيوب في قانون الاتحاد الأوروبي (روبرتسون 2010). إن أحكام (Safe Harbor) لمزودي خدمة الإنترنت والموجودة في توجيهات التجارة الالكترونية في قانون الاتحاد الأوروبي لا تنطبق على قضايا متعلقة بالخصوصية الالكترونية الخاصة بها وتوجيهات الاتصالات. يقول روبرتسون أنه ينبغي أن تكون أحكام الملاذ الآمن (Safe Harbor)إما مشمولة تماماً أو ملغية من توجيهات التجارة الالكترونية وتوجيهات الخصوصية الالكترونية والاتصالات (2010).ويشير إلى أن تعريف 'الإشعار والإزالة' في أحكام الملاذ الآمن غير واضحة في قانون الاتحاد الأوروبي وتتطلب تغييرات تشريعية على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ويقول خبراء آخرون أن قضية جوجل الإيطالية ليس لها علاقة تُذكر مع حرية التعبير، بل هي قضية تتعلق بمسائل البيانات الشخصية والخصوصية على شبكة الإنترنت (كالو 2010، روتنبرغ 2010). ويرتكز على ما يبدو تعليل إدانة فيديو جوجل أن جوجل لا تفي بالتزاماتها بموجب المادة 13 من قانون الخصوصية الإيطالي. وتم اتهامها بالحصول على الأرباح من وضع الإعلانات على موقع فيديو جوجل، من خلال معالجة البيانات الشخصية التي حصلت عليها من مستخدميها. ولكن يعدّ 'كسب الربح عن طريق أذى نسبي للشخص المعني' انتهاكاً للمادة 167 وليس المادة 13 من قانون الخصوصية الايطالي (بيرلنغيري 2010).[44]

لا ينبغي النظر إلى ضمان الحرية على الإنترنت بالتنافس مع أهداف أخرى مثل تحسين الأمن والخصوصية على الإنترنت، كما في حالة الصين مع جوجل (انظر القسم 10 أدناه). من الناحية المثالية، ينبغي أن يُنظر إلى البيئة الأوسع بطرق يمكن أن تحقق نهج يستطيع أن يعزز مجموعة متنوعة من الأهداف جنباً إلى جنب (ريدنج 2009). ولا بد من إيجاد حلول وإرشادات أفضل لتحقيق التوازن بين حقوق الإنترنت دون تقويض الحقوق الأساسية.

7. التنمية الاقتصادية والاستراتيجيات الصناعية

الاستراتيجيات الصناعية التي توجهها التكنولوجيا

إن من أهم الدوافع وراء انتشار الإنترنت تلك التي تعنى بالتنمية الصناعية والاقتصادية والتجارية (الجدول 5). كما أن الإنترنت يشكل بنية تحتية أساسية لدعم التجارة المحلية والدولية سواء في البلدان المتقدمة أو تلك التي تنمو بشكل متسارع. وقد ساهمت الحوافز المالية في تساهل صانعي السياسات بما يتعلق في المخاطر السياسية التقليدية من أجل توفير البنية التحتية للإنترنت وخصوصا دعم كفاءات ومهارات الكمبيوتر. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار جميع الأهداف التنموية الاقتصادية داعمة لانتشار للإنترنت، فعلى سبيل المثال، أدت الجهود المبذولة لحماية حق المؤلف وبراءات الاختراع إلى تهديد الصلة مع المستخدم.

الجدول 5 الأهداف الصناعية وأصحاب المصلحة والاستراتيجيات اللازمة لخلق بيئة مواتية لحرية التعبير

الغايات	أصحاب المصلحة الرئيسيون	الاستراتيجيات - الأهداف
الاستراتيجيات الصناعية التي توجهها التكنولوجيا	الحكومات الوطنية والإقليمية؛ الصناعات والشركات التي تعنى بمجال المعلومات والاتصالات، والمنتجين والمستخدمين	تطوير البنى التحتية الإنترنت، وتوفير الخدمات في جميع القطاعات، والدعم المقدم من قبل المستخدمين
حماية حقوق الملكية الفكرية: تطبيق حق النشر والتأليف	الموسيقى والأفلام والصناعات السمعية والبصرية؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)؛ الحكومات الوطنية؛ المستخدمين	تنفيذ نظم إدارة الحقوق الرقمية؛ تطبيق أحكام حقوق الطبع والنشر على الإنترنت؛ مكافحة مبادرات المشاع الإبداعي (Creative Commons)؛ تأييد تخفيض النطاق الترددي أو سرعة الإنترنت لمرتكبي جرائم الإنترنت ووقف الخدمة كليا للجناة الرئيسيين؛ توفير الدعم لمزودي خدمات الإنترنت (ISPs) من قبل حزم التفتيش العميق (DPI)
تطبيق براءات الاختراع	مطوري البرمجيات والخدمات؛ المكاتب والوكالات الوطنية لبراءات الاختراع	حماية المفاهيم الأساسية التي تشجع متصيدي البراءات، كتقنية 'الطلب بنقرة واحدة' أو نظام 'تبادل المعلومات مع الأصدقاء'؛ التأثير السلبي على الابتكار والانفتاح
المنافسة	الحكومة وقطاع الصناعة؛ الشركات التجارية؛ منتجي أجهزة الحاسوب؛ والخدمات ذات الصلة	الجهود المبذولة لضمان المزيد من المنافسة، الحد من تركيز ملكية البنى التحتية والمحتوى

الغايات	أصحاب المصلحة الرئيسيون	الاستراتيجيات - الأهداف
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	ممثلي الدول النامية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والصناعات التي تختص بتقنيات المعلومات والاتصالات (ICTs)، مثل قطاع الاتصالات المتنقلة	تطوير المبادرات التي تعزز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) في الدول النامية بطرق تدعم الإنتاج والاستخدام، لتمكين التنمية الاقتصادية

حقوق الملكية الفكرية: حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع

ان بناء الإنترنت الكامن في تقنية 'طرف إلى طرف' جعل تطبيق قانون حق النشر والتأليف أكثر صعوبة. فقد دعمت هذه التقنية إنشاء الشبكات المفتوحة والمتناظرة لمشاركة الملفات. وقد أدى ذلك إلى محاولات واسعة النطاق لتعزيز وحماية حقوق الطبع والنشر وحقوق الملكية الفكرية بشكل عام.[45] إدخال سياسة الضربات الثلاث (The Three Strikes) في فرنسا (الإطار 7.1)، وقانون الاقتصاد الرقمي في بريطانيا (Digital Economy Act) (الإطار 7.2) هي أمثلة على هذه الجهود (براون عام 2010).

إطار 7.1: قانون الضربات الثلاث (The Three Strikes) أو قانون تدرج الاستجابة (Graduated Response Law) في فرنسا

ان قانون تدرج الاستجابة المعتمد من قبل الهيئة التشريعية الفرنسية والذي يهدف إلى تطبيق وفرض حقوق النشر والتأليف من خلال تخويل المحاكم بقطع الخدمة عن مستخدم الإنترنت في حالة ادانته بتبادل (P2P File-sharing) غير قانوني لمواد محمية بهذه الحقوق. وينطبق تطبيق هذه العقوبة على المستخدمين الذين لا يوفرون الحماية اللازمة عند استعمال الإنترنت، وخصوصا على الاجهزة التي يتم استخدامها من أشخاص آخرين، إذا ما تم من خلالها تبادل غير مشروع لمواد تملك حقوق النشر. وقد طبق هذا الإجراء في المقام الأول على أسباب الأصول القانونية، حيث لم تشمل المحاكم في الصيغة الأولى من التشريع. ثم أدخلت الإجراءات القضائية المبسطة لاحقا للرد على هذه الاعتراضات.

إطار 7.2: قانون الاقتصاد الرقمي وحماية حقوق النشر والتأليف الخاص بالمملكة المتحدة

في عام 2009، تم إدخال قانون الاقتصاد الرقمي (Digital Economy Act) في المملكة المتحدة والذي يتضمن عدد من التدابير الرامية إلى حماية الصناعات الإبداعية القائمة، وبالأخص صناعات الأفلام والموسيقى. وتقوم هذه التدابير بالضغط على مزودي خدمات الإنترنت لمراقبة المستخدمين من أجل تحديد التبادل غير القانوني وايجاد آليات لقطع الخدمة عن هؤلاء المستخدمين. من جانب آخر علل المعارضون ان هذا القانون هدفه محاولة حماية نماذج الأعمال القديمة التي لم تعد قابلة للتطبيق في الاقتصاد الرقمي. أما جدال أنصار هذا القانون ارتكز على ضرورة وجوده لمنع السرقة غير المشروعة للملكية الفكرية. في نوفمبر 2010 كسبت القضية المطالبة بالمراجعة القانونية للقانون ومن المتوقع أن تعرض على المحاكم في فبراير 2011.

أثارت الحماية القانونية الممنوحة لتقنية إدارة الحقوق الرقمية وحقوق النشر للمادة الرقمية أسئلة كثيرة في ما يخص المسائل القانونية والتنظيمية حول حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي. وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأوروبية وغيرها من بلدان آسيا والمحيط الهادئ لم تصادق على معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) الخاصة بالإنترنت وبالتالي ليست ملزمة للامتثال لقواعد المنظمة لحقوق التأليف والنشر، إلا أنها وضعت أحكام عديدة لحماية حقوق الطبع والنشر الرقمية (جاسر 2005).

يعتبر دعاة حرية التعبير، ومنهم مؤسسة الحدود الإلكترونية، المبادرات كقانون حق النشر الرقمي للألفية للولايات المتحدة (DMCA)، بأنها خطر على الحقوق الراسخة للاستخدام المنصف للإنترنت والقدرة على التبادل الحر للبحث العلمي. تقود بعض الجماعات جهودا لخلق توازن في هذا الموضوع منها حزب القراصنة (الإطار 7.3) وفي بعض الحالات من قبل المنظمين أنفسهم. في أوروبا، يشير جوزيبي مازيوتي 2008 إلى أن المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان قد تكون أساسا لإجبار إعادة النظر في قانون الاتحاد الأوروبي حول حق المؤلف للمواد الإلكترونية. في دول أخرى حول العالم، كما هو الحال في البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شكلت التعديلات على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) بالإضافة إلى حملة مدنية حول معاهدة الوصول إلى المعرفة، جهودا لحماية حرية التعبير والمشاركة في الحياة الثقافية، والتقدم العلمي في أمريكا الجنوبية، قاوم الكونغرس الأرجنتيني ادخال تشريعات جديدة من شأنها أن تعزز العقوبات على المخالفة الجنائية لحقوق الملكية الفكرية (آغويري ماستريني 2009). كما بذلت الحكومة البرازيلية جهدا أقوى في اتخاذ ما يسمونه الخطوة الأولى في حماية حقوق المستخدمين وتعزيز الإبداع الجديد. وفي جنوب افريقيا، طرحت الحكومة تدابير من أجل الحد من العقبات نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الحق والوصول إلى المعرفة، منها سياسة المصدر المفتوح والبرمجيات الحرة (FOSS). هذه بعض المبادرات التي نفذت لتجاوز أحكام إدارة الحقوق الرقمية وحقوق الطبع والنشر التي تعرقل الوصول إلى المواد الرقمية عبر الإنترنت (سكونويتر وآخرون 2009).

إطار 7.3 حزب القراصنة (The Pirate Party)

إن تشكيل 'حزب القراصنة' هو نتيجة سياسية مبتكرة ناجمة عن المخاوف حول تنظيم الإنترنت. إن حزب القراصنة السويدي هو أول حزب من هذا النوع حيث أسس في 1 يناير2006. ومنذ عام 2009، ظهرت أحزاب مماثلة، مستوحاة من هذه المبادرة السويدية، حققت جميعها نجاحا باهرا في ما لا يقل عن 33 بلدا. خلال الانتخابات البرلمانية الأوروبية في نفس العام، حصل حزب القراصنة السويدي على 7.13 في المائة من الأصوات. وفي 27 سبتمبر 2009، حصل حزب القراصنة الألماني على 2.0 في المائة في الانتخابات الفيدرالية الألمانية.

وتتعاون جميع فصائل الحزب المختلفة من خلال حزب القراصنة الدولي. وفقا لموقعها على شبكة الإنترنت، فإن مصالحها الرئيسية هي:

1. **ايقاف المراقبة المفرطة للإنترنت والتنميط وتتبع ورصد الأفراد من قبل الحكومة والشركات الكبيرة.**
2. **التأكد من أن جميع أفراد المجتمع لديهم الحرية الحقيقية للتعبير واللاستمتاع والمشاركة في الثقافة الإنسانية المشتركة.**
3. **تعديل قوانين حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع للسماح بالتبادل المعلوماتي غير التجاري والحد من الإفراط في حماية حق المؤلف، وكذلك منع استخدام براءات الاختراع لخنق الابتكار أو التلاعب بالأسعار.**

لمزيد من المعلومات: موقع حزب القراصنة: http://www.pirateparty.org.uk/

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

في السعي نحو نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) في الدول النامية، تم التركيز في المقام الأول على الاستراتيجيات الاقتصادية التنموية، حيث أن تحسين البنية التحتية للإنترنت وزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقع أن يساهم في زيادة الرخاء والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لم تبدأ تظهرعلى جداول الأعمال الدولية الا خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS) في عام 2003 في جنيف وتونس 2005 (أبيدة 2009). ومنذ ذلك الحين، واصلت المنظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وكذلك لجنة العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD) والتحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (GAID) إلى دعم مناقشة هذه المسألة. وقد ساعدت هذه المجموعات على التركيز على أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتحفيز النقاش حول الاستدامة المالية للمشاريع التي تخدمها بالاضافة إلى وضعها بالمقارنة مع القضايا الاخرى الأكثر عمومية في مجال إدارة الإنترنت (أونوين 2009). كل هذه القضايا كانت غالبا ما تعتبر من اختصاص الدول المتقدمة فقط.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية تركز على إدارة مشاريع التنمية المبتكرة في محاولة لدعم الإنصاف والعدالة الاجتماعية (جورومورثي 2009). ولكن في حين أن معدلات انتشار الهواتف النقالة في البلدان النامية قد تضاعف خلال السنوات الخمس الماضية، وشبكة الإنترنت واصلت توسعها العالمي (انظر القسم 3 من هذا التقرير)، تشير التقديرات إلى أن أربعة من كل خمسة سكان في البلدان النامية ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت (ITU 2010). ونظرا لهذه الفجوة المستمرة، غالبا ما تعرضت مشاريع وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لانتقادات حول سوء تصميم محتوى المعلومات وضعف استراتيجيات الاتصال والتنفيذ (بارمار 2009). حيث أنه من الصعب إثبات وجود تلك الصلة القوية بين الاستثمار في هذه التقنيات ومصلحة المستخدمين في المناطق الريفية، أو العثور على أي دليل على انخفاض نسبة الفقر في المعلومات، أو أي مؤشرات أخرى حول التأثير الإيجابي (كاسابولا وآخرون 2001، كينيستون 2002، اينالفيز وآخرون 2010). وعلاوة على ذلك، فإن النهج متعدد التخصصات لبحث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية قد فشل حتى الآن في في ربط المعرفة والخبرة بشكل صحيح من كل من الكمبيوتر والعلوم الاجتماعية (بيست 2010).

8. تنظيم المستخدمين: المتصلين وغير المتصلين بشبكة الإنترنت

يتجاهل أولئك الذين يعتبرون الإنترنت غير منظم وغير محكوم بأي قوانين حقيقة أن القوانين التي تطبق في العالم الواقعي تنطبق أيضا على عالم الإنترنت. بل وان سلوكالمستخدم يقع في محط تركيز القانون والتنظيم في كل دولة. لكن هناك أسباب كثيرة وراء صعوبة ضبط السلوك الإجرامي على الإنترنت. أولا، العديد من الحلول التنظيمية التي تنطبق على الحياة الواقعية مثل (متطلبات تحديد المناطق وفرض القيود المتعلقة بالسن أو إثبات الهوية) يكون تنفيذها أصعب عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة إدارة وتطبيق القانون عبر الإنترنت، ولا ننسى التعقيدات في حل النزاعات التي تحصل بين مستخدمين من دول مختلفة وفرض القوانين والعقوبات عليهم. يجادل أستاذ القانون في جامعة هارفارد جوناثان زيتراين (2003) حول التكلفة العالية التي تتكبدها الحكومات بسبب القضايا المبنية حول المعلومات المتنقلة عبر الإنترنت. يبين الجدول 6 أدناه أمثلة حول مدى تطبيق القوانين المستخدمة خارج نطاق الإنترنت على سلوك المستخدم داخله.

الجدول 6. الأهداف المرتكزة على المستخدم وأصحاب المصلحة والاستراتيجيات اللازمة لخلق بيئة مواتية للحرية التعبير

الغايات	أصحاب المصلحة الرئيسيون	الاستراتيجيات - الأهداف
حماية الطفل	المجتمع المدني؛ المنظمات غير الحكومية؛ الحكومات؛ الوالدين؛ الشرطة	الخفض أو الحد من سلطة المواقع؛ تقييم وتصفية المحتوى؛ ملاحقة الجناة
الحشمة والأخلاق: المواد الإباحية	منتجي الأفلام الإباحية والمحتوى؛ منظمين وضابطين محتوى الخدمة التجارية والعامة في الدول والمناطق؛ الجمهور والمستهلكين	تمكين أو منع إنتاج وتوزيع واستهلاك المواد غير الأخلاقية وفقا لمعايير الحشمة والاخلاق المحلية
القذف: التشهير	الأفراد أو الجماعات أو الشركات الواقعة عليها قضايا التشهير، والمحاكم، والصحافة ووسائل الإعلام؛ المدونين؛ مزودي خدمات الإنترنت	الانتقال إلى المحاكم والاختصاصات ذات قوانين التشهير المتساهلة ('سياحة التشهير')؛ اما لجعله من الأسهل أو الاصعب لرفع دعاوى التشهير
منع خطاب الكراهية	الحكومات؛ المنظمات غير الحكومية؛ المجتمع المدني؛ الأفراد؛ والجماعات الدينية والسياسية	تحديد الجناة، والقيود القانونية، والحد من البحث، مراقبة البيانات
الاحتيال	المحتالين من الباعة والمشترين؛ الشرطة؛ المستهلكين	جهود لكشف ومنع والقبض على المستخدمين أو الباعة الذين يمارسون الاحتيال على الإنترنت (مثل التصيد)

حماية الطفل

تتزايد أهمية الإنترنت كعنصرا أساسيا في حياة الأطفال والشباب في العالم المتقدم. ولا يمكن النظر إليه كبيئة 'للبالغين فقط'. وفي هذا السياق تنشأ بعض المناقشات الأكثر انفعالية حول حرية التعبير على الإنترنت، حتى بات هدف التنظيم لمنع الضرر المحتمل على القصَر أهم من المثل السامية لحرية التعبير للجميع. قدمت العديد من الدول، بل معظمها، بعض الأدوات التنظيمية لحماية الأطفال على الإنترنت، على الأقل من حيث حظر النشاط غير القانوني، ويبقى السؤال عن مدى التنظيم الكافي، ومتى يصبح أكثر من اللازم. في العديد من الولايات القضائية، يتوقف جزء كبير من هذا النقاش على التمييز بين الأنشطة التي تعتبر غير قانونية وتلك التي تعتبر ضارة.

في محاولة لمكافحة النشاط الواضح بأنه غير قانوني، أعربت العديد من الدول نفورها من نشر وإنتاج واستهلاك صور الاعتداء الجنسي على الأطفال. في معظم الدول، تعتبر إزالة هذه الصور قيود مبررة لحرية التعبير. ورغم هذا الاتفاق إلا أن الردود التنظيمية تتفاوت، حيث تفتقر العديد من الدول إلى تشريعات تتناول تحديدا صور الاعتداء الجنسي على الأطفال (ICMEC 2010). وحتى في داخل الدول التي تملك تشريعات محلية تفوضها بتوجيه إشعار قوي وإزالة هذه المواد، الا أنها تواجه تحديا كبيرا في التعامل مع الصور التي تعرضها الشبكات الخارجية. أحد الحلول المتوفرة هو حجب مثل هذه الصور من قبل مزود خدمة الإنترنت من خلال تطبيق القوائم السوداء والمرشحات، ولكن هناك أيضا حدود معينة (انظر الجدل في القسم 4). السؤال يكمن حول ما اذا كانت السيطرة على محتوى الإنترنت من مهام هيئات تطبيق القانون أو مزود خدمة الإنترنت ومحركات البحث. في هذه الحالة، هل يتم ذلك بدعم حكومي أم لا (إدواردز 2009)؟ فعلى سبيل المثال، في عام 2010، أوعز مكتب التجارة الحكومية في بريطانيا إلى الوكالات العامة العمل فقط مع شركات الإنترنت التي وافقت على حجب المواقع المذكورة في قائمة مؤسسة مراقبة الإنترنت IWF والتي تصل إلى 500 – 800 موقع مسيء للأطفال (أونيل 2010). ومع أن إزالة الصور المسيئة للأطفال لا تخضع لجدل كبير، الا أن فلترة المواقع كذلك، حتى ولو كانت احدى الأدوات القليلة المتوفرة للحد من الإيذاء المستمر للضحايا.

عندما يتعدى النقاش حول حماية الأطفال، من منع ما هو غير القانوني، إلى ما يمكن أن يكون ضارا أو يعتبر غير لائق لبعض المستخدمين، يتزايد التوتر بين الحقوق. في بلدان مثل الدنمارك وجمهورية كوريا والولايات المتحدة وأفغانستان، على المدارس والمكتبات استخدام برمجيات الفلترة لحماية الأطفال المستخدمين للإنترنت. في حين أن حرية الاختيار للبالغين لاستخدام الفلاتر أو تعديها يختلف من بلد لآخر، لذا فإن هذه الرقابة تفرض في المقام الأول على مستخدمي هذه المرافق العامة لاستخدام الإنترنت (منظمة الخصوصية الدولية و صندوق جرين نيت للتعليم GET 2003).

غالبا ما تستخدم العديد من الدول عذر حماية الأطفال لتبرير القوانين أو اللوائح التي تسمح بفلترة الإنترنت أو فرض الرقابة عليه، مثل قانون حماية الطفل من الإنترنت في الولايات المتحدة (CIPA)، واقتراح الخدمة النظيفة (Clean Feed) في أستراليا والضبط الأخضر في الصين (Green Dam) (هل 2008، موروشات 2009).[46] ولا يزال موضوع مدى مسؤولية الدولة حول حماية الأطفال والشباب مثار جدل. يرى بعض الخبراء أن التنظيم قد لا يكون الحل الأمثل، وأن النقطة المرجعية الرئيسية للتعامل بجدية مع قضايا حماية الأطفال على الإنترنت هم أولياء الأمور والمعلمين والعاملين على رعاية الاطفال (تيرير 2007). بينما يرى الآخرون أن التفاوت بين مقدرة أسرة وغيرها على حماية ابناءها يؤدي إلى احتمالية وقوع

الضرر، كما أن الدعم المرجو من هذه الجهات قد لا يصل إلى كل من هم عرضة للخطر (ليفنجستون وهادون 2009).

كيف يمكن أن تستخدم البنية التحتية للإنترنت لإنشاء بيئة يكون فيها التنظيم الحكومي كفؤ وفعال دون أن يشكل عبئا اضافيا (بريستون 2007)؟ تعزز مذكرة مونتيفيديو مجموعة من المعايير لبلدان أمريكا اللاتينية وتعتبر أحد الأمثلة على وجود إطار تنظيمي يسعى لتحقيق توازن بين الحقوق المكفولة للأطفال وحمايتهم من مخاطر الإنترنت. بغض النظر أين تقرر الحكومات الحد من حرية التعبير باسم حماية حقوق الطفل، فمن المهم أن تقوم بذلك بشفافة وتركز على مخاطر محتملة محددة وتقيس فعالية عملها. عند قيامها بذلك، تتمكن الحكومات من استخدام الأدوات اللازمة لحماية الفئات الأكثر ضعفا دون أن تبدو مساعيها أدوات لقمع التعبير وكبت الرأي.

القذف بتهمة التشهير

تسعى المحاكم في معظم الدول إلى حماية سمعة الأفراد والشركات من إتهامات التشهير غير المسؤولة. ومع ذلك، فإن القيود على التعبير اللفظي والمكتوب للوقاية من التشهير تختلف على نطاق واسع. في آسيا، سنت الحكومات قوانين لردع التشهير على الإنترنت وفرضت عقوبات كبيرة في كثير من الأحيان مثل السجن. وغالبا ما ينظر هذه التدابير على أنها كابتة لحرية التعبير وحرية الاعلام على شبكة الإنترنت.[47] في الولايات المتحدة، وأستراليا، والمملكة المتحدة، اختبرت حالات القذف والتشهير على الإنترنت حدود السلطة القضائية في عالم الإنترنت. وتعتبر القيود التي تفرضها المملكة المتحدة على نشر المعلومات التي تستهدف التشهير والسب العلني من أقوى القيود، حتى بات يقال انها ولدت سياحة التشهير في البلاد (الإطار 8.1).

إطار 8.1 سياحة التشهير

بما أن الإنترنت يجعل الوصول إلى أي مادة مكتوبة عالميا ممكنا، يمكن لأي شخص تعرض للتشهير على الإنترنت رفع دعوى قضائية ضد الناشر أو الكاتب الذي ارتكب التشهير، في البلد المرجح أن يحصل فيه على الحكم المناسب، طالما توفرت الظروف المناسبة. في عام 2009، وضعت الحكومة البريطانية خطة لخفض سقف المبالغ المدفوعة للأصحاب القضايا الرابحة ضد التشهير، والتي وفقا لوزير العدل السابق، جاك سترو، باتت تجذب 'سياح التشهير' إلى بريطانيا (مولهولاند 2009). حسب أقوال سترو فإن التطبيق المفرط لقوانين التشهير الموجودة في بريطانيا قد أدى إلى تأثير سلبي على الصحافة التي باتت تخشى دعاوى التشهير.

يتساءل برينر (2007) ما إذا كان ينبغي أن يخضع التشهير على الإنترنت للمحاكمة على الإطلاق، حيث أن المعلومات تتدفق على شبكة الإنترنت بدون أي عائق. ولا يقتصر الجدل حول حدود السلطة القضائية في عالم الإنترنت اللامحدود، ولكن يتعداه إلى كيفية معرفة الطرف المسؤول عن التشهير، خصوصا وان ابقاء هوية مستخدم الإنترنت مجهولة هو بمنتهى السهولة كما أن بعض القوانين تحمي في كثير من الأحيان كلا من مزودي خدمات الإنترنت ومقدمي المحتوى ومنها قانون 'العفة في الاتصالات' الأمريكي لعام 1996، الذي ينص على أن لا يعامل أي مزود أو مستخدم للكمبيوتر كناشر أو مصدر لأي معلومات يقدمها مقدم محتوى معلوماتي آخر.[48] تم استخدام التعريف المبهم 'مزودي الخدمات' لتفادي الرقابة من جانب الجهات الفاعلة على الإنترنت، لخوفها من تحمل مسؤولية التشهير. لكن هذا أدى إلى تفسير فضفاض

للقانون نجم عنه التغاضي عن حالات التشهير المرتبطة بشركات الإنترنت الكبيرة. مما ترك الأفراد وحدهم بحاجة للدفاع عن أنفسهم في قضايا السب والقذف عبر الإنترنت.

لذا فان المسؤولية المتعلقة بالمعلومات المنشورة على الإنترنت محدودة لعدة أسباب:

- يمكن لكل بلد تفسير الولاية القانونية وفقا للقوانين الخاصة بها.
- لم تتناول العديد من البلدان حتى الآن معالجة قضايا التشهير عبر الإنترنت في نظامها القانوني.
- تبدو القوانين الجديدة حول التشهير عبر الإنترنت في بعض الأحيان ذريعة لفرض الرقابة أو الحد من حرية التعبير وحرية الصحافة على الإنترنت.
- في كثير من الأحيان لا توضح ولا تحدد القوانين المبهمة المسؤولية القانونية ودور الجهات المختلفة الفاعلة على الإنترنت الممكن اتهامها بالتشهير (مثل مزودي خدمات الإنترنت، ومقدمي و منتجي المحتوى، والمدونين، والصحفيين).

ينبغي أن تضمن البيئة القانونية والتشريعية الحق في حرية التعبير على الإنترنت بالإضافة إلى حماية الفرد من التشهير. كما عليها أن تحمل جميع أصحاب المصلحة في عالم الإنترنت مسؤولية الحفاظ على بيئة صحية وتدفق حر ومطلق للمعلومات.

خطاب الكراهية

بقدر ما يمثل الإنترنت آلية لنشر الديمقراطية فإنه أيضا مرتعا خصبا للجماعات التي تستخدمه لتعزيز قضيتها من خلال نشر خطاب الكراهية (تسيسيس 2001). في حين أن معظم الناس يتفقون على أن هذه هي إحدى النتائج السلبية للإنترنت، إلا أن البعض يعتقد أن التنظيم غير الملائم لخطاب الكراهية على الإنترنت يمكن أن يؤدي إلى قمع الحق في حرية التعبير. كما يرى البعض الآخر أن حظر خطاب الكراهية كليا قد يولد مزيدا منه في المجتمع (كامارتز 2009). وعلاوة على ذلك، غالبا ما تولد الرقابة الفعالة نتائج عكسية في ظل نظام ديمقراطي، وخصوصا عندما يتم استخدام الفلترة والمراقبة على الإنترنت (تيموفيفا 2002). فكيف يمكن إذا إيجاد التوازن لتفادي الرقابة على الإنترنت؟ (كاكونغولو – مايامبالا 2008)

هناك منهجين رئيسيين لهذه المسألة. الأول، هو تشجيع التبادل الحر والمفتوح للأفكار عبر الإنترنت (نهج الولايات المتحدة). والثاني هو منع خطاب الكراهية مباشرة على شبكة الإنترنت، وهو النهج الذي اعتمدته عدة دول من بينها ألمانيا (تيموفينا 2002). من الصعب والمستبعد جدا أن يتم التوصل إلى توافق دولي حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة.يقترح البعض إنشاء ديوان للمظالم واللجوء إلى كشف الفاعل كوسيلة فعالة للحد من خطاب الكراهية عبر الإنترنت (كامارتز 2009) بينما يرى آخرون أن الحل يكمن في تثقيف الشعب وتعليم التسامح وتقبل القيم المتنوعة (تيموفيفا 2002).

9. الضوابط والاستراتيجيات المرتكزة على الإنترنت

تثير مفاهيم إدارة الإنترنت في كثير من الأحيان نقاشا حول ما يسمى بالضوابط والاستراتيجيات المرتكزة على الإنترنت (دوتون وبيلتو 2007). وتتضمن تنظيم أسماء المجالات، ووضع المعايير، ومنح التراخيص لمزودي خدمات الإنترنت، وسياسات الإنترنت مثل 'حيادية شبكة الإنترنت' (الجدول 7). وتسمى بالمرتكزة على الإنترنت لتسليط الضوء على العديد من المجالات الأخرى التي تحكم الإنترنت أيضا، كالسياسات التي تركز على المستخدم والتي قد تم مناقشتها في أجزاء أخرى من هذا التقرير. لدى العديد من هذه السياسات آثار كبيرة على حرية التعبير.

الجدول 7 الأهداف المرتكزة على الإنترنت وأصحاب المصلحة والاستراتيجيات لبيئة ملائمة

الغايات	أصحاب المصلحة الرئيسيون	الاستراتيجيات - الأهداف
أسماء وأرقام المجالات	الأفراد؛ الشركات والمنظمات التي تستخدم شبكة الإنترنت؛ هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصةICANN؛ سجلات الاسماء، ومنتدى إدارة الإنترنت (IGF)	إجازة أو منع أسماء المجالات لحماية الهويات الشخصية، والأعمال التجارية أو حركة الزيارات على الإنترنت، مثل نطاقات المستوى الأعلى الجديدة (مثل dotXXX)
الإنترنت ومعايير الويب: الهوية	اتحاد شبكة الويب العالمية (W3C)؛ منتدى إدارة الإنترنت (IGF)؛ الحكومات الوطنية والإقليمية	وضع المعايير التي تحمي هوية المستخدمين أو تمنعهم من إخفائها
حيادية شبكة الإنترنت	منظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية؛ صناعة الإنترنت؛ الدعاة إلى الشبكات المتكاملة	استخدام التنظيم لحماية معايير الخدمة المتكاملة على الإنترنت
الترخيص وتنظيم مزودي خدمات الإنترنت	مزودي خدمات الإنترنت؛ الحكومات الوطنية والهيئات التنظيمية؛ هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة؛ والمستخدمين ومقدمي المحتوى.	ابقاء مزودي خدمات الإنترنت على مقربة من الضغوط الحكومية أو التجارية، للسيطرة على استقلالهم

حوكمة وتنظيم الإنترنت

البنية التحتية لأنظمة المعلومات هي مبادرة أطلقتها الحكومة الأمريكية في عام 1993 كسياسة جديدة للاتصالات في عصر المعلومات. ومنذ ذلك الحين، عقدت العديد من المنتديات ومؤتمرات القمة والاجتماعات الدولية لإيجاد وسيلة فعالة لتنظيم الإنترنت (بيرلور 2008). قدمت الكثير من الإقتراحات لمناهج مختلفة للتنظيم، بدأ من التنظيم الذاتي وحتى التدخل الحكومي، الا أن الاعتقاد السائد هو أنهم فشلوا في ضبط الإنترنت بشكل فعال (كيسان وجالو 2006).

وقد لعبت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) دورا أساسيا في تشكيل البنية التحتية التقنية للإنترنت وبالتالي أخذت على عاتقها مسؤولية إدارته في بعض المجالات. ومع ذلك، هناك العديد من الذين يشككون في شرعية دور

الهيئة (بيرنستورف 2003) وغيرهم ممن يدحض الأفكار العديدة التي تنسب لها إدارة الإنترنت . لقد كان تأثير هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة على وجه التحديد، و'الغرب' عامة، من القضايا الدائمة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت.

قام الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG)، والذي أنشئ كمتابعة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بتعريف إدارة الإنترنت حول نهج أصحاب المصلحة المتعددين لتطوير 'المبادئ المشتركة والمعايير والقواعد، إجراءات صنع القرار، والبرامج التي تشكل تطور استخدام الإنترنت' (WGIG 2005: 4).

لم يكن أسلوب بناء الإنترنت يوما هدفا للتنظيم الوطني وظل مفتوحا للإجماع الدولي. ومن مهام هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) إدارة وتخصيص عناوين المستخدمين على شبكة الإنترنت (IP Address)، مهمة تعريف البروتوكول، ادارة نظام وتحديد اسم النطاق (domain name)، وإدارة وظائف نظام أصول الخوادم (root servers). ثم تحول الهيئة الأمور التقنية ذات العلاقة إلى هيئة الإنترنت للأرقام المُخصصة (IANA) أو رابطة الشبكة العالمية (W3C)، والتي تعتبر منظمات المعايير الدولية للإنترنت. تعمل الهيئات الثلاث IANA، ICANN، وW3C على الصعيد الدولي لتعرض المبادئ العديدة للإنترنت. ترجع أسباب التحديات التي تواجه إدارة الإنترنت جزئيا إلى الشرعية غير المؤكدة للهيئات القائمة، مثل ICANN، ودرجة تركيز هذه الهيئات على جانب واحد فقط من بين العديد من مجالات التشريع والتنظيم التي تشكل مستقبل الإنترنت.

ومع ذلك، فقد أنشأت هذه الجهات مجموعة من المبادئ لتوجيه عملها – الانفتاح والتوافقية والحياد – مما أكسبها الشرعية في المناقشات حول العديد من مجالات التنظيم وإدارة الإنترنت (دوتون وبيلتو2007). إذا ما تم السماح لها بالعمل، فسوف تدعم بيئة تمكن المستخدمين من التعبير عن أنفسهم بحرية دون خوف من السيطرة أو الرقابة من قبل هيئات الرصد. الطابع المحايد للإنترنت هو عنصر رئيسي في الحفاظ على النهج الحر والصريح للاتصال والخطاب والتعبير من خلال الإنترنت. وهكذا أصبحت البنية التحتية لشبكة الإنترنت،التي تمكن تحميل التسجيلات والوثائق بوقت آني، موضع اهتمام السياسات الدولية.

يمكن لمسائل تقنية محددة أن تؤثر على وضع السياسات وحرية التعبير وانفتاح الإنترنت. المسائل المتعلقة بمساحة عنوان إنترنت (على سبيل المثال الانتقال من بروتوكول إنترنت (IPv4) إلى (IPv6)، وقلة توفر العناوين (IP addresses)، سرقة العناوين والتغيير غير المستقر للبروتوكولات في بعض الأحيان) أو نظام اسم المجال (Domain Name System) هي بطبيعتها تنظم الإنترنت و الوصول إليه. ويمكن اعتبار القيود

على الرمز القياسي الأمريكي لتبادل المعلومات (ASCII) أو عدم قبول الاحرف غير اللاتينية في استخدام نطاق المستوى الأعلى (top-level domain) تعديا على حرية التعبير. يتم حاليا ابتكار وسائل لمعالجة هذه القيود (الإطار 9.1).

إطار 9.1 ظهور نظام أسماء النطاقات العليا المدولة (IDNs)

قدمت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة نظام أسماء النطاقات العليا المدولة (IDNs)، مما سيمكن من إدخال عدد محدود من أسماء النطاقات العليا المدولة لرمز البلد (ccTLDs). وبالتالي، ستكون هذه المرة الأولى التي يحصل فيها المستخدمين على اسم النطاق بأكمله في أحرف لغتهم الأصلية . وستتاح الخدمة لجميع البلدان والأقاليم حيث اللغة الرسمية مستندة على نصوص غير لاتينية. تم إضافة أول نطاق غير لاتيني لجذر مجال نظام أسماء النطاقات (DNS root zone) في مايو 2010.

الموقع: http://icann.org/en/topics/idn/

نماذج تنظيمية ل 'تكنولوجيا الحرية'

اعتبر كثير من العلماء وسائل الإعلام الجديدة حرة بطبيعتها - ما يسمى ب 'تكنولوجيا الحرية' (دي سولا بول 1983de Sola Pool) - نظرا للتحول من:

- عدد قليل إلى عدد متزايد من منتجي المحتوى؛
- أنظمة محلية ووطنية إلى شبكات عالمية؛
- اتصالات غير متزامنة إلى اتصالات فورية، و
- تحول التحكم في المحتوى وحرية الوصول إلى أيدي المستخدمين، الذين هم أيضا منتجين.

طالما كان العثور على نموذج تنظيمي مناسب للإنترنت مهمة صعبة. سواء كان في الماضي أو في وقتنا الحاضر، لا يمكن تطبيق النماذج القديمة. ومع ذلك، لم يمثل البحث عن نموذج جديد أولوية من قبل، حيث أنه لم يكن يعتبر تهديدا خطيرا على وسائل الإعلام المسموعة والمطبوعة القائمة وقتها، فضلا عن الاتصالات السلكية واللاسلكية. بررت الظاهرة المعروفة بفقاعة الدوت كوم (dot-com bubble)، والتي أغرقت العديد من شركات الإنترنت الجديدة بين عامي 1998 و 2000، هذا الموقف بالنسبة للكثيرين.

ومع ذلك، ينظر الكثيرون إلى الإنترنت، بسبب انتشاره المتزايد منذ عام 2000، إلى أنه مستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعتبر التكنولوجيا التي عطلت وسائل الإعلام التقليدية ونماذج الأعمال الخاصة بها بطريقة أصبحت تهدد استراتيجيات أعمالهم والنظم التي تحكمها. إن مكانة الإنترنت الجديدة قد أدت إلى مبادرات رامية إلى إدارة الإنترنت وتنظيمه، مثل إنشاء منتدى إدارة الإنترنت (IGF) (الإطار 9.2)، والذي هو عبارة عن مجموعة من العوامل المساعدة للبيئة المساندة لحرية التعبير. وبالرغم من هذه التطورات الأخيرة، فإن الوصول إلى الإنترنت هو المحرك الرئيسي وراء تكنولوجيا الحرية وحرية الاتصال.

إطار 9.2 منتدى إدارة الإنترنت (IGF)

كان منتدى إدارة الإنترنت (IGF) أحد أهم النتائج الملموسة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في عام 2003 و2005، والتي تم تنظيمها من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات. طورت القمة نوعا جديدا من السياسة العالمية حيث أصبح الإعتراف بدور المجتمع المدني رسميا في إطار النهج السياسي لأصحاب المصلحة المتعددين، وتوسع الحوكمة إلى ما بعد نطاق الحكومات لتشمل الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في شكل من أشكال التعددية.

تم تعيين الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG) بعد المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في جنيف، لاستكشاف أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت، وتحديد القضايا الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة. تشكل منتدى إدارة الإنترنت (IGF) بعد قمة WSIS الثانية في تونس، كما ذكر في 'جدول أعمال قمة تونس لمجتمع المعلومات 2005' والذي أخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG) في 2005. نقل منتدى إدارة الإنترنت قيما: تفضل نهج أصحاب المصلحة المتعددين؛ عرضا واسعا لآثار الإنترنت الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مقارنة مع التركيز المحدود السابق على القضايا التقنية من خلال هيئات ذات سلطة مثل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ICANN، والتركيز على العلاقة بين حوكمة الإنترنت واستراتيجيات التنمية لتلبية أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. منذ تشكيل منتدى إدارة الإنترنت، سعت العديد من الدول لتطوير منتديات وطنية لتطوير مزيد من التوافق والتنظيم على المستوى الوطني

التنظيم الوقائي: حيادية شبكة الإنترنت

حيادية الشبكة هي احد أكثر الجوانب تقنية لتنظيم الإنترنت التي ينظر إليها على أنها تهديد محتمل لحرية التعبير. لا يوجد تعريف واحد لحيادية الشبكة ولكنها تعني عادة أن مزودي خدمات الإنترنت لا يميزون بين المستخدمين من ناحية الرسوم، كما أنهم لا يفضلون نوعا من أنواع المحتوى أو مقدم محتوى على الآخر، أو يتقاضون مقابل نقل المعلومات من مقدمي المحتوى إلى المستهلكين عبر الكابلات ذات النطاق العريض (Cables broadband) (هوجيندورن 2007). كما تتطور وسائل الإعلام الرقمية مع تقدم التكنولوجيا، يبرز النقاش حول حيادية الشبكة مع ازدياد الحاجة إلى عرض النطاق الترددي (bandwidth).ويراها الكثيرون كحل ممكن لإدارة أكثر كفاءة لعرض النطاق الترددي الحالي خصوصا مع تزايد الطلب، عوضا عن توسيع عرض النطاق الترددي المتوفر.

كثيرا ما ينظر إلى حيادية الشبكة كقضية تخص أمريكا الشمالية، حيث يجري متابعتها من قبل لجنة الاتصالات الفدرالية (FCC) في الولايات المتحدة. بيد أن السياسة التنظيمية في أوروبا وأماكن أخرى تشير إلى اهتمام أوسع (مارسدن 2010). يتزايد التهديد من قبل الخصخصة على الإنترنت (ننزياتو 2008) وارتبطت حيادية الشبكة باقتراحات دمج عمودي بين المحتوى والناقل (وو و يو 2007). أثار هذا قلق الكثيرين من احتمالية التمييز بين المستخدمين من قبل مزودي خدمات الإنترنت مما يجعل امكانية الوصول إلى المحتوى مختلفة من شخص إلى آخر، وبالتالي خلق أنظمة ثنائية أو متعددة المستويات (two- or multi-tiered Internet).

يستخدم بعض مزودي خدمات الإنترنت بالفعل ممارسات تمييزية مثل ضبط الاستهلاك للتأكد من أن مستخدمي عرض النطاق الترددي العالي (high bandwidth) لا يسببون ببطئ حركة الإنترنت بشكل عام. لذا في سبيل مصلحة تحسين الخدمة بعدوا عن مفاهيم حيادية الشبكة. ينطوي جزء من النقاش حول

تحديد ما يعتبر تمييزا مبررا وما هو غير ذلك (وو و يو 2007) ونوع السياسة أو مجموعة من القوانين التي ينبغي أن تعتمدها الحكومات من أجل ضمان الوصول العادل إلى شبكة الإنترنت عريضة النطاق (broadband Internet). ويقول تشنغ وآخرون (2010) إلى أن تنظيم حيادية الشبكة سيحفز مزودي خدمات الإنترنت للاستثمار في البنية التحتية ذات النطاق العريض (broadband infrastructure) على مستوى اجتماعي أمثل. عندما يغيب التنظيم، غالبا ما يكون استثمار مزودي خدمات الإنترنت في البنية التحتية أقل أو أكثر مما يجب (المرجع نفسه). يوصي أتكينسون و وايزر (2006) بتشجيع صناع السياسة لدخول المزيد من مقدمي النطاق العريض (broadband providers) إلى السوق واعتماد السياسات لزيادة حجم الاتصالات واسعة النطاق بأفضل الجهود (’best–efforts’ broadband connections’). في المقابل، يقترح مارسدن (2010) قواعد تنظيمية أقل صرامة تتضمن شروطا لتقديم التقارير بالإضافة إلى تنظيم مشترك، مع اعتبار الحلول القائمة على وضع السوق بقدر الإمكان.

ترخيص وتنظيم مزودي خدمة الإنترنت

لطالما أعتبرت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) المؤسسة الرئيسية المفوضة بمنح الحقوق والمسؤوليات المختلفة للمنظمات من أحل تعيين أسماء النطاقات (domain names) والأرقام حول العالم، وهذا يوفر الأساس لتزايد صناعة سجلات أسماء الحقول على الإنترنت، على غرار نومينيت، السجل الرسمي لأسماء النطاق في المملكة المتحدة (Nominet UK) وأفيلياس لخدمات التسجيل ونظام أسماء النطاقات (Afilias). بالإضافة إلى ذلك، تقوم بمنح التراخيص لمجموعة متزايدة من المؤسسات التجارية مثل جوجل (Google) وياهو (Yahoo!) داخل البلدان المختلفة لتوفير مجموعة من خدمات الإنترنت، بدءا من الحماية إلى البحث. أصبح منح التراخيص للشركات وتوزيع المهام من العناصر الرئيسية للحرية على الإنترنت، حيث يمكن للحكومات أن تتدخل بطرق مختلفة للضغط على الشركات لتتماشى مع القوانين والسياسات الوطنية. ويعتبر التهديد بسحب الترخيص آلية تستخدمها العديد من الدول لتحول مسؤولية الأعباء التنظيمية، مثل مراقبة استخدام الإنترنت، إلى مزودي الخدمات، كما هو مقترح في قانون المملكة المتحدة للاقتصاد الرقمي (الإطار 7.2).

10. الحماية

تعتبر المخاوف الأمنية الدافع الرئيسي للعديد من الحكومات في السعي للحصول على سيطرة أفضل على الإنترنت. وتشمل الإجراءات الأمنية المتبعة من قبل هذه الحكومات تحديد هوية مستخدمي الإنترنت، حماية المستهلكين من الرسائل غير المرغوب فيها (spam)، والحد من الأنشطة الإجرامية ووقف الانتهاكات الأمنية الوطنية.شغل هذا الموضوع حيزا واسعا من النقاش، لكننا سنقتصر الحديث في هذا الجزء على توضيح الطرق المتعددة لفهم أهداف وغايات أصحاب المصلحة في مجال الأمن ضمن المفاهيم الأوسع للبيئة المواتية للتعبير (الجدول 8).

الجدول 8 الأهداف الأمنية وأصحاب المصلحة واستراتيجيات البيئة المواتية

الغايات	أصحاب المصلحة الرئيسيون	الاستراتيجيات - الأهداف
السرية والخصوصية	الحكومة؛ الدبلوماسيين والبرلمانيين، والصحافة؛ المدونين ومقدمي المعلومات	أوامر رادعة قوية لمنع التغطية الإخبارية للإجراءات البرلمانية؛ الشبكات الداخلية (intranets) وجدران الحماية (Firewalls) لمنع الوصول العام إلى المعلومات التي تخص الشركات أو المعلومات العامة التي تعتبر سرية
الأمن ضد البرمجيات الخبيثة (malware)، مثل البريد المزعج (spam) والفيروسات التي تعطل أجهزة الكمبيوتر	كتاب الفيروسات؛ والمستخدمين، مزودي معدات وخدمات الإنترنت؛ الحكومة ومطبقي القانون	إنشاء أنظمة الهوية (identity systems) والبرمجيات (software) لكشف وإزالة الفيروسات، وبذل الجهود لتتبع ومسائلة منتجي البرمجيات الخبيثة (malware)
مكافحة التطرف والتشدد	الأفراد والجماعات السياسية والدينية؛ مطبقي القانون؛ وكالات الشؤون الخارجية؛ وقادة المجتمع المحلي؛ والوالدين	الجهود الرامية إلى الكشف عن الأفراد والمواضيع التي تعكس أفكارا متطرفة؛ الحوار المفتوح؛ وتشجيع التعرض للجانب الموازي والمعلومات والأفكار المختلفة
الأمن القومي ومكافحة الإرهاب	تطبيق القانون؛ الأجهزة الأمنية الوطنية؛ مزودي خدمات الإنترنت؛ مستخدمي الإنترنت، شركات وخدمات الأعمال التجارية والسفر	الجهود الرامية إلى منع أو الكشف عن الجهود المبذولة لاختراق أمن أجهزة الكمبيوتر أوالمواقع أو الخدمات

تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق التوازن بين حرية التعبير على الإنترنت مع أهداف أخرى كثيرة. يعتبر الأمن القومي هدفا حاسما للكثيرين في بيئة تربط بين مصالح الأمن القومي ومصالح الدعاة لحرية التعبير. تتطلب الدبلوماسية الخارجية السرية، والكشف عنها يمكن أن يسبب إحراجا كبيرا كما نتج عن نشر المراسلات الدبلوماسية من قبل ويكيليكس (WikiLeaks) في عام 2010. تضطر الشركات التي تسعى للقيام بأعمال تجارية عالمية عبر الإنترنت للإمتثال للقوانين المحلية والوطنية واللوائح والأعراف التي تختلف عبر الولايات القضائية. لذلك يتحتم عليها الدفاع عن، أو التنازل، أو تكييف المبادئ المتعلقة بحرية التعبير كجانب من جوانب القرار التجاري المحفوف بالعديد من القضايا القانونية والتجارية والأخلاقية.

وقد بينت حالتين حدثتا مؤخرا البيئة التي تشكل استراتيجيات الدول القومية وبعض المصالح التجارية الكبرى للإنترنت: جوجل (Google) في الصين، وبلاك بيري (Blackberry) في الشرق الأوسط.

جوجل والصين

استمرت شعبية جوجل (Google) في عام 2010 كشركة البحث على الإنترنت الأكثر رواجا عالميا حيث تملك مكاتب في العديد من البلدان وتقدم نتائج البحث في أكثر من 100 لغة. ولطالما كانت سياسة الشركة حول مسألة حرية التعبير واضحة: إن مهمة جوجل (Google) هي 'تنظيم المعلومات حول العالم وجعلها مفيدة وفي متناول الجميع'[49] . ومع ذلك، تواجه جوجل طلبات من العديد من الدول لإزالة أو الحد من المعلومات، بما في ذلك البرازيل وألمانيا والهند والولايات المتحدة، وتسعى إلى الامتثال كليا أو جزئيا50.[50] ومن وقت لآخر، تثير قرارات جوجل الجدل، من أبرزها علاقة جوجل مع الصين، التي توضح التلاعب بحرية التعبير على الإنترنت.

حتى عام 2006، لم يكن لجوجل مقر وموظفين في الصين.ومع ذلك، كانت توفر نسخة من Google.com باللغة الصينية للمستخدمين في الصين يمكنهم الوصول اليها بسهولة. في عام 2002، بدأت الصين تمنع الوصول إلى خوادم جوجل (Google’s servers) داخل البلد.كما هو موضح في شهادة جوجل للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي:

> كان لجوجل الخيار في هذه المرحلة: إما أن نتمسك بالتزامنا بحرية التعبير (ونخاطر بذلك بالانقطاع طويل الأمد عن مستخدمينا في الصين)، أو نتنازل عن مبادئنا بدخولنا السوق الصينية مباشرة ونخضع للقوانين والأنظمة الصينية. تمسكنا بمبادئنا، والذي تبين أنه الخيار الصائب، حيث سمح بالوصول إلى Google.com إلى حد كبير في ظرف أسبوعين.[51]

ومع ذلك، واجهت جوجل المزيد من المشاكل على مدى السنوات الثلاث المقبلة عندما تم حجب الموقع بشكل متقطع أوالتأثير على سرعته في أحيان أخرى. أصبح من الواضح أن الحكومة الصينية كانت تقوم بتصفية وفلترة نتائج البحث. حيث كانت معظم نتائج البحث ترفض أو توجه إلى محركات بحث أخرى تعمل داخل الصين، وكانت تخضع لمتطلبات رقابة صارمة.

في وجه هذه الصعوبات، ولفقدانها لحصتها في السوق لمنافستها الكبرى، بايدو، قررت جوجل في أوائل عام 2006 أن تعكس موقفها ضد الرقابة الذاتية. ففتحت مكاتب في الصين وبدأت Google.cn بالعمل. وبذلك ألزمت نفسها باحترام القيود التي يفرضها القانون والأنظمة الصينية على المحتوى، كما هو الحال في البلدان الأخرى التي تعمل فيها. وفقا لجوجل، اتخذت الشركة هذا القرار لأن وصول المستخدمين إلى

المعلومات بوجود الرقابة أفضل من عدم وصولهم اليها على الإطلاق، إلا أن الكثيرين اتهموا جوجل بوضع مصالحها التجارية قبل التزامها بحرية التعبير.

واصلت جوجل فرض الرقابة التلقائية على نتائج Google.cn حتى يناير من عام 2010 عندما أعلن محرك البحث (search engine) أن الشركة، بالإضافة إلى ما لا يقل عن 20 شركة كبيرة أخرى، قد واجهت هجمات الكترونية متطورة من داخل الصين (الإطار 10.1). أدت هذه الهجمات إلى سرقة الملكية الفكرية لجوجل والوصول غير المرخص إلى البريد الإلكتروني لعشرات من الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، أعلنت جوجل أنها ستوقف الرقابة على نتائج بحث Google.cn وتشغل محرك البحث بدون رقابة، حتى لو كان هذا يعني إغلاق مكاتبها في الصين.[52]

إطار 10.1 جوجل والصين، 2010

في 12 يناير 2010، أعلنت جوجل أنها ستوقف الرقابة على محرك البحث الصيني Google.cn، بعد أن ادعت أنها كانت ضحية لهجوم منشؤه الصين. ادعت جوجل أن هدف المعتدين كان الوصول إلى حسابات نشطاء صينيين في حقوق الإنسان منشئة على Gmail. لم يكن هذا هو الحادث الأول الذي تعرضت له شركات الإنترنت التجارية. في عام 2005، ادعت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) ان الحكومة الصينية استخدمت معلومات من حساب البريد الإلكتروني لمستخدم على ياهو (Yahoo) لتحكم على الصحفي الصيني، شي تاو، بعشر سنوات في السجن. ومع ذلك، في وقت النشر، تبين أن اثنين فقط من حسابات Gmail تم الوصول إليهما، وكانت المعلومات المسترجعة محدودة (مثل العنوان والوقت والتاريخ) وليس المحتوى الفعلي للرسائل الإلكترونية. أعلن محرك البحث أيضا أن حسابات العشرات من نشطاء حقوق الإنسان المستخدمين ل Gmail والمقيمين خارج الصين يدخل اليها طرف ثالث بشكل روتيني عن طريق خدع سرقة المعلومات الخاصة (phishing scams) أو البرامج الضارة (malware) التي توضع على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمستخدمين (دروموند 2010).

أطلقت جوجل النسخة الصينية من محرك البحث في عام 2006 ووافقت على فرض الرقابة على نتائج بحث معينة امتثالا لشروط وأنظمة الحكومة. وقد انتقد الدعاة لحقوق الإنسان والمدافعين عن الإنترنت محرك البحث لامتثاله لقيود الصين على حرية التعبير. جادلت جوجل في ذلك الوقت، أنه على الرغم من أن الرقابة تضر بمهمتها بشكل كبير، عدم تقديم أي معلومات على الإطلاق لخمس سكان العالم يعتبر أشد وطأة (ماكلولين 2006).

حتى لو كانت Google.cn تقوم بالفلترة امتثالا للأنظمة الصينية، حتى تصريحها الأخير لم تكن تخضع Google.com لنفس النوع من الرقابة كغيرها من محركات البحث والمواقع الصينية، وكان يمكن للمستخدمين من الصين الوصول إليها نسبيا (كانافاس 2005).[53] على الرغم من أن جوجل تستخدم قضايا حقوق الإنسان كمبرر لوقف الرقابة على نتائج البحث في الصين، الا أن هناك تكهنات حول الدوافع الكامنة وراء هذا التصريح. وقد جادل البعض بأن هذا القرار كان خطوة غير مسبوقة من قبل Google لتحسين سمعتها في الغرب، وخاصة في أوساط المجتمع الأوروبي حيث المخاوف بشأن قضايا الخصوصية في تزايد (موروزوف 2010).[54]

كانت ردود الفعل على تصريح جوجل متباينة. أعلن الكونجرس الأمريكي بدء تحقيق في الهجمات الالكترونية (cyber-attacks). قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، خطابا حظي بتغطية إعلامية جيدة حول حرية الإنترنت وأشارت إلى تصريح جوجل طالبة الشفافية من الحكومة الصينية. وأبرزت أن لدى الولايات المتحدة والصين وجهات نظر مختلفة حول حرية المعلومات على الإنترنت.[55]

ردت وسائل الاعلام الصينية باتهام جوجل والحكومة الأمريكية بمحاولة استخدام الإنترنت لفرض القيم الغربية في جميع أنحاء العالم. وعرضت الصلة بين قرار جوجل التجاري وسياسة حرية التعبير على الإنترنت على صحيفة شعب الصين الالكترونية (China's People's Daily Online) على أنها خطوة مسيسة لقرار تجاري.[56]

في مارس 2010، توقفت جوجل عن مراقبة خدمة البحث لديها. ومنذ ذلك الحين، يتم توجيه المستخدمين الذين يزورون Google.cn إلى Google.com.hk، حيث تقدم Google نتائج بحث في اللغة الصينية المبسطة، لا تخضع للرقابة، عبر خوادم موجودة في هونج كونج. وبما أن القيود التي تفرضها الصين على المحتوى لا تنطبق على الخدمات في هونغ كونغ، وجدت جوجل أن هذا الحل يتفق مع القانون الصيني. ووافقت الصين على ذلك.

وأبرز إعلان جوجل بعض اللاعبين الآخرين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، بينما نقلت جوجل خدمات البحث إلى هونغ كونغ، أعلنت في الوقت نفسه عن نيتها لمواصلة أعمال البحث والتطوير في الصين واستمرار مبيعاتها في البلاد.[57] وهكذا ربطت بين مساهمتها في الاقتصاد الصيني كصاحب عمل وقدرتها على العمل في البلاد بحد أدنى من التقييد، لتضم بذلك موظفيها إلى هذه اللعبة. ووضح بيان جوجل دور موظفيها حيث ذكر أن 'الدافع وراء هذه القرارات وتنفيذها كان من قبل المديرين التنفيذيين في الولايات المتحدة، ولا يمكن أو يجب اعتبار أي من موظفينا في الصين مسؤولا عنها'.[58]

الخصوصية مقابل الأمن القومي: بلاك بيري

واجهت الشركة الكندية للبحوث المتخصصة في الهواتف الذكية ((Research in Motion (RIM)، مصنعة جهاز بلاك بيري Blackberry ضغوطا من الحكومات في جميع أنحاء العالم للسماح لها بالحصول على المعلومات التي يتم إرسالها واستقبالها من أجهزة بلاك بيري المستعملة بكثرة. وقد جادل ممثلي الحكومة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واندونيسيا والهند والبحرين أن تشفير شركة RIM لرسائل بلاك بيري يشكل تهديدا للأمن القومي وأن نقل البيانات إلى خوادم RIM في الخارج يضع الرقابة على هذه البيانات خارج نطاق المنظمين المحليين وتطبيق القانون. وهددت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بإيقاف تشغيل خدمات بلاك بيري داخل حدودها الوطنية إذا تعذر على شركة RIM العثور على حل تقني يمكن أجهزة الأمن من مراقبة اتصالات بلاك بيري.

الضغط على RIM للسماح بمراقبة الاتصالات معقد لعدة عوامل. فمن أكثر اسباب رواج البلاك بيري هو طريقة التشفير المستخدمة، والتي تم تصميمها لجعل برامج المحادثة فيها أقل عرضة للرقابة، حتى من قبل RIM. الا أن الضغوط التي تواجهها الشركة من السوق، يدفع RIM نحو الرقابة التقنية، حيث سبب تهديد الحكومات بإيقاف عمل هذه الأجهزة هبوطا لأسهم الشركة، خصوصا بظهور أخبار حول توفرالحلول التقنية للرصد.[59] كما تعتمد RIM أيضا على مقدمي الخدمات في الدول الأخرى لتوفير الاتصال الخلوي لأجهزة البلاك بيري. لذا تتولد الخلافات بين الاثنين حين يكون مقدمو الخدمات تحت سلطة وضغوط الهيئات الحكومية.

الضغط الحكومي للحصول على مفاتيح التشفير ليس بالجديد، كما أنه ليس محصورا بالأقاليم التي تمارس حاليا الضغط على RIM. أنصار التشفير القوي يشيرون إلى عيب جوهري في الحصول على هذه المعلومات حيث أنها تتطلب مفتاح خاص لفك التشفير. تتطلب هذه العملية إعطاء المفتاح الخاص لطرف

ثالث لفك تشفير المعلومات حتى يستطيع الدخول اليها كلما دعت الحاجة، مثل المخاوف المتعلقة بالأمن القومي. ولكن إدخال طرف ثالث يحول حماية هذا التشفير من تحد تكنولوجي إلى تحد اجتماعي وسياسي أكبر.

يجب وضع الإجراءات والأنظمة والقوانين والمراجعات، وتطبيقها والوثوق بها لضمان سلامة خصوصية المعلومات. لطالما واجهت نظم مفاتيح التشفير مقاومة شديدة وفشل تكنولوجي، مثل محاولات إدخال المعالج الخاص بالمستقبل كليبر (Clipper Chip) (إطار 10.2).

إطار 10.2 المعالج الخاص بالمستقبل كليبر (Clipper Chip)

تم إطلاق مبادرة المعالج Xrenchhhes during the past 4 years ement, Communication, Public Infoprmation, الخاص بالمستقبل كليبر (Clipper Chip) من قبل الحكومة الأمريكية في عام 1993. كان القصد منها توفير رقائق الكترونية لتوفير قنوات اتصال امنة من خلال تشفير المعلومات بين أي طرفين عن طريق خوارزميات الاتصالات السرية (secret algorithm) التي وضعتها إدارة الأمن الوطني. كجزء من هذه المبادرة، يتضمن كل معالج (Clipper Chip) مفتاح تم توفيره للحكومة الأمريكية ضمن نظام لفك التشفير. أعطى هذا قدر أكبر من الخصوصية للاتصال بين الأفراد مقابل الحماية الكافية للأمن القومي. ادعى النقاد أن النظام فتح المجال للرقابة الحكومية غير المصرح بها على المواطنين. وبينما صرحت حكومة الولايات المتحدة في البداية أن استخدام المعالج سيكون اختياريا، رأى النقاد عرضه كخطوة أولى نحو حظر أشكال أخرى من التشفير، الذي كانت مصدر قلق وكالات الأمن القومي.[60] غير أن الجدل حول المعالج، وتطوير بدائل عامة فعالة، عرقل المبادرة في نهاية المطاف، مما جعل حكومة الولايات المتحدة تعدل عن اعتماده..

الخصوصية والسرية

في تناقض مباشر مع حرية الحصول على المعلومات، يتفق الكثيرون على أن الحفاظ على السرية والخصوصية أفضل في مجالات العمليات العامة. على سبيل المثال، حماية سرية مداولات هيئة المحلفين. ففي هذه الحالة، كشف المعلومات قد يعرض نزاهة أو عدالة الدعوى للخطر. مثل الخصوصية، الحاجة إلى السرية، إذا كانت مبررة، يمكنها التصدي لحرية الإعلام كما يزعم معارضو ويكيليكس (WikiLeaks) حول نشرالمعلومات السرية (إطار 0.3). في الحالات التي تكون فيها البيانات سرية أو حساسة، يمكن أن تشكل الخروقات الأمنية تهديدا كبير لذا يجب أن يقاس مع الجانب المقابل حول تبادل المعلومات الحكومية أو توفير البيانات. كما هو مبين أدناه، هذا أحد الدوافع وراء العديد من الجهود لتحديد المستخدمين بشكل أفضل، كالتعرف على الشخص الذي قام بنشر أو تناقل عبر البريد الالكتروني معلومة معينة كان من المفروض أن تبقى سرية.

الحماية ضد البرمجيات الخبيثة

من الطبيعي أن يرغب المستخدمون الذين يخشون البرامج الضارة، مثل الفيروسات أو الرسائل غير المرغوب فيها، بمنع المتسللين أو ما يسمو بقراصنة الكمبيوتر (hackers) الذين يسعون إلى ارسال الفيروسات إلى أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. قد يحتاجون أيضا إلى معلومات أفضل حول من يرسل لهم

بريد إلكتروني أو يطلب اللإتصال معهم عبر مواقع الشبكات الاجتماعية. هنا يكمن دافع آخر للتعرف على الشخص الذي يقدم مرافعة أو يطلب رابطا: هل هم الأشخاص الذين يقولون أنهم هم؟ يرغب بعض المستخدمين بمعرفة مع من يتكلمون في معظم الحالات. هناك حلول لتحديد 'البرامج الضارة' من خلال الحصول على المعلومات، على سبيل المثال، عند الطلب من المستخدم إنزال برامج على جهاز الكمبيوتر الخاص به (الإطار 10.3).

إطار 10.3 منع البرامج الضارة (StopBadware)

مشروع واحد، يسمى StopBadware، يسعى لاستخدام العديد من تقنيات الويب لمراقبة من قد ينشر البرامج الضارة. على سبيل المثال، إذا طلب من مستخدم تحميل برنامج على جهاز الكمبيوتر يقوم StopBadware بإعلام المستخدم عن هذا البرنامج، مثل: منذ متى يستخدم هذا البرنامج؟ وعدد أجهزة الكمبيوتر التي قامت بتحميله. ظهر حديثا برنامج يتم ادخاله عن طريق تثبيت قطعة على أجهزة الكمبيوتر، لكن مخاطره أعلى، حيث يجعل المستخدمين يتخذون قرارات دون معرفة دقيقة لهوية المزود. أما مشروع StopBadware فهو يسعى إلى تقديم خدمات أخرى، مثل وظيفة تبادل المعلومات، حيث يمكن الإبلاغ عن البرامج والخدمات المشبوهة أو السيئة.

المصدر: http://stopbadware.org/

يظهر بشكل متزايد اهتمام الجهات الفاعلة على الإنترنت، جيدة كانت أم سيئة، بمراقبة استخدام الإنترنت لتمييز مقدمي البرامج الضارة و الحماية من الرسائل غير المرغوب فيها. إذا ما تمت مراقبة الإجراءات وتتبع وتعقب السلوكيات على الإنترنت، يمكن للمجتمعات المستخدمة منع الأشخاص من الوصول إلى محتوى معين أو نشره. يسمح في كثير من الدول مراقبة الإنترنت في ظروف محددة من قبل المكلفين بتطبيق القانون ووكالات الاستخبارات وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب (الإطار 10.4).

إطار 10.4 أساليب رصد الإنترنت وضغط الحركة على الشبكة (Web Traffic)

- **اعتراض الاتصالات عبر نظم اتصالات سلكية ولاسلكية (مثل الكمبيوتر) وإفشاء المعلومات لطرف ثالث على حساب الأمن القومي، ومنع أو احتجاز جريمة خطيرة، أو حماية اقتصادي البلد.[61]**
- **الدخول والتسجيل وحفظ وإعطاء المعلومات حول المواقع التي تمت زيارتها، رسائل البريد الإلكتروني التي تم استلامها، أو التطبيقات التي تم استخدامها.[62]**

المصدر: براون (2008).

الأمن الوطني: مكافحة التطرف والإرهاب

خلق استخدام الإنترنت في الأنشطة الإرهابية، بدءا من الجهود الرامية إلى دعوة الشباب إلى التطرف، إلى إدارة المصالح المتطرفة، دافعا جديدا وراء الجهود المبذولة لمراقبة الإنترنت وتحديد المستخدمين (إطار 10.5). ومع أن الإجراءات المتبعة للتحقيق في الخطاب عبر الإنترنت كمن يخاطب من وماذا يقول، ليست في حد ذاتها تهديدا لمعظم المستخدمين للإنترنت، إلا أنها يمكن أن تؤثر سلبا على الاستخدام المشروع للشبكة.

إطار 10.5 الهويات على الإنترنت: جزء من صورة أكبر

القضايا المتعلقة بموضوع الهويات على الإنترنت معقدة وبالغة الأهمية، إلا أن معالجتها يجب أن تأتي ضمن البيئة الكاملة التي تشملها. يمكن أن تولد التغييرات في طرق التعامل مع الهوية على شبكة الإنترنت عواقب غير مقصودة، مثل تهديد قيمة الإنترنت كمجال جديد للتعبير الديمقراطي والمساءلة. لذا كان لا بد من تنظيم عدد من المؤتمرات ومجموعات العمل لمعالجة هذه القضايا.[63] لكن المشكلة هي أنه لا يوجد مستوى أو معيار واحد للهوية لتناسب جميع الأنشطة. فعلى سبيل المثال، حرية التعبير غالبا ما تتطلب عدم الكشف عن الهوية، بينما تحتاج العديد من الأنشطة الأخرى والخدمات تعريفا للمستخدم. ومع أن هذه القضية بالغة الأهمية، لا يتفق الجميع على ما أسموه بالنقاش حول 'إبقاء هوية المستخدم مجهولة أو محاسبته'[64] في معظم الأحيان تكون الحاجة فقط للتأكد أن للشخص الحق في الحصول على الخدمة، مثل أن يكون فوق سن معينة. لذا يجب على أنظمة الهوية على الإنترنت تطبيق هذه المتطلبات الواسعة النطاق وأن لا تطبق مستوى أعلى من التعريف اللازم لخدمة معينة. قدم احد المجالس الاستشارية الأوروبية المعني بالتعريف التوصية التالية:

> 'يجب أن تعطي المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الصناعية، أولوية كبيرة لوضع إطار مشترك للاتحاد الأوروبي لإدارة مواضيع الهوية والتصديق لتضمن الامتثال للإطار القانوني حول الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، حيث يسمح لمجموعة كاملة من الأنشطة ايتداءاً من الإدارة العامة أو المصرفية التي تتطلب مصادقة شديدة، إلى أنشطة الويب البسيطة التي لا تحتاج إلى الكشف عن الهوية' (ريسيبتيس 31 :2009).

قد يريد بعض التقنيين نظاما واحدا لتحديد المستخدمين حيث يسهل تصميمه وتنفيذه. لكن في الواقع تدعو الحاجة إلى مستويات مختلفة من التصديق وتحديد الهوية، تبعا للظروف. لذا فإن فكرة معيار تقني واحد على الإنترنت تسبب اشكالية.

11. الملخص والخاتمة

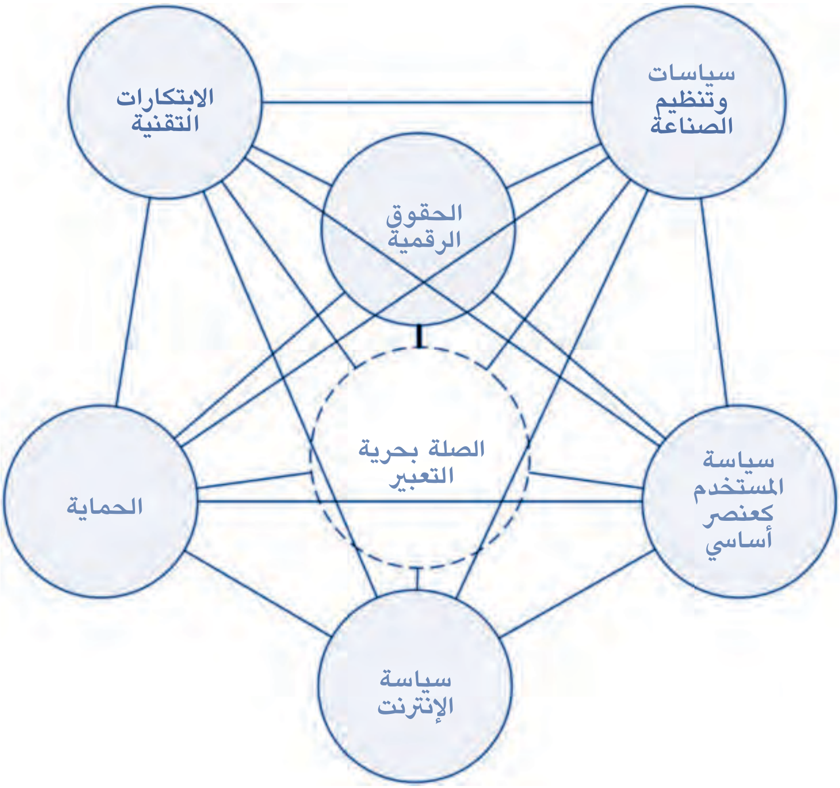
البيئة المشكِلة لحرية التعبير

يتناول أصحاب المصلحة على الإنترنت، بدءا من الهيئات الحكومية والتنظيمية إلى مقدمي خدمات الإنترنت ودعاة المجتمع المدني، موضوع معالجة القضايا المرتبطة بحرية التعبير عبر الإنترنت على نحو متزايد. وقد أبرز هذا التقرير تعدد قضايا السياسات المشكلة لحرية التعبير على الإنترنت في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، تعد مكافحة البريد غير المرغوب فيه والفيروسات احد الحلول المنطقية المقبولة التي يستخدمها مزودي خدمات الإنترنت لرصد الحركة على الشبكة من أجل حماية المستخدمين. ومع ذلك، تدعو العديد من القضايا الأخرى كالقذف والتشهير وحماية الملكية الفكرية، إلى توفير قدر أكبر من السيطرة على المحتوى على الإنترنت بطرق تؤثر جوهريا على الجهات الفاعلة المتعددة، بدءا من أصحاب المواقع والمستخدمين والمدونين إلى مزودي الخدمات. كما أن العواقب التي تترتب على من يتعدى على أي من هذة القوانين تدعو للمقاضاة مما يمكن أن يقيد حرية التعبير بنحو غير متناسب.

يبدو أن الرقابة على شبكة الإنترنت، كما يتضح من خلال التصفية المحلية للمحتوى، أكثر قبولا على نطاق واسع، حتى داخل الدول ذات التقاليد الديمقراطية الليبرالية. حيث اعتبرت المخاوف حول قضايا مثل حماية الطفل والحشمة والاحتيال عبر الإنترنت كافية لتبرير فرض قيود على حرية التعبير. هذا لا يعني أن هذه الاعتبارات ليست مهمة لتعالج في العصر الرقمي، فعلى سبيل المثال، القضاء على نشر الصور الاباحية للاطفال على الإنترنت هدف متفق على أهميته عالميا. ومع ذلك تشير أبحاثنا إلى أن الاعتماد المفرط على فصل المستخدمين أو تصفية المحتوى يمكن أن يقوض بشكل خطير الجوانب الأساسية لحرية التعبير دون حل المشكلة الأساسية المتعلقة بسياسة استخدام الإنترنت، ما لم يتم أخذ البيئة العامة للسياسات واللوائح في الاعتبار لتحقيق التوازن بين الأهداف المتعارضة. إن حماية بعض الحريات وحقوق الإنسان غالبا ما يؤثر مباشرة وبشكل فوري على الحقوق والحريات الأخرى. وهكذا، بالحفاظ على احدى الحريات يمكن أن نحد من حرية أخرى. لذلك فإن الحل لتحقيق التوازن بين هذه القيم والمصالح المتضاربة لا يتم إلا من خلال التفاوض والتحليلات القانونية التنظيمية التي تختلف عبر الحدود الوطنية، إن لم يكن محليا. يتطلب حل هذه المسائل المتوازنة نظرة واسعة للبيئة الشاملة للسياسات واللوائح المشكلة لحرية التعبير (الشكل 9).

يعيد تطور التقنيات الجديدة وإمكانية الحصول عليها تعريف حرية التعبير والحق في الاتصال في نواح كثيرة. وبينما يشكل التقدم الحديث للإنترنت تحديا لحرية التعبير، يقوم بتمكينها في الوقت ذاته. في يومنا هذا، نشهد ظهور نوعين من التصفية تطبق بدرجات متفاوتة في دول ومناطق مختلفة من العالم: 1) تصفية لحماية قيم مواطن آخر، مثل حماية الخصوصية أو الأطفال، و2) تصفية لفرض نظام سياسي أو أخلاقي معين، كما هو الحال في المراقبة الحكومية أو القمع السياسي. في حين أن هذه الأهداف ليست دائما واضحة أو سهلة التمييز، إلا أنها تسهم في تقبل التحكم في محتوى الإنترنت، بناء على الدوافع التي تستند إليها. يمثل هذا في حد ذاته تحولا كبيرا من الرفض الشامل للرقابة في عصر وسائل الإعلام العامة والسنوات الأولى من شبكة الإنترنت.

الشكل 9 البيئة الداعمة لحرية التعبير والاتصال



من الضروري أن يزيد إهتمام المزيد من الهيئات الدولية والعلماء في هذه المواضيع. حيث أن فوائد حرية التعبير وحرية الاتصال غير المتحفظة هائلة. هناك العديد من الطرق للتخفيف من المخاطر في مجتمع منفتح، ونادرا ما تكون التصفية أو الرقابة الحل الأكثر فعالية. وقد أدخل هذا التقرير إطارا مفاهيميا جديدا وأوسع لمناقشة الاتجاهات القانونية والتنظيمية التي تشكل حرية التعبير على الإنترنت في جميع أنحاء العالم – حيث أصبحت الحريات الأساسية ترتبط بشبكة الإنترنت على نحو متزايد. ويحدونا الأمل أن يركز مثل هذا الإطار المفاهيمي مزيد من الاهتمام على ما يلي: 1) تحديد وتوضيح تنوع الممثلين والأهداف والاستراتيجيات المرتبطة التي تؤثر على حرية التعبير والاتصال؛ 2) تيسير حوار ونقاش أكثر شمولا وترابطا حول بيئة الخيارات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على حرية التعبير على الإنترنت، و 3) خلق المجالات التي تمكن البحوث التجريبية من دعم المناقشات حول السياسة والممارسات.

توصيات للبحوث والسياسات والممارسات

إن مراجعة وتحليل البحوث السابقة والمؤلفات ذات الصلة توفر أساسا لتوصيات تتعلق بالسياسات والبحث والممارسات. لذا ينبغي لليونسكو وأنصارها مراعاة ما يلي:

مواصلة الجهود الرامية إلى توفير الدعم لتوسيع العالمية للإنترنت

من أهم التطورات الإيجابية لدعم حرية التعبير هو دور شبكة الإنترنت في تمكين إيصال المعلومات إلى جميع أنحاء العالم. وقد مكنت شبكة الإنترنت والويب الأفراد من الإتصال محليا ووطنيا ودوليا بطرق يمكن أن تخلق أشكالا جديدة من المساءلة الديمقراطية (دوتون 2009). لم تحقق العديد من الدول حتى الآن مستويات عالية من استعمال الإنترنت، كما هو الحال في آسيا، ولكنها مع ذلك شهدت تحول عدد كبير من الأفراد إلى عالم الإنترنت. ومع تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت أصبح وسيلة هامة للمعلومات والإتصال في هذه الدول.

ومع ذلك، فإنه من الضروري دعم الجهود الرامية إلى تطوير الإنترنت من خلال إنشاء بنية تحتية جديدة، مثل نشر كابلات الألياف البصرية تحت البحر في شرق أفريقيا، أو زيادة الوعي في المدارس حول الوسائط المتعددة وكيفية استخدامها. في أول خطاب له بعد استقالته كرئيس للوزراء من المملكة المتحدة، تحدث غوردون براون من عاصمة أوغندا، قائلا: '... أعتقد حقا أن الانتشار السريع لاستخدام الإنترنت في أفريقيا يمكن أن يسبب تحولا في التجارة والتعليم ومسائلة السلطة السياسية في البلاد.'[65] تتطلب هذه الرؤية اهتماما عالميا لتحقيق التوازن بين القيم المتعارضة المتعلقة بالوصول إلى الإنترنت بطرق تحمي حرية التعبير والاتصال.

يمكن للمساعي الأخرى التي تدعم نمو الإنترنت متعدد اللغات، مثل العمل على إدخال محتوى باللغة المحلية وترجمة كل ما له صلة، أن تعزز تبادل الأفكار والحوار بين الدول، مما يساعد على دعم حرية التعبير على الإنترنت. ليتمتع الجميع بالحق في حرية التعبير، يجب الإعتراف بقدرة الإنترنت على تعزيز هذه الحرية واتخاذ التدابير اللازمة لجعل الإنترنت متوفر للجميع.

الاعتراف بالإنترنت كساحة جديدة للدفاع عن القيم الديمقراطية

أصبح يشكل الإنترنت مصدرا لكنوز المعلومات والخبرات في جميع أنحاء العالم، ولكنه في الوقت نفسه يهدد بعض القيم كالخصوصية والسمعة الشخصية وحرية التعبير. وسيركز النقاش حول القيم الإنسانية الأساسية بشكل متزايد على شبكة الإنترنت كما هو الحال مع وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الاتصال المباشرة. إن هذه ليست بظاهرة مؤقتة، ولكن بداية للإعتراف بأنه من الآن فصاعدا ستعتمد الاتصالات بشكل متزايد على الإنترنت على كافة المستويات لوسائل الإعلام المتعددة، من المستوى المحلي المفرط إلى المستوى العالمي.

استئناف الجدل حول النماذج التنظيمية المناسبة

على الرغم من المطالبات المنادية بحرية التعبير في جميع أنحاء العالم، تستمر الشكوك حول ما يشكل النموذج التنظيمي الأكثر ملائمة لتنظيم شبكات المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بها. إن هذا النقاش دائر منذ 1970، عندما بدأت الرؤى لمستقبل الحوسبة تقوض النماذج القديمة من وسائل الإعلام. وقد أثارت بنية الإنترنت المتميزة العديد من الأسئلة والتحديات للنماذج التنظيمية القائمة، المصممة للناقلات المشتركة ووسائل الإعلام التقليدية. ومع انتشار الإنترنت عالميا بفضل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وشبكات الألياف عبر القارات، حيث أصبح أكثر أهمية للمشهد الإعلامي الذي لا يمكن أن ينفصل عنه، يبدوا أن تطبيق الأطر التنظيمية القديمة على شبكة الإنترنت قد استمر دون مناقشة كافية للآثار المحتملة. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح تنظيم 'شبكة الشبكات' هذه ممكنا بفضل تطور أدوات واستراتيجيات التصفية والرقابة.

هنا يأتي السؤال: هل يجب أن تنظم شبكة الإنترنت كما لو كانت صحيفة أو إذاعة أو شبكة نقل موحدة؟ أم ينبغي أن تتبع إطار تنظيمي جديد، وهو الحل الأمثل للمضي قدما(دي سولا بول عام 1983، دوتون 1999، فريس 2005)؟اعتبر البعض أنه من غير الجائز أو الممكن تنظيم محتوى الإنترنت، وهو موقف طوره ايثييل دي سولا بول (1983) في بحثه حول النص المرئي. غير ممكن، لأن إنتاج المحتوى واستهلاكه على شبكة الإنترنت بطبيعته منتشر ولا يمكن السيطرة عليه مركزيا أو فرض الرقابة عليه. وغير جائز لأن أجهزة الكمبيوتر تعتبر صحف المستقبل وبالتالي يجب أن تتمتع بنفس حرية الصحافة.

تمشيا مع هذه الأطروحة، يجادل العديد من الأميركيين حول وجوب تعميم التعديل الأول للولايات المتحدة بحذافيره على الإنترنت. ودعمت المحاكم الأمريكية وجهة النظر هذه، بحجة أن عوامل مثل طبيعة انتشار البث، والتي تبرر تنظيمه، 'غير موجودة في الفضاء الإلكتروني' (المحكمة العليا الأمريكية 1997). واستنادا إلى هذه الأسس المنطقية، قامت العديد من الدول، حتى تلك التي لا تملك سياسات أو تقاليد تتماشى مع التعديل الأول للولايات المتحدة، بالحد من التنظيم الحكومي للإنترنت، مما جعله أحد أكثر وسائل الإعلام انفتاحا لحرية التعبير. هناك حاجة لإجراء المزيد من النقاش والحوار المستنير لوضع نموذج تنظيمي مناسب للإنترنت لضمان حماية وتطور ثقافة مفتوحة وحرة على الإنترنت.

تعزيز وتوضيح الآليات الدولية لإدارة الإنترنت

تواجه الشبكات العالمية، كشبكة الإنترنت، العديد من العوامل التي لا تؤثر بالقدر نفسه في الشبكات الوطنية والمحلية. على سبيل المثال، جعل الجهل بمسائل الحكم والتنظيم، فضلا عن القضايا التي تنتشر بين دولة وأخرى، من الصعب جدا حماية حرية التعبير بشكل فعال في مجتمع المعلومات (غرو 2009). جعلت التكنولوجيا الحديثة النتاج المعلوماتي والثقافي سلعة قيمة في السوق العالمية بطريقة يمكن أن تؤدي إلى فرض قيود على حرية التعبير (بالكين 2008). فمثلا، وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يفرض قانون حماية حقوق المؤلف قيودا جديدة على حرية التعبير كما ذكرنا سابقا في هذا التقرير. وفي حالات أخرى، أدى الجدل حول السلطة القضائية للهيئات القائمة التي تحكم الإنترنت، مثل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ICANN، إلى مطالبت الدول بالسيادة في مجالات تسجيل النطاق وإدارة الإنترنت عموما. وعلاوة على ذلك، فقد منعت الاختلافات الدولية في معايير الأحكام حول حرية التعبير على الإنترنت، كلا من هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) ومنتدى حوكمة الإنترنت (IGF) عن اتخاذ مواقف أقوى لحماية حرية التعبير على شبكة الإنترنت (Nunziato 2003).

يبدو أن ظهور حوكمة الإنترنت الوطنية والمبادرات التنظيمية يعتبر ردا على فشل المؤسسات الدولية للقيام بدور أكثر فعالية. ومع ذلك، حيث أنه ليس للإنترنت حدودا سياسية لذا فإن الحوكمة والإدارة الوطنية يمكن أن تخلق تفكيكا على الإنترنت، مما قد يهدد طبيعته الحرة والمفتوحة التي ساعدت في سرعة انتشاره في جميع أنحاء العالم. لذلك دعت الحاجة إلى إطار عمل أقوى، يشمل العديد من أصحاب المصلحة، لإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون لأصحاب المصلحة المعنيين في حرية التعبير دور في عملية إدارة الإنترنت للحفاظ على الحق في حرية التعبير على الإنترنت والاتصال. وبالتالي يجب النظر في إنشاء فريق عمل دولي خاص لحرية التعبير من أجل دعم وتمثيل هذه الجهات المعنية في إدارة الإنترنت.

تحسين مراقبة تصفية الإنترنت في جميع أنحاء العالم

أجرت مبادرة الشبكة المفتوحة (OpenNet Initiative) ومجموعات بحثية أخرى، أبحاثا رائدة تركز على رصد التصفية وحجب المواقع على مر الزمن وعبر الولايات القضائية. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان لم يتم دراستها بعد، واستدامة هذا البحث غير واضحة، خاصة إذا توسع لعدد أكبر من الدول. ينبغي

تخصيص المزيد من الموارد لبرنامج الرصد العالمي لتصفية الإنترنت والرقابة. يعد هذا شرطا ضروريا لمناقشة أكثر اطلاعا حول سياسة وتكنولوجيا التصفية وأثرها.

فهم المواقف العامة والتوقعات المتغيرة

تؤثر عوامل كثيرة على تكوين تجربة الأفراد والشعوب فيما يتعلق بحريةالتعبير والاتصال. يستشعر الناس قدرا أكبر من حرية التعبير، حتى في الدول ذات التصفية الشديدة. وربما يعود هذا إلى فتح الإنترنت لقنوات جديدة للاتصال. حيث سيوفر الإنترنت للأفراد اختبار نتائج فنية وتاريخية في جميع أنحاء العالم. لذلك، يجب القيام بالمزيد من الأبحاث للاستفادة من المقارنات الوطنية والطولية للمعتقدات والمواقف والإجراءات حول حرية التعبير. هل يعتقد الناس أن لديهم حرية أكثر أو أقل للتعبير على الإنترنت؟ ما هو أساس مواقفهم ومعتقداتهم؟ ماذا تعني لهم حرية التعبير بالضبط؟ وقد قدم بحث ويب2 (waste in progress 2 (WIP2)) عملا في هذا المجال وقد تم مؤخرا طرح هذا الموضوع في مسح البي بي سي BBC العالمي لعام 2010. وينبغي تقييم هذه الجهود التجريبية وصقلها حتى تستمر وتلاقي الدعم اللازم.

رصد وتوثيق نشر المبادرات القانونية والتنظيمية

يتوجب العمل على رصد وتوثيق أكثر انتظاما للتحديات القانونية التي تختبر حرية التعبير على الإنترنت في ولايات قضائية مختلفة، فضلا عن المبادرات القانونية والتنظيمية التي تقوم بخلق هذه القضايا. وهذا سوف يساعد على تحديد العوائق التي يواجهها الناس في التعبير عن آرائهم بحرية على الإنترنت وكيف ينبغي تشكيل الأطر القانونية والتنظيمية من أجل التشجيع على وجود شبكة إنترنت حرة ومفتوحة. يجب أن يكون نطاق هذا العمل واسعا مثل البيئة المشكلة لحرية التعبير الموضحة في هذا التقرير.

إدخال مفهوم التشاور مع المواطن واتخاذ القرار

ينبغي لجميع الجهات الفاعلة المعنية بالسيطرة على المحتوى في العصر الرقمي بحث طرق إشراك المواطنين بشكل أكبر في عمليات صنع القرار المرتبطة باستخدام وإساءة استخدام أنظمة التصفية على الإنترنت (كما أشارت بامبوير2008أ، ماكنتاير وسكوت 2008). ويمكن استخدام مداخلات المستخدمين لجمع المعلومات حول المواد غير اللائقة وأيضا حول عمليات التصفية المشكوك فيها. فعلى سبيل المثال، تمكن أزرار الذعر (panic buttons) الأطفال، على بعض المواقع، من أن يبلغوا عن أي تفاعل يخيفهم على الإنترنت. هل يجب أن يكون للناس القدرة على الإبلاغ عن الحالات التي يشعرون فيها بأن وصولهم للمعلومات قد تم حظره أو انتهاكه؟ تشجيع مثل هذه المشاورات بين المواطنين، بالإضافة إلى استخدام الأدوات اللازمة، يمكن المستخدمين من إبداء آرائهم والمشاركة في عمليات تشكيل مستقبل الإنترنت.

نشر الممارسات الجيدة

غالبا ما تقوم بعض الإجراءات التي تهدف إلى الحماية من محتوى معين غير مرغوب فيه مثل بريد الكراهية (hate mail) بتقليل أهمية الحق في حرية التعبير. وينبغي على المنظمات مثل اليونسكو تسهيل الجهود الرامية إلى تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تدعم الممارسات الجيدة في تنظيم حرية التعبير والاتصال. وبعبارة أخرى، إذا كان لا بد لهذا التنظيم أن يحدث، ينبغي أن نحدد بعض المبادئ الأساسية التي يمكنها تقليل الضرر، مثل الشفافية في الممارسات، وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة وإعطاء المواقع التي هي على القائمة السوداء حق الاستئناف. يوضح هذا التقرير أن حرية التعبير

والاتصال يجب أن تكون متوازنة مع القيم والمصالح المنافسة لها في كثير من الأحيان. وغالبا ما يكون هناك تضارب في المصالح لا يحل ببساطة عن طريق زيادة الشفافية، بل يستلزم وسائل قضائية وتشريعية أو طرق سياسية أخرى للحكم في هذه الخلافات.

تعزيز المواقف المتوازنة عوضا عن المطلقة في الساحة العالمية

من المهم بحث وتعزيز النقاش حول التوازن بين حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى في عالم الإنترنت، مثل حماية الملكية الفكرية والخصوصية والطفل. هناك تفاوت بين الدول والثقافات في ترتيب أولويات القيم والمصالح المختلفة. إن وجود توازن مقبول، محليا وعالميا، ليس مهما فقط من حيث المبدأ، ولكنه أيضا مهم بصورة عملية لمستقبل ونماء الإنترنت. ينبغي فتح النقاش مع جميع أصحاب المصلحة لتناول القضايا التي يتفق عليها دوليا (كالوقاية من الإساءة إلى الأطفال ومنع نشر الصور الإباحية للاطفال)، لإيجاد أفضل الحلول لمعالجة هذه القضايا مع تقليل القيود المفروضة على حرية التعبير.

تتبع تقنيات التصفية وقطع الاتصال

لقد شهدنا تقدما في التكنولوجيات التي تدعم تصفية المحتوى ومراقبة المستخدمين بهدف قطع الاتصال، ويمكن لظهور أدوات أفضل المساعدة في تمكين حرية التعبير من خلال تصفية المحتوى بشكل أكثر دقة وفقا للمعايير المحلية أو الوطنية. في وقت سابق من تطور تكنولوجيات التصفية، كانت الأدوات بدائية حيث قد تمنع مصدرا كاملا من المعلومات، مثل صحيفة أو موقع. لكن الأدوات الأكثر تطورا تقوم بمنع المواد المستهدفة فقط. فعلى سبيل المثال، إذا كان نشر رمز الصليب المعقوف غير قانوني في ألمانيا، هل ينبغي أن تكون تكنولوجيا التصفية قادرة على تحديد أين يظهر هذا الرمز، ثم تقوم بتصفيته، دون أن تحجب جميع المحتوى من هذا المصدر المخالف؟ تاريخيا، كانت التصفية تقوم بحجب المواقع التي لم تكن هدفا للتصفية أو تسهى عن مواقع أخرى كان يجب حجبها (ديبرت وآخرون 2008). يمكن للمرشحات الأكثر دقة أن تحسن الاتصال وتوفر أمانا أكثر للشعوب وتحترم القيم الوطنية. كما يشجع توفر التكنولوجيات الأكثر تطورا للتصفية زيادة استخدامها في مجموعة أوسع من المجالات. بغض النظر عن تأثير هذه التكنولوجيات، من المهم أن نتابع تطورها لتحفيز النقاش حول استخدامها.

قيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات

ويرتبط بذلك ضرورة دعم وتعزيز السلوك المسؤول بين الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما في مجال الأعمال التجارية والصناعة. حيث أن العديد من أكبر شركات التكنولوجيا تلعب دورا هاما في تقديم خدمات الإنترنت في الدول التي تكون فيها حرية التعبير محدودة، ينبغي لليونسكو أن تنظر في سبل لتشجيع هذه الشركات على العمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا، دون مطالبتها بخرق القانون. إن مبادرة الشبكة العالمية (Global Network Initiative) هي إحدى تلك الجهود التي تسعى إلى توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية لأعضائها. وقد وقعت على هذه المبادرة العديد من الشركات مثل ياهو وجوجل http://www.globalnetworkinitiative.org/index.php أحد الخيارات الأخرى المقترحة على نطاق أضيق هي العمل مع الهيئات الصناعية (مثل الرابطة الاوروبية لمزودي خدمة الإنترنت EuroISPA) لمناقشة وتعزيز ومكافأة السلوك المسؤول داخل القطاعات المتصلة بالإنترنت.

تحديد وتحفيز النقاش حول القضايا الرئيسية

نظرا لوضعها الدولي، فإنه اليونسكو تمثل المضيف المناسب لطرح النقاش حول بعض التحديات الصارمة التي تواجه حرية التعبير على الإنترنت. أحد المواضيع الأكثر إثارة للجدال هو تحقيق التوازن السليم لحقوق الملكية الفكرية في المواد الرقمية مع توفير الحقوق التكميلية والمنافسة. تتمتع اليونسكو بخبرة كبيرة في هذا المجال، وبمقدورها جمع أصحاب المصلحة من الصناعات الإبداعية، ومجموعات الفنانين، والمستخدمين، للنظر في التدابير التي تحد أو تشجع حاليا حرية التعبير على الإنترنت.

توسيع التدخل في حوكمة وتنظيم الإنترنت

تعتبر حوكمة وتنظيم الإنترنت في بعض الأحيان هامشية أو لا ترتبط بالحفاظ على، وتعزيز، دور شبكة الإنترنت في المجتمع، حيث أن تعريفها يرتبط بمجالات معينة من إدارة الإنترنت كتعيين أسماء النطاقات. ومع ذلك، فإن أهمية هذه الإدارة والتنظيم كبيرة - إذا تم تصورها بالشكل الصحيح. فهي لا تتعلق فقط بهذه القضايا، بل تتعداها إلى ضبط سلوك المستخدمين، مثل الاحتيال والاتصالات الواسعة، والقضايا التنظيمية التي تشكل استخدام الإنترنت، مثل حقوق الطبع والنشر.

ينبغي على جميع أصحاب المصلحة في الإنترنت أن يشجعوا منتدى حوكمة الإنترنت على توسيع تعريف الحوكمة ليشمل مجموعة كاملة من القضايا المشكلة لتصميم واستخدام الإنترنت وآثارها الاجتماعية. في الوقت نفسه، ينبغي على أصحاب المصلحة رفع أولوية إدارة وتنظيم الإنترنت. وبهذا ستشكل حوكمة وتنظيم الإنترنت تدريجيا كيفية الوصول إلى المعلومات والاتصالات في جميع المجالات حول العالم. ويجدر بالذكر،أن هذا ليس بالوقت الملائم للتهاون أو لتنفيذ الأنشطة المركزية، وإنما لزيادة التركيز على الحوكمة العالمية.

تعزيز البحوث الإضافية

استند هذا التقرير على مراجعة نقدية لبحوث قائمة، وذلك بهدف مناقشة حرية التعبير في إطار أوسع وأكثر واقعية ليشجع مزيدا من البحوث المرتبطة بالسياسات. يأمل المؤلفون ان يشكل هذا الإطار، بالإضافة إلى التقرير الكامل، أساسا لاستطلاع آراء أوسع من مجتمع علماء القانون، والمدافعين عن الحقوق، والباحثين. ينبغي تعزيز التحقيقات الإضافية لتحفيز النقاش حول أحد أهم القضايا في العصر الرقمي.

هناك أولا حاجة إلى مواصلة وتوسيع الجهود القائمة لرصد الاتجاهات العديدة والمتنوعة للتنظيم والقانون والآراء التي أبرزت في هذا التقرير. يقدم هذا التجميع لقطة زمنية تعتمد على الاتجاهات التاريخية، لكنها أيضا توضح مدى سرعت تطور هذه الصور القانونية والتنظيمية. من الضروري أن يقوم تتبع البيئة القانونية والتنظيمية للإنترنت بطريقة عالمية أكثر منهجية وصرامة واستدامة.

وبصورة أعم، من المهم أن نتناول حرية التعبير والاتصال على الإنترنت في سياق أوسع من القيم والمصالح المتحالفة، مثل الخصوصية والتنوع. يمثل إطار هذا التقرير خطوة أولى لتطوير أوسع لأساس الدراسات حول حرية الإنترنت - وليحفز النقاش حول حوكمة وتنظيم الإنترنت، المشكلين لحرية التعبير والاتصال مع ضمان حماية المواطنين والحقوق الأساسية.

الملحق 1 معجم المصطلحات

ARPAnet	الشبكة الأولى لتحويل حزم البيانات والصيغة الأولية للإنترنت، اخترعت من قبل وكالة المشاريع البحثية المتقدمة للدفاع (DARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.
ASCII	الشفرة القياسية الأمريكية لتبادل المعلومات هي مخطط ترميز الحروف مبني على ترتيب الأحرف الأبجدية الإنجليزية. رموزه العددية تمثل النص في أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات، وتستخدمها معظم البرامج الحديثة لترميز الأحرف.
المدونة (Blog):	موقع على الإنترنت، يدار عادة من قبل شخص يزوده بالتعليقات المنتظمة وسرد للأحداث والصور والفيديو. ويميز العديد من المدونات قدرة القارئ على التعليق بشكل تفاعلي على ما يعرض داخل المدونة.
(Clean feed) الإنترنت الآمن:	اسم يطلق على نظام خاص لتصفية المحتوى يدار من قبل مزودي خدمات الإنترنت في المملكة المتحدة وكندا. كما يطلق هذا الإسم أيضا على نظام إلزامي مقترح من قبل الحكومة الاسترالية لتصفية المحتوى. هذه الأنظمة هي المكلفة مكلفة من قبل الحكومات لمحاولة منع الوصول إلى صفحات الويب التي تحتوي على المواد الإباحية، ومنها تلك التي تتضمن صورا للأطفال، وهي تقع خارج البلد لتشغيل نظام التصفية.
لجنة حماية الصحفيين	منظمة غير حكومية مقرها في نيويورك، تعزز حرية الصحافة وتدافع عن حقوق الصحفيين. تأسست في عام 1981 من قبل مجموعة من المراسلين الأمريكان من أصول مختلفة ردا على المضايقات من الحكومات الاستبدادية.
فيروس الكمبيوتر (Computer virus):	تعليمات برمجية تنسخ نفسها بطرق يمكن أن تضر بنظام الكمبيوتر، مثل إبطاء عملياته.
حزم التفتيش العميق	استخدام نظم الكمبيوتر التي يمكنها أن فحص الحزم المرسلة عبر الشبكات باستخدام بروتوكول الإنترنت لتمكن طرف ثالث، غير المرسل والمستقبل، من تحديد جوانب معينة من الاتصال.
الحرمان من الخدمة (Denial of service):	هجوم يؤدي إلى الحرمان من الخدمة يهدف إلى منع الوصول إلى أحد مصادر الكمبيوتر. عادة ما يحدث هذا عند إغراق الجهاز بكمية كبيرة من الطلبات لا تمكنه من الاستجابة أو يستجيب ببطء فلا تتوفر المعلومات بشكل فعال.
إدارة الحقوق الرقمية	مصطلح عام للتقنيات التي تهدف إلى التحكم في الوصول، ويمكن استخدامها من قبل الناشرين، وأصحاب حقوق التأليف والنشر والشركات التي تحاول تحديد استخدام المحتوى الرقمي. يسمى أيضا في بعض الأحيان إدارة القيود الرقمية.
نظام أسماء النطاقات	يترجم اسم النطاق من الأبجدية إلى عنوان بروتوكول الإنترنت الرقمي الخاص به.
فقاعة الدوت كوم أو فقاعة الإنترنت (Dot-com bubble):	فترة مضاربة البورصة المالية بين عامي 1995 و 2000 (مع ذروتها يوم 10 مارس عام 2000 عندما بلغ نازداك (NASDAQ) ذروته عند 5132.52) خلالها ارتفعت قيم الأسهم في الأسواق بسرعة في قطاع الإنترنت والمجالات المرتبطة به.

مبدأ النهاية للنهاية (End-to-end principle) :	هو مبدأ التصميم المركزي للإنترنت، والذي يتم تطبيقه في تصميم النظم الأساسية والبروتوكولات. يقال بأنه ينبغي تحديد عمليات بروتوكول الاتصالات لتبدأ في نقاط النهاية لنظام الإتصالات أو أقرب ما يمكن إلى المصدر الذي يتم التحكم به.
تبادل الملفات (File sharing):	عملية توزيع المعلومات المخزنة رقميا أو توفير إمكانية الوصول إليها (كبرامج الحاسوب والصوت والفيديو والوثائق) للمستخدمين الآخرين.
منظمة دار الحرية (Freedom House):	هي منظمة مستقلة غير حكومية تتولى المراقبة الدولية وتأييد الحريات المدنية. www.freedomhouse.orgwww.freedomhouse.org
حرية التعبير:	يعترف بالحق في حرية التعبير (حرية الخطاب) كحق من حقوق الإنسان المنصوص عليها في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: للجميع 'الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون تدخل، في طلب وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.'
حرية الحصول على المعلومات	يشير هذا الحق إلى حماية الحق في حرية التعبير من خلال حماية الحق في التماس وتلقي أية معلومة. يمكن أن يشير أيضا إلى قانون المملكة المتحدة لحرية المعلومات الذي يمنح الجمهور الحق القانوني للوصول إلى السجلات العامة وتصحيحها، مع مراعاة بعض الاستثناءات. وفيما يتعلق بتكنولوجيا الإنترنت والمعلومات، قد تتعلق حرية المعلومات أيضا بالرقابة، كالقدرة على تقييد الوصول إلى المحتوى الرقمي على شبكة الإنترنت.
مشروع الشبكة العالمية للمجتمعات (Global Network of Societies Project):	يجمع مشروع الشبكة العالمية للمجتمعات فريقا دوليا من الباحثين لاستطلاع العلاقات بين الشبكات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ويستند على فرضية أن الإنترنت يستخدم حتما بطرق تعمل على تحويل المجتمعات، ولكن هذه الطرق تتشكل بتنوع ثقافات العالم - مجموعات من المعتقدات والقيم التي تقوم عليها الاستخدامات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والمنظمات والشبكات. http://www.oii.ox.ac.uk/research/?id=46
الأصوات العالمية (Global Voices):	شبكة إعلام مجتمعي http://globalvoicesonline.org/
السد الأخضر (Green dam):	برنامج للتحكم في المحتوى، طور بموجب توجيه من الوزارة الصينية للصناعة وتكنولوجيا المعلومات. يعد إلزاميا في الصين، أن يكون البرنامج أو ملفات إعداده مرفقة على قرص مضغوط أو محملة مسبقا على كافة أجهزة الكمبيوتر الجديدة التي تباع في البلاد http://en.wikipedia.org/wiki/Green_Dam - cite_note-2

IANA	هي المنظمة التي تشرف على عنوان IP والمستوى الأعلى للنطاق (top-level domain) وتحديد نقطة رمز بروتوكول الإنترنت (Internet protocol code-point allocations)
ICANN	شركة غير ربحية، مقرها كاليفورنيا، مسؤولة عن تعيين الأسماء والأرقام للحفاظ على أمن واستقرار الإنترنت وبقاء إمكانية تشغيله المتبادل.
ICT	مصطلح عام يطلق على التكنولوجيا المرتبطة بالإتصالات عبر الكمبيوتر والإعلام الرقمي.
IGF	منتدى إدارة الإنترنت يدعم الامين العام للامم في تنفيذ ولاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وذلك بعقد منتدى للحوار حول السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين.
عصر المعلومات (Information age):	هي فترة الربع الأخير من القرن العشرين عندما أصبح الحصول على المعلومات أسهل من خلال أجهزة وشبكات الكمبيوتر.
مجتمع المعلومات (Information Society):	هو مجتمع متصل بواسطة شبكات الاتصالات المعقدة التي تتطور بسرعة وتتبادل المعلومات.
دعامة الإنترنت(أو عمود الإنترنت الفقري) Internet backbone:	يشير إلى طرق البيانات الرئيسية في شبكة الإنترنت، بين الشبكات الواسعة المترابطة استراتيجيا والموجهات الأساسية، التي تستضيفها مراكز الشبكة التجارية والحكومية والأكاديمية عالية القدرة.
تصفية الإنترنت (Internet filtering):	يمكن لحكومة ما، أو مزود لخدمة الإنترنت، أو شركة، أو الوالدين من استعمال برامج، إما على أجهزة الكمبيوتر الشخصية في المنزل أو في المؤسسات، لتقييد المحتوى للمستخدمين. ويمكن للمرشح أن يقوم بالتصفية على أساس كلمات محددة أوعناوين البريد الإلكتروني، أو مواقع وعناوين أخرى، ويمكن استخدامه على سبيل المثال من قبل دولة معينة ترغب بمنع المستخدمين داخل حدودها من رؤية موقع إخباري معين على الإنترنت.
حوكمة الإنترنت (Internet Governance):	نم ةعومجم يندملا عمتجملاو صاخلا عاطقلاو تاموكحلا قبطتو روطت .تنترنلإا مادختساو روطت لكش ديدحتل دعاوقلاو ةكرتشملا ئدابملا
بروتوكول الإنترنت	المعايير المستخدمة لتوصيل البيانات عبر حزم الشبكات باستخدام نظام واحد مشترك يطلق عليه اسم IP / TCP.
مؤسسة مراقبة الإنترنت	منظمة غير حكومية مقرها في الملكة المتحدة، يستطيع الجمهور من خلالها تقديم الشكاوى حول المحتوى الذي يعتبر 'غير قانوني' على شبكة الإنترنت.
خادم الإنترنت (Internet server):	جهاز كمبيوتر متصل بالإنترنت بشكل دائم. يمكن لأي مستخدم للإنترنت في العالم الوصول إلى المواقع الإلكترونية المرتبطة بالخادم.

IPv4	التعديل الرابع في تطوير بروتوكول الإنترنت، والبروتوكول الأول الذي انتشر على نطاق واسع. انظر ب IPv6.
IPv6	تعتبر هذه النسخة السادسة الجيل القادم من بروتوكول الإنترنت. حيث يزيد من مساحة العنوان من32 إلى 128 بت (bits) لتوفير عدد كبير من الشبكات والنظم.
ISP	الشركات التي توفر الإتصال عبراللإنترنت للمستخدم.
ITU	هيئة للأمم المتحدة لتنسيق معايير وسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية.
سياحة التشهير (Libel tourism):	يمكن للذين يتعرضون للتشهير من قبل مطبوعة (متوفرة على الإنترنت) أن يقوموا برفع دعوى ضد الناشر أو المؤلف في البلد التي توفر لهم أكبر احتمال للحصول على حكم أفضل، إذا توفرت الظروف. المناسبة(انظر الإطار 8.1)
لجنة ماك برايد (MacBride Commission) :	لجنة أنشئت في عام 1977 من قبل منظمة اليونسكو، نشرت في عام 1980مطبوعة بإسم 'أصوات كثيرة ، عالم واحد' (ICCP1980) والتي أصبحت تعرف باسم تقرير ماك برايد. أصبح هذا التقرير مرجعا رئيسيا للدعوة إلى 'نظام عالمي جديد للمعلومات والاتصال' (NWICO). (انظر الإطار 1.1)
البرمجيات الخبيثة (Malware):	برمجيات مصممة لإلحاق الضرر بأجهزة وأنظمة الكمبيوتر، عن طريق إنزال فيروس على سبيل المثال.
محو أمية الإعلام (Media literacy):	القدرة على الوصول إلى المعلومات وتحليلها وتقييمها وإنتاجها ثم نشرها في أشكال متنوعة ومن خلال وسائل مختلفة. http://www.unesco.org/education/educprog/lwf/doc/portfolio/definitions.htm
IP لنظير إلى نظير أو الند للند (P2P):	هندسة شبكات من نظير إلى نظير مبنية من قبل مشاركين يقومون بتوفير المصادر (مثل طاقة المعالجة أو النطاق الترددي للشبكة)إلى مشاركين من شبكات أخرى، دون الحاجة إلى عقد مركزية مثل الخوادم أو مضيفين مستقرين.
آر إس إس (RSS):	مجموعة متنوعة من أشكال تغذية البيانات تستعمل لنشر الأعمال التي يتم تحديثها باستمرار (مثل عناوين الأخبار). تتضمن تغذية آر إس إس النص والبيانات الوصفية مثل تواريخ النشر والتأليف.
سكايب (Skype):	برنامج تطبيقات يسمح للمستخدمين بإجراء مكالمات صوتية، وارسال رسائل فورية، ونقل الملفات وعقد اجتماعات مرئية وصوتية (video conferencing) عبر الإنترنت.
خدمة الشبكة المجتمعية (Social network service):	خدمة على شبكة الإنترنت توفر الأدوات اللازمة لبناء الشبكات الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية بين الناس. إحدى خدمات الشبكة الاجتماعية، تحوي ملفا شخصيا لكل مستخدم، بالاضافة إلى الروابط الاجتماعية الخاصة به ومجموعة متنوعة من الخدمات الإضافية (مثل facebook.com).

الرسائل غير المرغوب فيها (Spam):	البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه والذي قد يحتوي على برمجيات خبيثة.
Top level domain	أعلى مستوى من أسماء المجال في نظام أسماء النطاقات (DNS).
تويتر (Twitter):	خدمة مجانية تمثل شبكة اجتماعية ومدونة صغيرة في الوقت نفسه، تمكن المستخدمين من إرسال وقراءة الرسائل المعروفة باسم تغريدة أو تويت (tweet).
محتوى مولّد من قِبل المستخدمين	أي نوع من المحتوى الاعلامي المتاح للجمهور، تم انتاجه من قبل المستخدمين النهائيين.
إمكانية استخدام تقنية الصوت عبر الإنترنت (Voice over IP):	مجموعة متنوعة من تقنيات الإرسال لتقديم الاتصالات الصوتية عبر الإنترنت أو غيرها من شبكات تبديل حزم.
شبكة 1.0 (Web 1.0):	تمكين الاتصال عن طريق شبكة الإنترنت مع التركيز على تبادل المعلومات (وصلات النصوص التشعبية على الشبكة، وتمكين المشاركة العالمية من الوثائق والنصوص والفيديو، الخ.) (انظر الجدول 1)
شبكة 1.0 (Web 1.0): شبكة 2.0 (Web 2.0) :	تمكين الاتصال عن طريق شبكة الإنترنت مع التركيز على المحتوى المقدم من المستخدمين (المدونات، التدوين المصغر (تويتر على سبيل المثال)، تعليقات المستخدمين، التقييمات، والاقتراع، وما إلى ذلك) (انظر الجدول 1)
شبكة 3.0 (Web 3.0):	تمكين الاتصال عن طريق شبكة الإنترنت مع التركيز على الإنتاج المشترك للمعلومات (انظر الجدول 1)
WGIG	فريق عمل للأمم المتحدة مكون من أصحاب مصلحة متعددين، انشئ بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) 2003 للاتفاق على مستقبل حوكمة الإنترنت.
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WSIS	مؤتمران عقدا تحت رعاية الأمم المتحدة حول المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات. عقد الأول في عام 2003 في جنيف والثاني في عام 2005 في تونس.

الملحق 2 الإختصارات

ARPAnet	شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة
ASCII	النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات
AT&T	الشركة الامريكية للهواتف والتلغراف
ccTLD	نطاق الإنترنت الذي يتبع دولة أو منطقة معينة
CEJA-JSAC	مركز الدراسات العدلية في الأمريكيتين
CIPA	قانون حماية الأطفال على الإنترنت
CPJ	لجنة حماية الصحفيين
CSTD	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
DMCA	قانون الألفية للملكية الرقمية
DNS	نظام أسماء النطاقات
DPI	حزم التفتيش العميق
DRM	إدارة الحقوق الرقمية
ECHR	الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية
EoG	بيئة الألاعيب
EuroISPA	الرابطة الاوروبية لمزودي خدمة الإنترنت
FCC	ةيداحتلاا تلااصتلاا ةنجل
FoI	حرية الحصول على المعلومات
FOSS	البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر
GAID	التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
IANA	هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة
ICANN	هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICTD	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
IDN	أسماء النطاقات الدولية
IGF	منتدى حوكمة الإنترنت
IP	بروتوكول الإنترنت
IPR	حقوق الملكية الفكرية
IPv4	الإصدار 4 من بروتوكول الإنترنت
IPv6	الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت
ISP	مزود خدمة الإنترنت
IT	تكنولوجيا المعلومات
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
IWF	مؤسسة مراقبة الإنترنت
NGO	منظمة غير حكومية
NWICO	النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال

P2P	نظير إلى نظير
RIM	الشركة الكندية للبحوث المتخصصة في الهواتف الذكية
TRIPS	اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية
UDHR	ناسنلإا قوقحل يملاعلا نلاعلإا
UGC	محتوى مولّد من قِبل المستخدمين
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
URI	معرف الموارد الموحد
URL	محدد موقع المعلومات
VoA	إذاعة صوت أمريكا
VoIP	إمكانية استخدام تقنية الصوت عبر الإنترنت
W3C	رابطة الشبكة العالمية
WCT	معاهدة حقوق النشر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
Web	رابطة الشبكة العالمية
WGIG	المجموعة العاملة على إدارة الإنترنت
WIP	المشروع العالمي للإنترنت
WIP2	مشروع سياسة الإنترنت العالمي
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WPFC	اللجنة العالمية لحرية الصحافة
WPPT	معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الأداء والتسجيل الصوتي
WSIS	القمة العالمية لمجتمع المعلومات

الملحق 3. قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

المراجع

عبيدة، M.) 2009). 'دراسة حالة: مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات - انعكاس، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ت. أونوين، (محرر)، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 143-142.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) (ACHPR). الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتمد في نيروبي، كينيا.استرجع من www.achpr.org/english/_info/charter_ en.html في 16 ديسمبر 2010.

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (2002) (ACHPR).إعلان مبادئ حرية التعبير في أفريقيا. استرجعت من www.achpr.org/english/declarations/declaration_freedom_exp_en.html في 16 ديسمبر 2010.

أغييري، س. و ماستريني، ج (2009): 'تقرير إقليمي: أمريكا اللاتينية'، فيالمنظمة العالمية لرصد مجتمع المعلومات 2009 (Global Information Society Watch)، أ. فينلي (محرر)، أوروغواي: APC و HIVOS .

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان(1969) (ACHR). الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي اعتمدت في سان خوسيه، كوستاريكا، 22 نوفمبر. استرجع من www.cidh.org/Basicos/English/Basic3.American Convention.htm في 16 ديسمبر 2010.

منظمة العفو الدولية. 'شي تاو، 10 سنوات في السجن للدفاع' (Shi Tao, 10 Years in Prison for Sending an Defence). استرجع من www.amnestyusa.org/individuals-at-risk/priority-cases/china-shi-tao/ page.do?id=1101243 في 15 يناير 2010.

أندرسون، ك. (2010). 'جوجل والصين: مواجهة القوة العظمى'، Guardian.co.uk، 13 يناير. استرجع من www.guardian.co.uk/technology/blog/2010/jan/13/google-china-hacking-twitterbloggers في 15 يناير 2010.

انيستروبولو، م. وماكينا، أ. (2001). 'التقرير القطري - اليونان، مشروع حقوق الإنترنت الأوروبي (APC European Internet Rights Project). استرجع من http://europe.rights.apc.org/c_rpt/greece.html في 10 أكتوبر 2010.

أرغويرو، م. ر. (2010). 'الوصول إلى الإنترنت هو حق أساسي'، والأمة / الدولة (Acceso a Internet es un derecho fundamental, La Nación/El país)، 7 سبتمبر. استرجع من /www.nacion.com/2010-09-08 ElPais/NotasSecundarias/ElPais2514038.aspx في 12 أكتوبر 2010.

أتكينسون، ر. د. وايزر، ب. (2006). 'الطريق الثالث' حول شبكة الحياد'،أتلانتيس الجديدة (The New Atlantis)، 13 (صيف)، 60-47.

باير، و.س.، بوريسوف، ن.، دانيزيس، ج.، دوتون، و.هـ.، غويرسيس، س.ف.، كلونويسكي، م.، كوتيلويسكي، م.، ماير- رابلير، ي.، موران، ت.،بفيتسمان، أ.، برينييل، ب.، صادقي، أ- ر.، فيديل، ت.، يستين، ت. زاغورسكي، ف. (2009 'مكيافيلي يواجه التكنولوجيا الرقمية للقرن21: الديمقراطية في مجتمع الشبكة'، ورقة عمل، أكسفورد: معهد أكسفورد للإنترنت، ديسمبر المستخلص مسترجع من http://ssrn. com/abstract=1521222 في 16 ديسمبر 2010

بيلي، س. (2006). 'حقوق النشر القوية + DRM +حيادية الشبكة ضعيفة = خلل التوضع في عالم الواقع الرقمي ؟digital dystopia وتكنولوجيا المعلومات والمكتبات (Information Technology and Libraries)، 34، 139 (3) 127-116. استرجع من /www.ftrf.org/ala/mgrps/divs/lita/ital/252006 number3september/bailey.pdf في 16 ديسمبر 2010.

بالكين، ج. م. (2004). 'الخطاب الرقمي والثقافة الديمقراطية: نظرية حرية التعبير من أجل مجتمع المعلومات' (Digital speech and democratic culture: a theory of freedom of expression for the 'information society')،جامعة نيويورك، قسم مراجعة الحقوق،1) 79). استرجع من http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=470842 في 16 ديسمبر 2010

بالكين، ج. م. (2009). 'مستقبل حرية التعبير في العصر الرقمي' (The future of free expression in a digital age)، مراجعة بردين للقانون، 36.

بامبوير د.إي. (2008أ) 'برنامج غربال الإنترنت' (Cybersieves)،مجلة دوك لو (Duke Law Journal).59. المستخلص مسترجع من http://ssrn.com/abstract=1143582 في 16 ديسمبر 2010.

بامبوير د.إي. (2008ب). 'التصفية في أوز: دخول استراليا إلى رقابة الإنترنت' (Filtering in Oz: Australia's foray into internet censorship')، مكتبة SSRN الإلكترونية. استرجع من http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1319466 في 31 ديسمبر 2009.

بيل، د. (1974).قدوم مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي (The Coming of Post-Industrial Society).لندن: هاينمان (نشرت في الأصل، نيويورك: الكتب الأساسية، 1973).

بيرلور،ج. (15 .2008 عاما من طرق إدارة الإنترنت: نحو أجندة جديدة للعمل (15 years of ways of Internet governance: towards a new agenda for action)، فيالأبعاد الاجتماعية لسياسة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (Social Dimensions of Information and Communication Technology)،255-274. استرجع من http://dx.doi.org/10.1007/978-0-387-84822-8_17 في 16 ديسمبر 2010.

بيرلينغييري، إي. (2010). 'محاكمة جوجل في إيطاليا: الدافع وراء الإدانة'، نشر على Elvlog، 18 أبريل. استرجع من http://elvlog.wordpress.com/2010/04/18/the-google-trial-in-italythe-motivation-behind-the-conviction في 21 مايو 2010.

بينستورف،ج. ف. (2003). تنظيم الإنترنت الديمقراطي العالمي. شبكات الحوكمة، القانون الدولي و'مجلة القانون الأوروبي'،526 -511 ،(4) 9. متوفر على : 10.1111/1468-0386.00189.

بيست، ب. (2010). فهم الفجوات المعرفية لدينا: أو، هل لدينا مجال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؟ ونريد واحد؟ '، مشروع بوبليوس، 5 فبراير. استرجع في 2 مارس 2010 من http://publius.cc/understanding_our_knowledge_gaps_or_do_we_have_ict4d_field_and_do_we_want_o

وزارة الثقافة البرازيلية. (Reformada lei do direitoautoralprevêcópiaprivada eofficializamashup' (2009 10 نوفمبر) . استرجع من www.cultura.gov.br/site/2009/11/10/reformada-lei-dodireito-autoral-preve-copia-privada-e-o_ cializa-mashup/ (لم يعد متوفرا)

بريمنير،سي. (2009). 'المحكمة الفرنسية العليا تقتلع قانون ساركوزي للإنترنت'،التايمز الالكترونية،11 يوليو. استرجع من http://technology.timesonline.co.uk/tol/news/tech_and_web/article6478542.ece في 10 اكتوبر 2010.

برينير، س.و. (2007). 'هل ينبغي تجريم التشهير عبر الإنترنت؟'، مجلة ميسيسيبي للقانون، 76. استرجع من http://ssrn.com/abstract=982418 في 8 فبراير 2010.

هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي (2010أ). 'الاتصال بالإنترنت هو حق أساسي'، 8 مارس. استرجع من http://news.bbc.co.uk/1/hi/technology/8548190.stm في 16 ديسمبر 2010.

هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي (2010ب). 'فنلندا تجعل النطاق العريض 'حق قانوني'، بي بي سي أخبار التكنولوجيا، 1 يوليو. استرجع من www.bbc.co.uk/news/10461048 في اكتوبر 2010 ،10.

براون، أي. (2007). 'تصفية الإنترنت - كن حذرا مما تطلب، مكتبة SSRN الإلكترونية. أكسفورد: معهد أكسفورد للإنترنت، جامعة أكسفورد.

براون، أي. (2008). 'تنظيم مراقبة الاتصالات المتقاربة'، في اتجاهات جديدة في المراقبة والخصوصية، د. نيلاند وب. جوولد (محرران)، 73–39. إكستر: ويلان.

براون، أي. (2010). 'حذار التنظيم الذاتي'، مؤشر على الرقابة، 106–98 ،(1) 39.

براون، أي. وكورف، د. (2009). 'الإرهاب وتناسبية مراقبة الإنترنت'، المجلة الأوروبية لعلم الجريمة، 134–119 ،(2) 6.

بيرغمان، س. وآخرون (2008). 'حقوقنا، معلوماتنا: تمكين الناس من المطالبة بالحقوق من خلال المعرفة'، في مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان، م. داروالا وف. ناياك (محرران). استرجع من http://www.accessinitiative.org/resource/our-rights-our-information في 31 يناير 2010.

كالو، ر. (2010). 'جوجل والخصوصية: ليس ما قد تظن'. نشر على مركز الإنترنت والمجتمع، كلية ستانفورد للحقوق، 17 مارس. استرجع من http://cyberlaw.stanford.edu/node/6443 في 21 مايو 2010.

كامارييتس، ب. (2009). 'التعددية المتطرفة وحرية التعبير في المساحات العامة على الإنترنت: حالة خطابات شمال بلجيكا المتطرفة اليمينية'،المجلة الدولية للدراسات الثقافية 21–1 ،(6) 12.

كانافيس، س. (2009). تقرير الصين حول الوقت الفعلي: توضيح الالتباس حول جوجل والصين، مجلة وول ستريت،15 يناير. استرجع من http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2010/01/15/clearingup-confusion-on-google-and-china في 15 يناير 2010.

كاسابولا، ج.، سينيديو، ف. د. وريبامونتي، ل. (2001) شبكات المجتمع والوصول للجميع في زمن حرية الإنترنت: 'اكتشاف الكنز' من المجتمع، ص. 100–89 في L. كيبل وب. د. لودير (محرران)، ومجتمع المعلوماتية: تشكيل العلاقات الاجتماعية الحاسوبية عن طريق الكمبيوتر. نيويورك ولندن: روتليدج.

كاستلز، م. (1996، 2000).نهوض مجتمع الشبكات،الطبعة الثانية. أكسفورد: بلاكويل.

كاستلز، م. (2009). قوة الاتصال. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

مركز الدراسات العدلية للأمريكتين (CEJA-JSCA) (2009). مؤشرات إمكانية الوصول إلى المعلومات قضائية، الطبعة الخامسة. استرجع من /www.cejamericas.org/cejacommunity/apl/prodespeciales menuprodespecial.php?evento=97 في 31 يناير 2010.

تشنغ، اتش، ك.، بانديوبادياي، اس. و قوه، اتش. (2010). النقاش حول حيادية الشبكة: منظور للسياسة العامة، بحوث نظم المعلومات27–1 ،(1) 22.

كلينتون، اتش. ر. (2010). 'حرية الإنترنت: النص المعد لخطاب وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري رودام كلينتون، ألقتها في النيوزيام في واشنطن، دي سي'، 21 يناير. استرجع من في 17 ديسمبر 2010.

دي سولا بول، آي. (1983).تقنيات الحرية.كامبريدج، ماساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد.

ديفريس، س. (2005). الخدمة العامة، والتنوع وحرية التعبير وقانون المنافسة، وقانون المنافسة، منتدى أكاديمية القانون الأوروبي، 57–46 ،(1) 6. متاحة على دوي: 10.1007/s12027-005-0043-z.

ديبرت، ر. جيه. (2002). 'ضيوف غامضون وبرامج قوية للحماية: الإنترنت والسياسة الأمنية الصينية' ،مجلة القضايا الاجتماعية، 159–143 ،(1) 58. متاحة على دوي: 10.1111/1540-4560.00253

ديبرت، ر. جيه.، بالفري، جيه، جي، آر روهوزينسكي. وزيتراين، جيه. (محرران). (2008).منع الدخول: ممارسة وسياسة تصفية الإنترنت العالمية.كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس لتكنولوجيا الصحافة.

ديبرت، ر. جيه.، بالفري، جيه، جي، آر روهوزينسكي. وزيتراين، جيه. (محرران). (2010).التحكم بالوصول: تشكيل السلطة، والحقوق، والقاعدة في الفضاء الافتراضي.كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس لتكنولوجيا الصحافة.

دروموند دي (2010) توجه جديد للصين, نشرت على مدونة جوجل الاجتماعية 12 يناير كانون ثاني. استرجع من http://googleblog.blogspot.com في 15 يناير 2010

دوتون، و، اتش (1992). 'بيئة الالاعيب المشكلة لسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية'، نظرية الاتصالات،328-303، (4) 2.

دوتون، و، اتش (1999).المجتمع على المحك.أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

دوتون، و، اتش (2004).التحول الاجتماعي في ظل مجتمع المعلومات. باريس: سلسلة اليونيسكو UNESCO لقمة مجتمع المعلومات. استرجع من http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=12848&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html في 17 ديسمبر 2010.

دوتون، و.، اتش. (2005). ' الإنترنت والتحول الاجتماعي: إعادة تكوين الوصول، 'فيتحويل المؤسسة، دوتون، و.، اتش، ب. كاهن.، ر. اوكالاهان وAأ. و. ايكوف (محرران)، 97-375. كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الصحافة.

دوتون، يو. اتش (2008). 'الحركات الإجتماعية المشكلة لشبكة الإنترنت: نتائج بيئة الألاعيب'، فينقل ونشر التكنولوجيا بالحوسبة: من الحاسبات الكبرى إلى الحوسبة في كل مكان، م. إليوت وك.ل. كريمر (محرران)، 517-499. ميدفورد بولاية نيوجرسي: جريدة معلومات اليوم (Information Today).

دوتون، و. اتش (2009). 'نشوء المقاطعة الخامسة من خلال شبكة الشبكات'، بروميثيوس، (1) 27(آذار)، 15-1.

دوتون، و. اتش (محرر) مع بيلتو، م. (1996).تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الرؤيا و الواقع.أكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

دوتون،. و. اتش، بيلتو، م. (2007). 'فسيفساء حوكمة الإنترنت' الناشئة: ربط القطع، رتبة المعلومات،،12 81-63. تتوفر ورقة عمل سابقة على http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1295330 استرجعت في 17 ديسمبر 2010).

دوتون، و. اتش، شنايدر، ف. وفيديل، ت. (2008).الأنظمة الفنية الواسعة وبيئة الألاعيب: قضايا من الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شبكة الإنترنت.. مكتبة الشبكة الإلكترونية (SSRN).

ادواردز، 2009) .L).المواد الإباحية، والرقابة والإنترنت. مكتبة الشبكة الإلكترونية (SSRN).

مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) (2008).عواقب غير مقصودة: عشر سنوات بمقتضى قانون حقوق النشر الرقمية للألفية، ف. 5.0، أكتوبر. استردادها من www.eff.org/files/DMCAUnintended10.pdf في 17 ديسمبر 2010.

إيردوس، د. (2009). مقابلة مع زميل باحث في مركز الدراسات الاجتماعية القانونية. جامعة أكسفورد، 12 نوفمبر تشرين الثاني.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950) (ECHR). الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان استرجعت من http://conventions.coe.int/Treaty/en/Treaties/Html/005.htm في 17 ديسمبر 2010.

فارس، R. وفيلنوف، 2008) .N). 'قياس تصفية الإنترنت العالمية'، فيحجب الوصول: ممارسات وسياسات تصفية الإنترنت العالمية of of Global Internet Filtering Access Denied: The Practice and Policyالإنترنت العالمية، ديبرت ر.، جيه. بالفري، ر. روهوزينسكي وجيه. زيتراين (محرران)، 27-5. كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الصحافة.

وزارة النقل والاتصالات الفنلندية. (2010). 'إنترنت بسرعة1 ميغابت يتمكن من الدخول إلى خدمة جامعية في فنلندا منذ بداية يوليو'، بيان صحفي، 29 يونيو حزيران. استردادها من www.valtioneuvosto.fi/ajankohtaista/tiedotteet/tiedote/en.jsp?oid=301979 في 10 أكتوبر 2010.

فريدوم هاوس (2009).حرية على شبكة الإنترنت: تقييم عالمي للإنترنت والإعلام الرقمي. Freedom House.

جاسر، يو. (2005).'حقوق الطبع والنشر ووسائل الإعلام الرقمية في عالم ما بعد نابستر: ملحق دولي'. مكتبة الشبكة الإلكترونية. متاحة على دوي: 10.2139/ssrn.655391.

مبادرة الشبكة العالمية (بدون تاريخ).المبادئ. استرجعت من /www.globalnetworkinitiative.org principles/index.php في 17 ديسمبر 2010.

غرو، 2009) .H). 'شبكة تبادل الملفات داركنيتس Darknets ومستقبل حرية التعبير فيمجتمع المعلومات'، في مواجهة حدود القانون، 22-1. استرجعت من http://dx.doi.org/10.1007/978-3-540-79856-9_24 في 30 ديسمبر 2009.

جورومورثي، أ. (2009).من المؤسسات المجتمعية إلى أجهزة الخلوي: القضية الفضولية المدعومة بنظرية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (The Curious Case of a Propped up Information and Communication Technology for Development Theory)، مشروع بوبليوس: مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع، 17 سبتمبر. استرجعت من http://publius.cc/social_enterprise_mobiles_%E2%80%93_ 091709/curious_case_propped_ictd_theory في 2 مارس 2010

هاميلتون، 2004) .S). 'إلى أي مدى يمكن أن تضمن المكتبات المساواة في الحصول الحر على المعلومات المتوفرة على الإنترنت بدون عائق، من منظور عالمي؟ كوبنهاغن: قسم المكتبات والمعلومات والإدارة، الكلية الملكية لعلوم المكتبات والمعلومات / FAIFE. استرجعت من /http://ifla.queenslibrary.org/faife news/2005/Free—equal—accessInternet05.htm في 31 يناير 2010.

هيرمان، اي. س. وماكنزي، ر. (2001).وسائل الإعلام العالمية: المبشرين الجدد لرأسمالية الشركات. نيويورك: التواصل.

هيرمان، ايهوجيندورن، سي. (2007). 'إنترنت النطاق العريض: حيادية الشبكة مقابل الوصول المفتوح، الاقتصاد الدولي والسياسة الاقتصادية،208-185 ،(2) 4. متاحة على دوي: 10.1007/s10368-007-0084-6.

هال، جي. (2009). الحجب الشديد للحكم الذاتي : قضية برنامج التصفية الإجبارية للمكتبات،مراجعة الفلسفة القارية،100-81 ،42.

لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (2000) (IACHR).إعلان مبادئ حرية التعبير في البلدان الأمريكية. استرجع من http://www.iachr.org/declaration.htm في 17 ديسمبر 2010 .

لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (2009) (IACHR). 'حق الوصول إلى المعلومات'، التقريرات الخاصة بحرية التعبير. استرجع من www.oas.org/DIL/access_to_information_IACHR_guidelines.pdf في 17 ديسمبر 2010.

المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (2010) (ICMEC).المواد الإباحية: تشريعات نموذجية واستعراض عالمي،النسخة السادسة، معهد عائلة كونز للقانون الدولي والسياسة. استرجع من /http://icmec.org en_X1/icmec_publications/English__th_Edition_FINAL_.pdf في 29 ديسمبر 2010.

اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال (1980) (ICCP).الاتصال والمجتمع اليوم وغدا: أصوات عديدة، عالم واحد: نحو نظام عالمي جديد أكثر عدلا وأكثر كفاءة للمعلومات والاتصال، شون ماك برايد وآخرون. باريس: اليونسكو.

مركز ابحاث التنمية الدولي (2004) .(IDRC).الوصول إلى المعرفة: حقوق الطبع كحاجز أمام الوصول إلى الكتب، والمجلات، والمواد التعليمية.استرجع من www.idrc.ca/en/ev-67263-201-1-DO_TOPIC.html في 17 ديسمبر 2010.

الاتحاد الدولي للاتصالات (2010) .(ITU).قياس مجتمع المعلومات 2010.جنيف: ITU-D.

إحصائيات الإنترنت العالمية. (بدون تاريخ). الاستخدام والإحصاءات السكانية. استرجع من www.internetworldstats.com/stats.htm في 17 ديسمبر 2010.

كاكونجولو- مايامبالا، ر. (2008). 'الرقابة على الإنترنت وحرية التعبير: تقييم نقدي لتنظيم خطاب الكراهية على الإنترنت'. استرجع من www.bileta.ac.uk/Document%20Library/1/Internet%20Censorship%20and%20Freedom%20of%20Expression%20%5BRonald%20Kakungulu%5D.pdf في 17 ديسمبر 2010.

كارليكار، ك. د. و كوك، س. جي. (2009). 'الوصول والسيطرة: تنوع متزايد من التهديد لحرية الإنترنت'،على الحرية على شبكة الإنترنت،دار الحرية (Freedom House) (محرر)، 12-1. دار الحرية استرجع من www.freedomhouse.org/template.cfm?page=384&key=194&parent=19&report=79 في 17 ديسمبر 2010.

كينيستون، ك. (2002)، 'تقنية المعلومات للجميع: أمل أم بدعة؟المطبوعة الاقتصادية والسياسية الأسبوعية(مومباي)، فبراير. استرجعت منhttp://web.mit.edu/kken/Public/PDF/EPW_paper.pdf// في 29 كانون الأول/ديسمبر 2010.

كيسان، جيه. وجالو، أ. (2006). 'ما هو سبب فشل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تنظيم شبكة الإنترنت بكفاءة؟ تجاوز بدائل العمل من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة'،المجلة الأوروبية للقانون والاقتصاد،266-237 ،(3) 21. متاحة على دوي: 10.1007/s10657-006-7422-y.

كانشادوريان، ر. (2010). 'لا أسرار: بعثة جوليان أسانج للشفافية تامة'،مجلة النيويوركر،7 يونيو. استرجعت من www.newyorker.com/reporting/2010/06/07/100607fa_fact_khatchadourian في 17 ديسمبر 2010.

كلانج، م. وموراي، أ. (2005).حقوق الإنسان في العصر الرقمي.لندن: روتليدج كافنديش.

،رميباركس. ف. (2006). 'الرقابة بالنيابة (Censorship by Proxy): التعديل الأول، وسطاء الإنترنت، ومشكلة الحلقة الأضعف'، جامعة ولاية بنسلفانيا قسم مراجعة القانون، 11) 155)؛ U كلية بنسلفانيا للحقوق، ورقة عمل القانون العام رقم 45-06. مراجعة الملخص من http://ssrn.com/abstract=948226 في 29 ديسمبر 2010.

ليفينغستون، س. وهادون، ل . (2009).اطفال الاتحاد الأوروبي على الإنترنت: التقرير النهائي.لندن: اطفال الاتحاد الأوروبي على الإنترنت. استرجعت من http://eprints.lse.ac.uk/24372 في 17 ديسمبر 2010.

لونغ، ن. اي (1958). 'المجتمع المحلي كبيئة ألاعيب'، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، 61—251 ،64.

لونجسكيو، أو. (2010) 'استونيا الصغيرة تقود ثورة الإنترنت'. قناة بي بي سي نيوز، 7 أبريل. استرجعت من http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/3603943.stm في 10 أكتوبر 2010.

ماكينون، ر. (2010) 'جوجل يسجل على الجانب الصحيح من التاريخ: لا مزيد من البحث المراقب لإرضاء الحكومة الصينية'، مجلة وول ستريت، 13 يناير كانون الثاني. استرجعت من http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704362004575000442815795122.html في 16 يناير 2010.

Marsden, C. T. (2010). مارسدن، سي. ت. (2010) حيادية الشبكة: نحو حل تنظيمي مشارك. London: Bloomsbury Academic. Maurushat, A. and Watt, R. (2009). 'Clean feed: Australia's Internet filtering proposal'، نشرة قانون الإنترنت.

مازيوتي، جي. (2008) قانون الاتحاد الأوروبي لحق المؤلف الرقمي والمستخدم النهائي.نيويورك: سبرينغر. استرجع من http://dx.doi.org/10.1007/978-3-540-76985-0 في 30 ديسمبر 2009.

ماكنتاير، ت. جيه. وسكوت، سي . د (2008) 'تصفية الإنترنت: البيان، والشرعية، والمساءلة والمسؤولية'، في التقنيات التنظيمية، R. براونزوورد، و ك. يونغ (محرران)، أكسفورد: هارت النشر.

ماكلولين، أ (2006) 'جوجل في الصين'، نشر على المدونة الاجتماعية الرئيسية لجوجل، 27 يناير كانون الثاني. استرجع من http://googleblog.blogspot.com/2006/01/google-in-china.html في 15 يناير 2010.

مندل، ت (2008) حرية الحصول على المعلومات: مسح قانوني مقارن،النسخة الثانية. باريس:اليونسكو. استرجع من http://portal.unesco.org/ci/en/files/26159/12054862803freedom_information_en.pdf/freedom_information_en.pdf في 17 ديسمبر 2010.

موروزوف، إي (2010). 'التشكيك في صدق تهديد جوجل'، السياسة الخارجية، 13 يناير كانون الثاني. استرجع من http://neteffect.foreignpolicy.com/posts/2010/01/13/doubting_the_sincerity_of_googles_threat في 15 يناير 2010.

موريس، س (2009) 'الحكومة الإسبانية تضمان الحق القانوني للنطاق العريض''، رويترز، 17 نوفمبر تشرين الثاني. استرجعت من www.reuters.com/article/idUSLH61554320091117 في 12 أكتوبر 2010.

موينيهان، سي. (2009) 'الاعتقال يضع التركيز على اختبار المحتجين'، نيويورك تايمز، 5 أكتوبر. استرجعت من http://www.nytimes.com/2009/10/05/nyregion/05txt.html في 17 ديسمبر 2010.

مولهولاند، ه (2009) 'جاك سترو يكشف خطة لإصلاح قوانين التشهير في المملكة المتحدة'، الغارديان، 2 http://www.guardian.co.uk/politics/2009/dec/02/jack-straw-reform-libellaw في 17 ديسمبر 2010.

منذر، س. ر. (محرر) (2001).مقالات جديدة في النظرية القانونية والسياسية للممتلكات.كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

نيلسون، جي. أي (2006) 'كيف يعمل نظام التنصت غير القضائي لوكالة الأمن الوطني'، 26 سبتمبر. استرجع من www.nerdylorrin.net/jerry/politics/Warrantless/WarrantlessFACTS.html في 17 ديسمبر 2010.

ننزياتو، د. سي. (2003) 'حرية التعبير والقواعد الديمقراطية، وحوكمة الإنترنت'، مجلة إيموري للقانون، 187 52.

ننزياتو، د. سي. (2008) 'حيادية الشبكة، وحرية التعبير، والديمقراطية في عصر الإنترنت' كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن، ورقة بحثية حول القانون العام رقم 440.

اوبراين، د. (2010) 'ثلاثة جوجل: إهتمام إيطاليا بالمسؤولية الوسيطة'. تعليق على مدونة مؤسسة الحدود الإلكترونية استرجع من www.eff.org/deeplinks/2010/02/googlethree-italys-personal-attack-intermediary-0 في 29 ديسمبر 2010

أونيل، س. (2010) 'حظر حكومي على شركات الإنترنت التي لا تحجب المواقع الجنسية للأطفال'، جريدة تايمز الالكترونية، 10 مارس. استرجعت من http://technology.timesonline.co.uk/tol/news/tech_and_web/the_web/article7055882.ece في 17 ديسمبر 2010.

مبادرة الشبكة المفتوحة (بدون تاريخ). 'السد الأخضر في الصين: الآثار المترتبة على سيطرة الحكومة على المتعدية على أجهزة الكمبيوتر المنزلية'، مبادرة الشبكة المفتوحة. استرجعت من http://opennet.net/chinas-green-dam-theimplications-government-control-encroaching-home-pc في 17 ديسمبر 2010.

بالفري جونيور، جيه. جي (2007) تردد المتحكمين: أخلاقيات الشركات على تصفية الإنترنت. تقرير تقنية المعلومات العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، 69، 2006-2007.

بارمار، ف. (2009) 'نهج متعدد التخصصات في التنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات'، منتدى (جامعة جنوب كاليفورنيا كلية أننبرغ للاتصالات والصحافة)، 4) 5) (شتاء)، 96-89.

بريستون، سي. ب. (2007). 'تقسيم شبكة الإنترنت: نهج جديد لحماية الأطفال على الإنترنت، جامعة بريغهام يونغ لمراجعة القانون'، 1467–1417.

الخصوصية العالمية وصندوق الإنترنت الاخضر الاستئماني للتعليم (2003) (GreenNet Education Trust): الرقابة والتحكم في شبكة الإنترنت.استرجع من في /www.privacyinternational.org/survey/censorship Silenced.pdf 29 ديسمبر 2010.

تربيع الشبكة (Quadrature du Net)، لا (2009). 'اعتماد آخر لقانون الضربات الثلاث' قاتل الحريات في فرنسا، 21 سبتمبر. استرجع من -www.laquadrature.net/en/yet-another-adoption-of-liberty killerthree-strikes-law-in-france في فرنسا في 17 ديسمبر 2010.

كيو، حيه. ل. (2009). مجتمع الشبكات من الطبقة العاملة كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس لتكنولوجيا الصحافة.

الأكاديمية الملكية للهندسة (2007) .(RAE). معضلات الخصوصية والمراقبة.لندن: الأكاديمية الملكية للهندسة.

ريدنج، ف. (2007). 'أهمية حرية التعبير للمجتمعات الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي الموسع'، خطاب ألقي في مؤتمر صحفي حول نتائج إطار الاتفاقية بين الاتحاد الدولي للصحفيين و WAZ Mediengruppe، 9 يوليو.

ريدنج، ف. (2009). 'حرية التعبير: يجب أن تساعدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا أن تعيقها'، الخطاب. جلسة EP العامة، ستراسبورغ، 3 فبراير. استرجعت من _http://ec.europa.eu/information society/newsroom/cf/itemdetail.cfm?item_id=4705 في 17 ديسمبر 2010.

مراسلون بلا حدود (2006).الدخول إلى الإنترنت في كوبا: الإنترنت تحت المراقبة،الصحفيين سي. فو جيه.بين. باريس: منظمة مراسلون بلا حدود. استرجعت من www.rsf.org/IMG/pdf/rapport_gb_md_1.pdf في 17 ديسمبر 2010.

مراسلون بلا حدود (2010). أعداء الإنترنت: البلدان التي تحت المراقبة. باريس: منظمة مراسلون بلا حدود. استرجعت من _https://docs.google.com/viewer?url=http://www.rsf.org/IMG/pdf/Internet enemies.pdf في 17 ديسمبر 2010.

البحث والابتكار في الخصوصية والأمن والثقة في مجتمع المعلومات (2009) (RISEPTIS). الثقة في مجتمع المعلومات.استرجع عبر www.think-trust.eu/general/newsevents/riseptis-report-published.html في 17 ديسمبر 2010.

رويترز (2009). ’لجنة الاتصالات الفدرالية الامريكية لدراسة سبل لمنع الجنس والعنف عن الأطفال، رويترز، 31 أغسطس. استرجعت من www.reuters.com/article/idUSTRE57U5T520090831 في 31 ديسمبر 2009.

روبرتسون، S.) 2010). 'ادانة جوجل تكشف خللين في قانون الاتحاد الأوروبي، وليس فقط القانون الإيطالي'، افتتاحية نشرت على Out-Law.com، 3 مارس 2010. استرجعت من -http://www.out-law.com/page 10805 في 21 مايو 2010.

روزنبرغ، ر. (2010). 'التحكم في الوصول إلى شبكة الإنترنت: دور التصفية'، الأخلاقيات وتكنولوجيا المعلومات،54-35، (1) 3. متاحة على دوى: A: 1011431908368 / 10.1023

روتنبرغ، م. (2010). 'براندیز في إيطاليا: موضوع الخصوصية في قضية فيديو جوجل'،هفينجتون بوست (Huffington Post ،1 مارس. استرجعت من -www.huffingtonpost.com/marc-rotenberg/brandeis-in italy-thepri_b_481115.html في 22 مايو 2010.

روندل، م. (2007). 'البنية التحتية للإنترنت لإدارة الهوية وتبادل البيانات: وجهات نظر عبر القطاع العام، ورقة مناقشة رقم 12. منتدى معهد أكسفورد للإنترنت، جامعة أكسفورد. استرجعت من .http://papers ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1325235 في 17 ديسمبر 2010.

روندل، م. ودوباتكا، أ (2009) 'نحو سياسة وإطار قانوني لإدارة الهوية: تقرير ورشة عمل'، ورقة مناقشة رقم 16. معهد أكسفورد للإنترنت، جامعة أكسفورد. استرجعت من /www.oii.ox.ac.uk/publications FD16.pdf في 17 ديسمبر 2010.

شونويتير، ت.، كاوويا، د. وبرابهالا، أ (2009) 'حقوق الطبع والنشر وحرية التعبير: دروس حول حق المؤلف في افريقيا و الوصول إلى الإنترنت، المجلة الأفريقية للمعلومات والاتصالات' 52–37 :10.

سنجل، ر. (2009). 'أستراليا تراقب صفحة ويكيليكس'، مستوى التهديد، 17 مارس. استرجع من www.wired.com/threatlevel/2009/03/australia-censo في 17 ديسمبر 2010.

سوشيرمان، م. (2010) 'تهديدا خطيرا لشبكة الإنترنت في إيطاليا'، مدونة جوجل الرسمية، 24 فبراير. استرجعت من http://googleblog.blogspot.com/2010/02/serious-threat-to-web-in-italy.html في 3 مارس 2010.

سوسمان، ل. ر. (2000) 'موقع الرقيب دوت جوف (Censor dot gov): الإنترنت وحرية الصحافة 2000' مجلة المعلومات الحكومية، 545–537 ،(5) 27. متاحة على دوي: 3-00203 (00) 0237-10.1016/S1352.

ساتون، جيه. وكلارك، م. (2010) التكنولوجيات الناشئة / الديمقراطيات الناشئة: تكنولوجيا المعلومات، النمو الاقتصادي والحوكمة في العراق،IREX. استرجعت من -www.irex.org/news/emerging technologiesemerging-democracies-information-technologyeconomic-growth-andgovernance في 12 أكتوبر 2010.

تيني، أو. (2007) ماذا يعرف جوجل: الخصوصية و محركات البحث على الإنترنت، مكتبة الشبكة الإلكترونية.

تيرير، أ. د. (2007) 'قانون النائب بين الأكثر أمنا': نهج قائم على التعليم حول سلامة الطفل على الإنترنت، مكتبة الشبكة الإلكترونية.

تيموفيفا، ي. (2002) 'الرقابة في الفضاء الإلكتروني. الأساطير والواقع'، الناشط: نشرة مبادرة طلاب الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، 5.

مدونة (مهووس التحميل) TorrentFreak. (بدون تاريخ) حظر المحكمة البرازيلية لبرامج النظير إلى النظير P2P. استرجعت من /http://torrentfreak.com/brazilian-court-bans-p2p-software-090918 في 16 ديسمبر 2010.

تسيسيس، أ. (2001) 'الكراهية في الفضاء الإلكتروني: تنظيم خطاب الكراهية على الإنترنت'، استعراض سان دييغو للقانون، صيف.

أونوين، ت. (2009) تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية: السياسات والشراكات، في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية،ت. أونوين، (محرر)، الفصل 5. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبردج.

المحكمة العليا الأميركية. (1997). رينو، المدعي العام للولايات المتحدة، وآخرون. ف. الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، وآخرون، الاستئناف من محكمة مقاطعة الولايات المتحدة المركزية لمقاطعة بنسلفانيا الشرقية، رقم 511-96، نوقش في 19 مارس، أقر في 26 يونيو.

فالتيك، اتش. أ. (2009) 'توتر التويتر: هل ممكن أن تدخل السجن بسبب ما تغرده عن الشرطة؟، نشر على تكنولوجيا القانونية عند الطلب (Legaltech on Demand) على موقع .www.law.com/jsp/article jsp?id=1202434758642&Twitter_Jitters_Can_What_You_Tweet_About_Police__Land_You_in_Jail

وفاء، ت. (2009) حقوق خصوصية الإنترنت العالمي - نهج عملي،نشرة قانون الملكية الفكرية من جامعة سان فرانسيسكو، 131) 13).

فاغنر، ب. (2009) حزم التفتيش العميق ورقابة الإنترنت: التقارب الدولي حول 'تكنولوجيا المكافحة المتكاملة'. استرجع من http://advocacy.globalvoicesonline.org/wpcontent/uploads/2009/06/ deeppacketinspectionandInternet-censorship2.pdf (لم يعد متاحا).

ووترز، ر. (2010) 'التسريبات على الإنترنت: طوفان رقمي'، فاينشال تايمز (Financial Times)، 30 يوليو. استرجع من www.ft.com/cms/s/0/9098a06a-9c1c-11df-a7a4-00144feab49a.html (للمشتركين فقط).

ولیامز، أو. (2009) 'نيوزيلندا تحصل تصفية إنترنت محليا'، Neowin.net، 14 سبتمبر. استرجع من www.neowin.net/news/main/09/09/14/new-zealand-to-get-country-wide-filtered-Internet في 17 ديسمبر 2010.

الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت (2005) (WGIG).تقرير الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت، قصر بوساي (Château de Bossey)، يونيو..استرجع من www.wgig.org/docs/WGIGREPORT.pdf في 17 ديسمبر 2010.

وودارد، سي. (. (2003 'استونيا، حيث الإتصال السلكية حق من حقوق الإنسان'،صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 1 يوليو/تموز. استرجع من www.csmonitor.com/2003/0701/p07s01-woeu.html في 10 أكتوبر 2010.

وو، ت. ويو، سي.. س. (2007) 'الحفاظ على حيادية الإنترنت؟ يناقش تيم وو وكريستوفر يو'، مجلة قانون الاتصالات الاتحادي، 3) 59). الملخص متاح على مكتبة الشبكة الإلكترونية: /http://ssrn.com . abstract=953989

ينالفيز، م.أ.، دوكو، ر.ب. وشرام، و. (2010) 'تشكيل البحث في المناطق النامية، فينطاق واسع للبحوث العالمية: إعادة صياغة العلوم والعلوم الإنسانية، دوتون و. اتش.، وب. و. جيفريز (محرران)، 42-325. كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس لتكنولوجيا الصحافة.

زيتراين، جيه. (2003) 'إحذر ما تتمناه: التوفيق بين الإنترنت العالمية والقوانين المحلية'، في:من يحكم الشبكة؟ معهد كاتو. متاحة على دوي: http://ssrn.com/abstract=395300 نم تعجترسا .10.2139/ssrn/395300 في 5 فبراير 2010.

زيتراين جيه. (2006) 'تاريخ حراسة بوابة الإنترنت gatekeeping online'، مجلة القانون والتكنولوجيا في جامعة هارفارد، 253 ،(2) 19. استردادها من _http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract id=905862 في 17 ديسمبر2010.

زيتراين، جيه. وبالفري، جيه (2008) 'تصفية الإنترنت'، فيحجب الوصول: ممارسات وسياسات تصفية الإنترنت العالمية of of Global Internet Filtering Access Denied: The Practice and Policy، ر. ديبرت .، جيه. بالفري، ر. روهوزينسكي وجيه. زيتراين (محرران)، 56-29. كامبريدج، ماساشوستس: معهد ماساتشوستس لتكنولوجيا الصحافة.

الملاحظات التعقيبية

1 الاحصائيات العالمية الحالية متوفرة على: http://www.internetworldstats.com/stats.htm

2 دافيد أردوس (الاتصالات الشخصية، 24 أبريل 2010) يرى ضرورة وجود بيئة قانونية جديدة للإنترنت للتطرق إلى موضوع تطبيق التنظيم القديم لوسائل الإعلام على الإعلام الجديد الممثل بالإنترنت.

3 تطوير مفهوم المجتمع الشبكي على يد كاستلزمانويل (1996، 2000)، مبني على المفاهيم السابقة حول مجتمع المعلومات، استنادا على عمل قبل دانيال بيل وآخرون (1974).

4 المادة 19 تنص على: لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، وهذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، والسعي وراء المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية" انظر: http://www.un.org/en/documents/udhr/

5 أنظر http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-paci_ c/8361471.stm

6 http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=2493&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

7 امكانية تحقيق هذا هو موضوع نقاش. يمكن القول أن حق الحصول على بعض أنواع التكنولوجيا حق أساسي للجميع على هذا الكوكب. ولذلك، فإن ترجمة الحق في الاتصال إلى سياسات وممارسات هو في حد ذاته قضية سياسية رئيسية.

8 استنادا إلى إحصاءات الإنترنت العالمية على: http://www.internetworldstats.com/stats.htm

9 أنظر http://www.globalnetworkinitiative.org/principles/index.php و http://www.article19.org/pdfs/publications/1993-handbook.pdf

10 المادة 10 أنظر: http://conventions.coe.int/Treaty/en/Treaties/Html/005.htm

11 راجع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي (2000/C364/01) على: http://www.europarl.europa.eu/charter/default_en.htm

12 التعديل الأول انظر: http://www.law.cornell.edu/constitution/constitution.billofrights.html

13 الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب انظر: http://www1.umn.edu/humanrts/instree/z1afchar.htm

14 'يجب مراعاة حقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة المشتركة عند ممارسة الحقوق والحريات الفردية': الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المادة 7.

15 انظر القرار 2009-580DC: http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/english/case-law/case-law.25743.html

16 انظر حكم محكمة كوستاريكا الدستورية 2010-012790 (بالإسبانية): http://200.91.68.20/scij/busqueda/jurisprudencia/jur_repartidor.asp?param1=XYZ&param2=1&nValor1=1&nValor2=483874&strTipM=T&lResultado=1

17 انظرقانون استونيا الإعلام: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un-dpadm/unpan039520.pdf

18 انظرالمادة 5A.2 من الدستور اليوناني: www.nis.gr/npimages/docs/Constitution_EN.pdf

19 http://www.diputadossanluis.gov.ar/diputadosasp/paginas/NormaDetalle.asp?NormaId=779

20 انظر، على سبيل المثال، استخدام بيئة الألاعيب في دراسات سياسات الاتصالات وتطوير شبكة الإنترنت (دوتون 1992؛ دوتون 2008؛ ودوتون وآخرون 2008).

21 من أحد اكثر المفاهيم الخاطئة شيوعا، والمحيطة بتاريخ الإنترنت، فكرة أن أربانيت (شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة) كانت تركز في المقام الأول على الاحتياجات العسكرية والدفاعية. انظر دوتون (2008).

22 في الولايات المتحدة، في أواخر 1990، قامت وزارة التجارة من خلال إدارة الاتصالات والمعلومات الوطنية (NTIA)، برعاية برنامج مساعدة البنية التحتية للاتصالات والمعلومات (TIIAP). مما وفر منحا مماثلة لتعزيز تطوير واستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة.

23 أنظر: http://about.skype.com/2003/08/skype_beta_launched.html

24 الأشكال6 -1 والرسوم البيانية المطورة من قبل كتاب التقرير باستخدام البيانات المستمدة من الإحصاءات العالمية لاستخدام الإنترنت وإحصاءات السكان متاحة على: http://www.internetworldstats.com/

25 أنظر: http://www.oii.ox.ac.uk/research/project.cfm?id=46

26 أنظر: http://www.cpj.org/

27 مشروع بيئة الشبكة (Web Ecology Project) قام بتحليل جميع التغريدات (tweets) حول الانتخابات الإيرانية، مثل تلك التي استخدمت العلامة (hash tag) المسماة ب "الانتخابات الإيرانية Iranelection"، ووجدت نمطا لتوزيع معيار قانون السلطة، حيث كان10 في المائة من الأفراد يساهمون بمعظم المحتوى. كانت التغريدات باللغة الفارسية محدودة أكثر من تلك التي باللغة الإنجليزية، وعدد قليل فقط من التغريد انتشأت من إيران.فقد كان عدد المغردين من داخل إيران من 10 إلى 12 بالمائة من المغردين الأكثر نشاطا. وأرسلت أكثر التغريدات من قبل الإيرانيين المغتربين الذي كانوا يحصلون على الأخبار باللغة الفارسية من مصادر مختلفة ويعيدوا تغريدهم باللغة الإنجليزية.

28 إستنادا إلى التغطية الصحفية الواسعة حول فيتنام، بما في ذلك 'إتهام مدون آخر بالتخريب والحكم عليه بعقوبة الإعدام'، مراسلون بلا حدود، 23 ديسمبر 2009:www.rsf.org/Blogger-and-activist- faces.html (تمت الزيارة في 15 يناير، 2010)؛ وزارة الإعلام والاتصالات في جمهورية فيتنام الاشتراكية: www.mic.gov.vn/en/menu/introduction/2/index.mic (تمت الزيارة فييوم 16 يناير2010)؛نغافام، 'فيتنام تطلق سراح المدونالمعتقل' ، أخبار بي بي سي (BBC News)، 14 سبتمبر 2009: http://news.bbc.co.uk/1/hi/8253832.stm (تمت الزيارة فييوم 16 يناير2010)؛ أسوشيتد برس (Associated Press)، 'ناشط فيتنامي يدان بالتخريب'، 28 ديسمبر 2009: www. cbc.ca/world/story/2009/12/27/activistsubversion-vietnam.html (تم الاطلاع عليه في 16 يناير 2010)؛ المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، "اعتقال المدونين والكتاب في فيتنام: أين حرية التعبير؟" 17 سبتمبر 2009: www.forum-asia.org/index.php?option=com_content&task =view&id=2314&Itemid=32 (تمت الزيارة فييوم 15يناير 2010)؛ منظمة القلم العالمية (International Pen)، " قرار لجنة الكتاب السجناء 2009: فيتنام"، أكتوبر 2009: http://www.internationalpen.org.uk/go/committees-and-networks/writers-inprison/ wipc-2009-resolution-viet-nam (تمت الزيارة فييوم 16يناير 2010).

29 سعى الحزب الشيوعي في فييتنام إلى الحد من الانتقادات حول علاقاته مع الصين.

30 'أسوأ 10 بلدان للمدونين'، تقارير خاصة، لجنة حماية الصحفيين، 30 أبريل 2009: http://cpj. org/reports/2009/04/10-worst-countries-to-be-a-blogger.php (تمت الزيارة فييوم 16يناير 2010).

31 http://www.mic.gov.vn/en/menu/introduction/2/index.mic

32 كان من بين النشطاء الثمانية الذين حكم عليهم الروائي والصحفي المعروف Nguyen XuanNghia والطالب وكاتب الإنترنت Ngo Quynh. تم سابقا اعتقال ثلاثة مدونين، Nguyen Ngoc NhuQuynh و Bui ThanhHieu وPham Doan Trang لأسباب تتعلق بالأمن القومي. في ديسمبر2009، أدين محامي حقوق الإنسان المعروفة Le Cong Dinh، والمدون المؤيد للديمقراطية Nguyen TienTrung وضابط الجيش السابق Tran Anh Kim، بتهمة "التحريض على التخريب" بموجب المادة 79 من قانون العقوبات، الذي يتضمن عقوبة الإعدام. وأدين Kim بخمس سنوات ونصف في السجن في ديسمبر 2009. وينتظر Le Cong Dinh وNguyen TienTrung المحاكمة في يناير عام 2010. ومن القضايا الأخرى البلغ عنها قضية المدون Nguyen Van Hai (الاسم المستعار Dieu Cay)، الذي حصل على عامين ونصف في السجن في عام 2008 بتهمة التهرب من الضرائب.

33 http://www.edri.org/issues/freedom/access

34 يغطي هذا فقط البلدان التي تطرقت لها هذه الدراسات. ذكر المراقبون الآخرون، مثل مراسلون بلا حدود (Reporters without Borders) دول أخرى لبيان أنظمة الرقابة الصارمة، مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الديمقراطية). انظر: -http://en.rsf.org/web-2-0-versus control-2-0-18-03-2010 ،36697

35 كان هناك موقع متاح على الإنترنت ليمكن المستخدمين من 'اختبار أي موقع في الوقت الحقيقي إذا ما كان محظورا في الصين. ومع ذلك، فإن الموقع ينوه الآن: "نظرا لتدابير الرقابة الأكثر صرامة من أي وقت مضى، التي تفرضها الصين على شبكة الإنترنت، فإن الفريق ...في الوقت الحاضر لم يعد قادرا على أن يشهد على موثوقية أداة تجربته".

36 الأشكال 7 و8 هيرسوم البيانية أنشأها التقرير باستخدام البيانات المستخلصة من الاستطلاع العالمي للبي بي سي حول الإنترنت.القصة الإخبارية الأصلية متوفر على: /http://news.bbc.co.uk/1 hi/8548190.stm، وأخذت البيانات نتائج الاستطلاع من: /http://news.bbc.co.uk/1/shared bsp/hi/pdfs/08_03_10_BBC_internet_poll.pdf تم استخلاص المعلومات من كلا المصدرين في 8 مارس 2010.

37 http://www.iwf.org.uk/media/news.archive-2008.251.htm

38 وفقا لمنظمة حدود استراليا الإلكترونية: "أعلنت الحكومة الفيدرالية الأسترالية أنها ستطبق تصفية إلزامية على مستوى مزودي خدمة الإنترنت للمحتوى غير قابل للتصنيف. وهذا يعني أن مزودي خدمة الإنترنت في استراليا سوف يضطرون الآن لتصفية الإنترنت لمنع الوصول إلى المواقع التي ترفض التصنيف بموجب قوانين استراليا للتصنيف (/http://wiki.efa.org.au/learn_more).

39 صفحة 16 http://www.aconite.com/sites/default/_les/Internet_blocking_and_ Democracy.pdf

40 أنظر: -http://www.edri.org/edrigram/number7.19/draft-framework-decision-child exploatation

41 مراسلون بلا حدود: http://www.rsf.org/Prosecutors-violate-online-free.html

42 حجبت تركيا موقع يوتيوب (YouTube) مرتين في عامي 2007 ويتم حاليا حظر مواقع أخرى، انظر: http://www.edri.org/edrigram/number7.19/turkey-blocks-foreign-websites

43 14 ديسمبر 1946.

44 يجادل بيرلينجييري (2010) بأن الارتباك حول القضية سببه أن الإدانة تعتمد على الجمع بين مادتين اعتبرهما القاضي مرتبطتين.وفقا لبيرلينجييري، أنه من غير الواضح لماذا تم استخدام المادة 13 حيث أنها لم تذكر في لائحة الاتهام. (توجد المادة 13 في المادة 161، وليس 167 من التعليمات البرمجية.) وينبغي أن تستند الاتهامات التي تتعلق بانتهاك الخصوصية و'معالجة البيانات بصورة غير قانونية' على القسم 167، قسم لا يشتمل على استخدام 'إشعار مسبق'.

45 انظر محاكمة موقع خليج القراصنة (Pirate Bay Trial) حيث كان الإدعاء جنائي ومدني في الوقت نفسه على أربعة أشخاص في السويد اتهموا بترويج تعدي الغير على حق المؤلف من خلال موقع خليج القراصنة. وجد جميع المتهمين مذنبين وحكم عليهم بالخدمة في السجن سنة واحدة ودفع غرامة قدرها 30 مليون كرونة سويدية (ما يعادل € 2700000 أو 3.5 مليون دولار أمريكي). http://en.wikipedia.org/wiki/Pirate_bay

46 ديبرت وآخرون (2008)

47 مبادرة الشبكة المقتوحة: آسيا http://opennet.net/research/regions/asia

48 أنظر 47 U.S.C. § 230(c)(1). (http://www.techlawjournal.com/courts/zeran/47usc230.htm)

49 اضطلع على مباديء جوجل للفلسفة على: http://www.google.com/corporate/tenthings.html

50 http://www.google.com/governmentrequests/

51 http://googleblog.blogspot.com/2006/02/testimony-internet-in-china.html

52 http://googleblog.blogspot.com/2010/01/new-approach-to-china.html

53 ريبيكا ماكينون، مراسلة صحفية سابقة لقناة ال CNN في الصين

54 كما ذكر من قبل العديد من خبراء التجارة والسياسة، يكمن اهتمام جوجل بالحفاظ على أسواقها في الخارج عوضاً عن تلك التي في الصين، حيث أنها ثاني أكثر محرك بحث شعبية بعد بايدو، لكن حصتها تبلغ ثلث السوق الصينية (اندرسون 2010).

55 http://www.state.gov/secretary/rm/2010/01/135519.htm

56 http://english.people.com.cn/90001/90780/91344/6873383.html

57 http://googleblog.blogspot.com/2010/03/new-approach-to-china-update.html

58 http://googleblog.blogspot.com/2010/03/new-approach-to-china-update.html

59 على سبيل المثال، تراجعت أسهم الشركة الكندية للبحوث المتخصصة في الهواتف الذكية RIM في 27 و 28 يوليو 2010،عندما هددت دولة الإمارات العربية المتحدة بإيقاف التشغيل، وارتفع في 10 أغسطس2010 عندما أعلنت RIM أنها سوف تنقل الخوادم إلى السعودية لتوفير حلا لرصد التقني.

60 في عام 1994، رد مدير مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) لويسفريه، على سؤال في مؤتمر صحفي قال فيه: إذا فشل المعالج الخاص بالمستقبل كليبر (Clipper Chip) لكسب التأييد العام، وتم السيطرة على عمليات تنصت ال (FBI) من قبل جهات غير حكومية، فلن يكون لمكتبه أي خيار غير الحل القانوني. في وقت لاحق، في أعقاب مأساة أوكلاهوما سيتي، قدم السيد فريه شهاده أمام اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، فحواها أن التشفيرالقوي المتاح للجمهور يجب تقليصه من قبل الحكومة. أنظر: http://www.philzimmermann.com/EN/essays/WhyIWrotePGP.html

61 http://security.homeof_ce.gov.uk/ripa/interception/

62 يتطلب التوجيه الأوروبي رقم 2006/24/EC حول "الاحتفاظ بالبيانات التي تم إنشاؤها أو معالجتها من خلال خدمات الاتصال الإلكتروني المتوفرة للجمهور أو شبكات الاتصالات العامة" أن تقوم الدول الأعضاء بالتأكد من أن يقوم مقدمي الإتصالات بالاحتفاظ بالبيانات اللازمة للتعرف على مصادر الاتصال لمدة ستة أشهر وسنتين، ويتضمن ذلك تاريخ ووقت ومدة ونوع الاتصال، والجهاز المستعمل، وموقع معدات الاتصالات إذا كانت متنقلة. كل هذا "لغرض الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية للجرائم الخطيرة، حسب التعريف في القانون الوطني لكل دولة عضو. انظر توجيه البرلمان الأوروبي رقم 2006/24/EC وتوجيه مجلس 15 آذار 2006 حول إبقاء البيانات التي تم إنشاؤها أو معالجتها في اتصال ما، بشرط توفر خدمات الاتصالات للجمهور الإلكتروني أو شبكات الاتصالات العامة. أنظر تعديلا لتوجيه EC /58/2002:
http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2006:105:0054:0063:EN:PDF

63 عقد معهد أكسفورد للإنترنت (OII) ورشتي عمل حول إدارة الهوية، بما في ذلك تلك التي ذكرها عنها روندل (2007) وروندل ودوباتكا (2009).

64 على سبيل المثال، نشأت هذه المناقشة في مداولات ريسيبتيس (2009) (RISEPTIS)، وأيضا في لجنة تركز على الخصوصية وحماية البيانات (RAE2007).

65 ذكر على وكالة انباء بي بي سي، 24 يوليو 2010 . أنظر: http://www.bbc.co.uk/news/uk-10750077

كما توضح هذه المطبوعة، فإن حرية التعبير ليست بمجرد ناتج ثانوي لتغير تقني، ويجب أن تكون محمية من قبل التدابير القانونية والتنظيمية التي توازن بين مجموعة متنوعة من القيم والمصالح المتعارضة في بيئة عالمية معقدة من الخيارات. يحث الزخم الذي يقدمه هذا التقرير لإعطاء الأولوية للبحوث في هذا المجال، على مزيد من التمحيص في القضايا المتعددة الجوانب التي تحكم شروط حرية التعبير على شبكة الانترنت. تؤشر نتائج هذا البحث إلى الحاجة إلى تتبع أفضل لمجموعة أوسع من الاتجاهات العالمية والقانونية والتنظيمية. يحدوني الأمل في أن تصبح هذه المطبوعة مرجعاً مفيداً وغنياً بالمعلومات لجميع العاملين في هذا المجال، سواء كانوا باحثين منفردين أوطلاب أو واضعي سياسات.

يانيس كاركلينز، مساعد المدير العام للاتصال والمعلومات، اليونسكو

www.unesco.org/publishing

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

قسم
الاتصال والمعلومات

9 789236 041889